مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد و العلوم السياسية – جامعة بني وليد

السنة السابعة العدد الثالث عشر مارس 2019

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الاقتصاد و العلوم السياسية (جامعة بني وليد)

بني وليد – ليبيا

السنة السابعة العدد الثالث عشر مارس 2019

الرقم الدولي للمجلة

IssN 2518-5497

المواد المنشورة تعبر عن آراء كتّابها ولا تعبر عن رأي المجلة

المراســـلات

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية –كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة بني وليد

بني وليد – ليبيا

البريد الالكتروني H64299@yahoo.com

رقم الإيداع 423 / 2013

دار الكتب الوطنية / بنغازي

تصميم و تنفيذ

محمد علي العلام

قواعد النشر بالمجلة

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية مجلة دورية علمية نصف سنوية محكمة تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة بني وليد) ، وتتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية ، وتعد الدورية أحد تجليات اهتمام الكلية بمجال خدمة المجتمع ، والإسهام في تطوير البحث العلمي والتعليم العالي في ليبيا ؛ عن طريق نشر الدراسات الجادة والمتميزة استناداً إلي معايير علمية دقيقة .

ترحب المجلة بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتقبل البحوث والدراسات باللغة العربية والانجليزية ، مع توافر الشروط والضوابط التالية في البحث أو الدراسة :

1 – أن يرفق البحث أو الدراسة باسم الباحث ومعلومات عن مكان عمله ومستواه العلمي وبريده الإلكتروني .

2 – إن يتسم البحث بالجدة والأصالة العلمية والموضوعية .

3 – ألا يكون قد سبق نشره كلياً أو جزئياً ورقيا أو الكترونياً وألا يكون مرشحاً للنشر في الوقت نفسه في أي وسائل نشر أخرى .

4 – يتقيد بمنهج علمي دقيق وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية ، والتزام قواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمد في إصدارات المنشورات المحكمة .

5 – أن تندرج المادة ضمن مجالات اهتمام المجلة، وأن تقدم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.

6 – تخضع المادة العلمية للتقويم والنقد من قبل مقومين أثنين ولهيئة التحرير أن تطلب إجراء التعديلات اللازمة قبل الموافقة على النشر وفي أجل محدد .

7– لايزيد عدد صفحات البحث عن 22 صفحة مطبوعة بما في ذلك الملاحق .

8– يقدم البحث من (3) نسخ مكتوبة، مرفقة بنسخة الكترونية على (CD) و يكون حجم الخط (12) ونوعه (Simplified Arabic) علي برنامج (word) ، على حجم ورق مخصص بالمواصفات التالية :

(عرض 17سم، ارتفاع 24سم"بالسنتيمتر")أو(عرض 6.70إنش، ارتفاع 9.45إنش "بالإنش")

يمكن أن ترسل البحوث ،على البريد الالكتروني التالي :–

H64299@Yahoo.com

مقر المجلة / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – بني وليد

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بني وليد

العدد الثالث عشر – مارس 2019

محتويات العدد

أثر تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء المنظمي
دراسة تطبيقية على شركات صناعة الأغذية بدولة ليبيا

د. سامي الشيباني محمود
كلية الاقتصاد جامعة بني وليد

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق الشركات الصناعية الليبية لإدارة الجودة الشاملة (دعم الإدارة العليا ، التحسين المستمر ، التركيز على العملاء ، التركيز على الموارد البشرية) وما هو أثره في تحسين الأداء المنظمي في شركات الصناعات الغذائية بدولة ليبيا .حيث تكون مجتمع الدراسة من العاملين في الشركات العاملة في الصناعات الغذائية ، بينما تمثلت عينة الدراسة في شركات صناعة الألبان ومشتقاتها والمدرجة في غرفة الصناعة والبالغ عددها (4) شركات، أما وحدة التحليل فهم من العاملين في المستويات الإدارة (العليا–الوسطى– الدنيا). وقد تم اعتماد الاستبيان كأداة رئيسة في جمع البيانات المطلوبة، ووزعت (154) استبانة على عينة الدراسة ، وبلغ العدد المسترد الصالح للتحليل الإحصائي (123) استبانة. واستخدام الباحث البرنامج الإحصائي (SPSS)، والأساليب الإحصائية المختلفة التي تساعد في اختبار الفرضية وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وعي إدارة الشركة لأهمية إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المنظمي ،وبينت النتائج أيضا أثر إدارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء المنظمي وتبين أن التحسين المستمر أتى في المرتبة الأولى من حيث الأثر الأكبر ويليه دعم الإدارة العليا ، التركيز على الموارد البشرية ، ثم التركيز على العملاء . وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها الاستمرار بتبني مفهوم إدارة الجودة الشاملة بكافة أبعادها، وتطويرها من أجل تحسين الأداء المنظمي لها كونه طريق لتحسين الفعالية الشاملة والأداء نحو تحقيق التميز وبالتالي تحسين جودة منتجاتها وزيادة حجم منتوجها ،والمنافسة بقوة في السوق، إضافة إلى أهمية التركيز المستمر من قبل الإدارة العليا للشركات المبحوثة وزيادة التركيز على العملاء وإيلاء الاهتمام لتأمين فهم أفضل لاحتياجاتهم وتوقعاتهم من خلال استطلاع شامل كمسألة ملحة لتقييم توقعاتهم الحالية والمستقبلية لمستوى المنتجات والطلب ومطابقة القدرة المتوقعة لتتناسب مع ما هو موجود لتأمين ذلك فكسب العملاء والمحافظة عليهم هو ميدان المنافسة بين الشركات ذات الرؤية الإستراتيجية.

الإطار العام للدراسة:

تواجه الشركات – خاصةً شركات صناعة الألبان ومشتقاتها – تحدياً كبيراً في الارتقاء بجودة منتجاتها وأيضاً في ضبط كلفها، فالمنافسة الحادة في الأسواق تدفع هذه الشركات إلى بذل المزيد من الاهتمام لمتابعة أبعاداً أكثر تعقيداً من الأداء خاصة في الجودة . فالجودة ثم تطبيق مبادئها على الشركات الصناعية اليابانية كفلسفة إدارية في بداية القرن العشرين من حيث تهيئة أوضاعها الإدارية والفنية لمواجهة شدة المنافسة وكسب الميزة التنافسية، هذا النجاح زاد من الاهتمام بظهور العديد من الأدوات والأساليب التي تدعم تطبيق الجودة منها (Six Sigma,

Benchmarking) (المقارنة المرجعية،الحيود السداسي)، إضافة إلى جوائز الجودة العالمية مثل جائزة مالكوم بالدريج, وجائزة ديمينج، وشهادات الايزو (ISO) باختلاف تصنيفاتها مما يدل على وجود نظام فعال للجودة.

تعتبر إدارة الجودة الشاملة من المفاهيم الإدارية التي تلعب دورا مهما في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة للشركات والحفاظ عليها والتي لا يمكن تجاهل دورها في ظل بيئة الأعمال التنافسية في يومنا هذا، فهي تشكل سلاحا تنافسيا لمواجهة التحديات العالمية والتغير في رغبات أو احتياجات العملاء وتمثل أيضا منهج متكامل يهدف للتحسين الشامل والمستمر لكافة مراحل ومناحي الأداء، ومسؤولية تضامنية لكل العاملين بالشركة سعياً لتلبية حاجات وتوقعات العملاء وتجاوزها، بالإضافة إلى أنها أصبحت تشمل جودة الهياكل التنظيمية والعمليات والنظم والإجراءات والموارد البشرية. فالسعي لتحقيق أفضل أداء منظمي وبشكل متزايد لتحقيق النجاح على المدى الطويل يمثل أداة استراتيجية للنمو ودخول أسواق جديدة وزيادة في الحصة السوقية سواء محلياً، إقليمياً، أو دولياً. ولهذا يمثل الأداء المنظمي أهمية بالغة لدى الشركات في تبنيه وتفهم الدور الذي يلعبه للتغلب على المشاكل التي تواجهها لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة والمحافظة عليها. إن تركيز هذه الدراسة على قطاع صناعة الألبان ومشتقاته له دلالات واضحة كون هذا القطاع يعتبر أحد المكونات الهامة للاقتصاد الليبي ، وما تشكله هذه الصناعة من أهمية بارتباطها المباشر بحياة وسلامة وصحة الإنسان ومصدراً أساسياً لتزويده باحتياجاته الغذائية على أعلى درجة من الحداثة. فالنمو الصناعي الذي أصبح جزء مكمل من التطوير الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية جعل الشركات تسعى جاهدة للسعي نحو تحقيق أفضل أداء بما يواكب الحداثة ويلبي احتياجات ورغبات العملاء وتجاوزها وكسب التميز اعتمادا على أحدث النماذج والنظم الإدارية المتمثلة في الأخذ بممارسات إدارة الجودة الشاملة ،ولذلك يسعى الباحث الى إجراء دراسة هدفها التعرف إلى أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة وهي:(دعم الادارة العليا ، التحسين المستمر ، التركيز على العملاء ، التركيز على الموارد البشرية) في تحسين الأداء المنظمي في شركات صناعة الألبان ومشتقاتها بليبيا.

مشكلة الدراسة:

بالرغم من أهمية الصناعات الغذائية في كونها إحدى مرتكزات الأمن الغذائي ولما يحتويه على آفاق للترابط والتشابك مع قطاعات أخرى عديدة سواء كانت مكملة أو ضرورية له, وكذلك لأهميته المتمثلة في ارتباطه المباشر بحياة وسلامة وصحة الإنسان باعتبارها مصدر أساسي لتزويده باحتياجاته الغذائية, إضافة إلى أهميته للاقتصاد الليبي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي واستيعابه لجزء من قوة العمل الليبية وتوفير فرص التأهيل والتدريب ومساهمته في التحول من الاعتماد وبدرجة كبيرة على الصناعات الإستخراجية التي تقوم على استخراج المواد الخام من باطن الارض مثل البترول والغاز الطبيعي والذي يشكل مانسبته (90%) من قيمة الناتج المحلي الاجمالي للدولة الليبية لذا يتطلب العمل على تحفيز الصناعات التحويلية والعمل على تطويرها بغية تأمين الطلب المحلي والاستغناء عن استيراد هذه المنتجات. ومن خلال التواصل مع المسئولين بهذا القطاع تبين أن قطاع الصناعات الغذائية – صناعة الألبان ومشتقاتها – يواجه العديد من التحديات التي تقلل من فرص النمو والتقدم مما يتطلب من صناع القرار الأخذ بالمبادرات والممارسات الحديثة لإدارة الجودة الشاملة في كافة مناحي العمل للرفع من مستوى الصناعات الغذائية موضوع الدراسة لكي تنعكس على قدرتها للتنافس محليا ، إقليميا وعالميا والمساهمة في نمو ورفاهية المجتمع

ومن بين هذه التحديات ما اصطلح على تسميتها بعوائق رفع مستوى الإنتاجية وتطوير المنتجات نظراً لارتفاع الكلف المالية والإدارية لمتطلبات ضبط الجودة، فضلا عن النقص الحاد في العمالة المؤهلة والمدربة في مجال الصناعات الغذائية، وعدم توفر الدراسات التشخيصية بشكل واسع والتي تحدد مختلف النواحي الخاصة برفع وتعزيز الإنتاجية ، بالإضافة إلى ضعف الجهود في مجال البحث والتطوير في المنتجات الغذائية والتي تقلل من الفرص في توفير منتجات غذائية تساهم في زيادة تنافسية المنتجات الغذائية .

واعتمادا على ما سبق يمكن طرح مشكلة الدراسة من خلال محاولتها الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الشركة المبحوثة ؟
2. ما مستوى تحسين الأداء المنظمي في الشركة المبحوثة؟
3. ما أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على تحسين الأداء المنظمي في الشركة المبحوثة؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ما يلي:

1. أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء المنظمي.
2. محاولة تحديد معوقات تطبيق ادارة الجودة الشاملة.
3. تقديم توصيات اعتمادا على نتائج الدراسة والتي من شأنها أن تساعد الشركات على الاستفادة من المفاهيم والأفكار المعاصرة لتحسين أدائها المنظمي.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1- أهمية المتغيرات التي تتناولها الدراسة والمتمثلة في أهمية دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء المنظمي ، وهي متغيرات لم يسبق أن تم الربط بينهم – في حدود علم الباحث – وخاصة في البيئة الليبية مجتمع الدراسة المبحوث.

2- أهمية القطاع المبحوث وهو قطاع شركات الصناعات الغذائية في ليبيا والذي يعد من أهم القطاعات الصناعية المكونة للاقتصاد الليبي, ويعتبر أيضا من أحدى أهم مرتكزات الأمن الغذائي وما يحتويه من أفاق للترابط والتشابك مع قطاعات أخرى عديدة سواء كانت مكملة أو ضرورية لهذا القطاع, إضافة إلى أهمية هذه الصناعة المتمثلة في ارتباطها بحياة وسلامة وصحة الإنسان باعتبارها مصدر أساسي لتزويده باحتياجاته الغذائية.

3- وتبرز أهمية هذه الدراسة من خلال مدى مساهمتها في رفد المكتبة العربية بدراسة يمكن الاستفادة منها بما توصلت إليه من نتائج تبين أثر تطبيق ادارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء المنظمي.

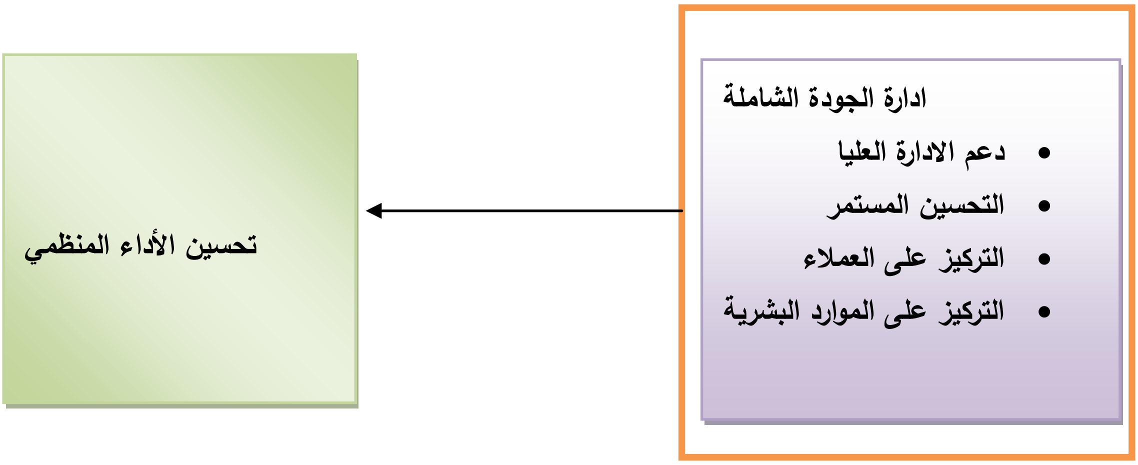
4- أمل الباحث في مساهمة هذه الدراسة مساهمة فعالة في الواقع العملي لشركات صناعة الأغذية بليبيا من خلال التعرف على أثر تطبيق ادارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء المنظمي.

فرضية الدراسة:

Ho1: الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P\leq0.05$) لإدارة الجودة الشاملة (دعم الإدارة العليا ، التحسين المستمر ، التركيز على العملاء ، التركيز على الموارد البشرية) في تحسين الأداء المنظمي في الشركة المبحوثة.

أنموذج الدراسة :

المتغير المستقل **المتغير التابع**



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات المذكورة ادناه.

(الدعاس , 2010 ؛ أبو زيادة,2011; Munize 2013
; Ooi, Lin, Teh & Chong 2012; Honarpour, Jusoh & MD Nor 2012; Ul Hassan, Mukhtar, Qureshi & Sharif 2012; Iqbal, Khan, Talib & Khan 2012; Al-Qudah 2012; Jaafreh & Abedallat 2013; Abrunhosa & Esa 2008; Al Nasser, Yusoff & Islam 2013; Abusa & Gibson 2013; Zehir & Sadikoglu 2012; Hung, Lien, Fang & Mclean 2010; Sadikoglu 2008; Satish & Srinivasan 2009; Talib 2013).

التعريفات الإجرائية والإصطلاحية:

- **إدارة الجودة الشاملة** Total Quality Management:- فلسفة إدارية تهدف إلى تحقيق التميز في أداء الشركة بما يحقق تلبية وتجاوز التوقعات الحالية والمستقبلية للعملاء، من خلال تحسين جودة العمليات الإنتاجية لهذه الشركات ، وكذلك من أجل تحسين خصائص المنتجات المقدمة للعملاء، لضمان الوصول بجودة المنتجات والعمليات إلى رضا العملاء وضمان استمرار البقاء في السوق أمام المنافسين.
- **دعم الإدارة العليا** Top management support: قناعة وإيمان الإدارات العليا في الشركة بفوائد وضرورة إدارة الجودة الشاملة ، وذلك من أجل تحقيق التحسين المستمر في جودة المنتجات والعمليات، لإيجاد مركز تنافسي جيد لها في السوق. هذه القناعة يجب أن تترجم على شكل دعم مادي ومعنوي وبشكل مستمر، وتهيئة المناخ التنظيمي

المناسب على اعتبار أن منهجية إدارة الجودة الشاملة الجديدة وتطبيقها تتطلب اتخاذ قرارات استراتيجية من الإدارات العليا بهذه الشركات و التي تمتلك وحدها صلاحية اتخاذ هذه القرارات.

- **التركيز على الموارد البشرية** Focus on human resources: الاستفادة المثلى من طاقت العنصر البشري التي تمكن من التغلب على مشكلة الندرة، وأن لا تكون هي العائق أمام التقدم والإبداع, وهذا يتأتى من خلال دعم مشاركته وتمكينه وتشكيل الفرق والعمل على توفر التدريب للرفع من كفاءته وأنظمة الحوافز والتشجيع التي تدعم ذلك .
- **التحسين المستمر** Continuos Improvement: قيام الشركة بالتحسين المستمر في كافة أنشطتها بما يتلاءم مع التغيرات الحادثة في بيئة العمل التنافسية والتقلبات في رغبات وحاجات وتوقعات العملاء.
- **التركيز على العملاء** Customer focus: رضا العملاء وكسب ولائهم من حيث التوجه نحو تحقيق متطلباتهم والذهاب إلى مستوى ما يفوق توقعاتهم, والعمل على بناء قاعدة بيانات تجمع طبيعة العميل واحتياجاته وكيفية العمل على عكسها بالمنتج.
- **تحسين الأداء المنظمي** Improving Organizational performance مدي تعزيز أداء المنظمة لبلوغ الأهداف المحددة مسبقا والذي يتم قياسه بواسطة معايير الأداء المالية والغير مالية للمنظمة.

✓ **معايير الأداء المالية** Financial Performance Standards : مجموعة المعايير التي من خلالها يتم تقييم الأداء المالي للمنظمات. – معيار الربحية / والذي يمثل حاصل الفرق بين الإرادات وتكلفة الإنتاج للمنتجات المقدمة – مقارنة الأداء المالي الفعلي بالمستهدف.

✓ **معايير الأداء غير المالية** Non– Financial Performance Standards: مجموعة المعايير التي تقيم الأداء غير المالي في المنظمة – الزمن ، الجودة، و الابتكار – مقارنة الأداء غير المالي الفعلي للمنظمة مع معايير الأداء غير المالية المستهدفة.

الدراسات السابقة :

- **دراسة (Abusa & Gibson, 2013)** بعنوان: تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الدول النامية : دراسة حالة لقطاع الصناعات الليبية.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة (التزام الإدارة العليا, التركيز على العميل, إدارة جودة الموردين, إدارة الأفراد, التحسين المستمر, وإدارة العمليات) في شركات التصنيع الليبية الصغيرة, المتوسطة, وكبيرة الحجم والتي تعمل في (6) صناعات فرعية (الغذاء والمعادن, والإلكترونات والهندسة الكيميائية, والمنسوجات والأثاث, والإسمنت ومواد البناء), وتقييم تأثير ISO 9000, وحجم الشركة في تطبيق إدارة الجودة الشاملة, وقد تم إعداد استبانة متكونة من(50) سؤالا, وتم توزيعها على تلك الشركات. وأظهرت النتائج أن الشركات المبحوثة لاتزال تكافح من أجل الشروع وبشكل فعال في إدارة الجودة الشاملة, وأشارت الارتباطات بين محددات إدارة الجودة الشاملة الستة إنها كانت إيجابية وهامة, وتبين أيضا بأنه لا يوجد فروق لمحددات إدارة الجودة الشاملة عند الشركات التي تملك شهادات ISO وبين تلك الشركات التي لا تملك مثل هذه الشهادات, وكذلك بينت أنه لا توجد فروق كبيرة

بين تلك الشركات من حيث الحجم سواء الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة لكل محدد من محددات إدارة الجودة الشاملة. وأوصت الدراسة إلى أهمية تفهم الحكومة الليبية للفوائد المتحققة من تطبيق هذه المنهجية من خلال زيادة الحفز للجهود والشروع في تبني هذه الفلسفة وتحسين أداء أعمالهم والتي بدورها سوف تحسن الاقتصاد الليبي.

- **دراسة (Hung, Line, Yang, Wu & Kuo, 2012)** بعنوان: أثر إدارة الجودة الشاملة والتعلم التنظيمي على الأداء الإبداعي في الصناعات عالية التكنولوجيا.

Impact of TQM and organization learning on innovation performance in the high-tech industry.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة في الأداء الإبداعي والتعلم التنظيمي كمتغير وسيط في العلاقة بينهما, وتكون مجتمع الدراسة من مدراء الشركات العاملة في قطاع التكنولوجيا في تايوان والتي بلغ عددها (5000) شركة, وتمثلت عينة الدراسة بي (1139) شركة تم اختيارها بناء اعلى رأس المال. وتظهر نتائج الدراسة بأن أبعاد إدارة الجودة الشاملة "مرتبة من حيث الأولوية" وهي (دعم الإدارة العليا, والتحسين المستمر, والتركيز على العملاء, ومشاركة العاملين) تؤثر وبشكل كبير وإيجابي في التعلم التنظيمي (استراتيجية التعلم, وثقافة التعلم). وأظهرت النتائج بأن إدارة الجودة الشاملة أيضا تؤثر وبدرجة كبيرة على الأداء الإبداعي, وإن التعلم التنظيمي يؤثر في الأداء الإبداعي. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن تأثير إدارة الجودة الشاملة المباشر بلغ (0.55) في الأداء الإبداعي كان أعلى من التأثير الغير مباشر من خلال التعلم التنظيمي والبالغ (0.22), مما يوضح أن التعلم التنظيمي يتوسط جزئيا الأثر في العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة والأداء الإبداعي.

- **دراسة (Munizu ,2013a) بعنوان** : ممارسات إدارة الجودة الشاملة اتجاه أداء جودة المنتج: دراسة حالة على صناعة الأغذية والمشروبات في مكاسار, إندونيسيا.

Total quality management practice toward product quality performance: Cace at food and beverage industry in Makassar, Indonesia.

هدفت هذه الدراسة لاختبار وتحليل أثر تطبيق ممارسات إدارة الجودة الشاملة (القيادة, التخطيط الاستراتيجي, تحليل المعلومات, التركيز على العملاء, إدارة العاملين, وإدارة العملية) على أداء جودة المنتج في منظمات الأغذية والمشروبات في مكاسار, إندونيسيا, حيث تكون مجتمع الدراسة من مدراء الإنتاج في منظمات صناعة الأغذية والمشروبات في مكاسار إندونيسيا والبالغ عددها(108) منظمة, ولقد تم أخذ مجتمع الدراسة كاملا. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي كان من أهمها أن هناك علاقة لممارسات إدارة الجودة الشاملة على أداء جودة المنتج, وإن القيادة كان لها الأثر الأكبر بين جميع ممارسات إدارة الجودة الشاملة في أداء جودة المنتج.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

تبين من خلال الدراسات السابقة بأن تلك الدراسات تناولت أثر إدارة الجودة الشاملة على متغيرات مختلفة سواء على الأداء الإبداعي المؤسسي , التميز التنظيمي , الميزة التنافسية , أو الاداء المالي. إلا أن هذه الدراسة تختلف عن سابقاتها من حيث التعرف الى أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء المنظمي في قطاع

شركات الصناعات الغذائية – شركات صناعة الألبان ومشتقاته – . فهذه الدراسة تعتبر من الدراسات الأوائل في دراسة هذا القطاع الذي تمثل كمجتمع للدراسة حسب علم الباحث؛ لما يشكله من درجة عالية من الأهمية والتميز باعتباره أحد أهم ركائز الأمن الغذائي وارتباطه المباشر بحياة وسلامة وصحة الإنسان كونها المصدر الأساسي لتزويده باحتياجاته الغذائية, وكذلك لكونه أحد المكونات الهامة للاقتصاد الليبي من خلال المساهمة الفاعلة في الناتج المحلي الاجمالي. إضافة إلى اختلاف وحدة التحليل فقد تم أخذ المستويات الإدارية الثلاثة (العليا, الوسطى, والدنيا) كوحدة للتحليل.

لقد تناولت هذه الدراسة تحسين الأداء المنظمي فقد تكون من الأداء المالي المرتبط بمعايير الربحية والأداء المنظمي المرتبط بمعايير الأداء الغير مالية مثل (معيار الزمن – الجودة ، و الابتكار), وهذا ما تميزت به هذه الدراسة عن الدراسات العربية والأجنبية من حيث تركيزها على جزئية معينة ومحددة وارتكازا على أن الأداء المنظمي ما هو إلا نتيجة حتمية من حيث التطوير والتعديل للأساليب والإجراءات وطرائق العمل التي تواكب عملية الأداء المنظمي المرتبط بمعايير الأداء المالية والغير مالية, في الوقت الذي تناولت الدراسات العربية والأجنبية الأداء الإبداعي بشقية الإداري والأداء الإبداعي المتعلق بالعمليات والمنتجات والمالي.

الإطار النظري :

إدارة الجودة الشاملة.

لقد أدت المنافسة المستمرة بين الشركات الفعالة تطوراً تاريخياً طبيعياً نحو الاتجاه لتحسين وتطوير الجودة. ولأهمية هذا فلابدّ من إلقاء الضوء على الأحداث التاريخية والقوى المعاصرة التي مهدت الطريق لبروز هذا الفكر الإداري الحديث لإدارة الجودة الشاملة. وسوف نتناول في هذا المحور الجودة من حيث مراحل تطورها والمفاهيم الأساسية التي ساهمت في الممارسة المهنية الحديثة لمفهوم إدارة الجودة الشاملة، وعلاوة على ذلك دور وأهمية المساهمات الفاعلة للعديد من الرواد في تحسين وتطوير إدارة الجودة الشاملة مثل(William Edwards Deming; Joseph M. Juran; Armand V. Fiegenbaum) وأهمية وفوائد هذا المفهوم،وعلاقته بالأداء.

التطور التاريخي لإدارة الجودة الشاملة:

ظهرت البذور الأولى لما يعرف اليوم بإدارة الجودة الشاملة في اليابان, وترجع نشأة الجودة الشاملة الأولى من هذا القرن, عندما بدأت دراسات الزمن والحركة عام 1911 والتي نادى بها "فردريك تايلور" حيث كانت مؤشراً لولادة اهتمامات حديثة بالكفاءة (الشعار, 2013, 53−52), وقد نشطت الاهتمامات بالجودة خلال الحرب العالمية الثانية حيث بذل العلماء والمهندسين الأمريكان جهودا كبيرة للسيطرة على جودة الصناعات الحربية والحصول على أسلحة ناجحة وعالية الدقة باستخدام أسلوب الرقابة الإحصائية على الجودة, إلا أن الجهود اقتصرت على الصناعات الحربية فقط (العقيلي, 2009, 50). وبعد الحرب العالمية الثانية ونتيجة للتدهور الاقتصادي المحلي لليابان والسمعة الرديئة للجودة لمنتجاتها قدم اتحاد العلماء والمهندسين اليابانيين دعوة حضور للدكتور Deming وذلك لإلقاء محاضرات مجانية من أجل العمل على معالجة المشاكل الصناعية التي تعاني منها البلاد. هذه الدعوة ساهمت وبشكل مميز في تطور مفهوم الجودة من خلال تطوير مفهوم تقنيات الضبط الإحصائي للجودة والذي قدمه Deming لليابان لغرض

دعمهم لإعادة بناء الجهود وانتشر مفهوم ثقافة التحسين المستمر لدى المنظمات اليابانية بمساهمة الكثير من الرواد في هذه المرحلة والذي يمكنها من اختراق الأسواق الغربية والأمريكية. لذلك زاد انتباه المستهلك الأمريكي نحو التطلع للحصول على منتجات/ خدمات ذات جودة عالية وبموثوقية وبسعر عادل، مما ساهم في ظهور كثير من الرواد والباحثين والمفكرين لحث الجهود لتبني الفلسفة الحديثة للجودة بالمنظمات الأمريكية ومنها زاد انتشار هذا المفهوم ليصل لباقي دول العالم، ليتسم بتطور تدريجي حتى أصبح مدخلاً شاملاً لكافة الأبعاد المقترنة بتقديم السلع والخدمات ابتداءً من التعامل مع الموردين وحتى وصول السلعة أو الخدمة للمستهلك الأخير (حمودة 2009, 241), ومن خلال التطور الفكري والإداري فيما يتعلق بإدارة الجودة الشاملة يمكن أن نلاحظ أن تتابع المداخل للجودة عبر تطورها لم يحدث في صورة مفاجئة, ولكنها كانت من خلال تطور مستقر وثابت, وكان هذا التطور انعكاساً لسلسلة من الاكتشافات ترجع إلى القرن الماضي, وهذه الاكتشافات يمكن تقسيمها الى أربعة مراحل رئيسية وهي: الفحص, والسيطرة على الجودة, وتأكيد الجودة, وإدارة الجودة الشاملة. حيث أن كل مرحلة تالية من مراحل التطور اشتملت وتضمنت المرحلة السابقة وبنيت عليها.

1 **الفحص Inspection** : امتدت هذه المرحلة من القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين في الغرب وتميزت بالتركيز على التحديد الواضح لمواصفات المنتج وإلى تحديد الخطوات اللازمة لتصنيعه، ولقد كانت أدوات القياس هي وسيلة من وسائل المفتشين للتميز بين المنتجات الجيدة والرديئة، (جودة , 2012 ,25). ويمكن القول يمكن القول إن هذه المرحلة ركزت على مواصفات المنتج, وعدم وصول منتجات معيبة إلى المستهلك ومنع حدوثها والإهتمام بالمخرجات فقط.

2 **السيطرة على الجودة Quality Control** : امتدت هذه المرحلة من العشرينات من القرن العشرين حتى الخمسينات منه، وهنا تم التركيز على حاجات الزبون وتحديدها من خلال الأبعاد المتمثلة في جودة التصميم وجودة المطابقة، ولتحقيق ذلك ركزت هذه المرحلة على النشاطات والأساليب الإحصائية التي تضمن المحافظة على مقابلة مواصفات السلعة ، ومن التقنيات والأدوات الإحصائية لضبط الجودة (Lau, Zhao & Xiao, 2004 ,660) ما يلي:

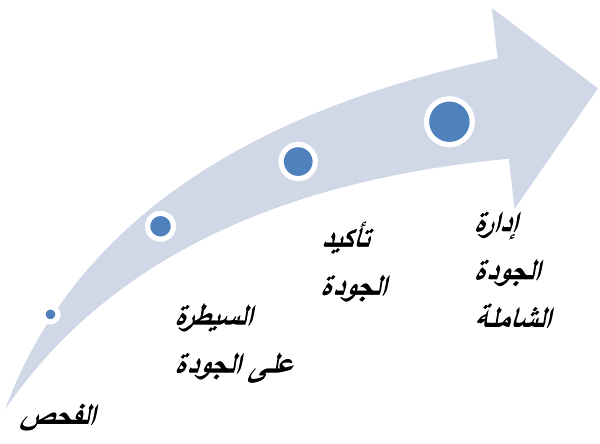
- سيطرة العمليات باستخدام الطرق الإحصائية(Statistical Process Control (SPC.
- عينات القبول Acceptance Sampling .

3 **تأكيد الجودة Quality assurance** : امتدت هذه المرحلة من الخمسينات حتى السبعينات، ومع استمرار النظرة للجودة على أنها مشكلة تتطلب أخلاصا إلاّ أنّ التوجه أخذ منحنىً أكثر قدرة على المبادرة (Proactive) من حيث التكامل الشامل للجهود من كافة الاطراف والمجموعات داخل المنظمة والتي تتولى بناء الجودة والحفاظ عليها وتحسينها بالشكل الذي يمكن من القيام بالإنتاج/ تقديم الخدمة بأكثر الأساليب اقتصادية مع تحقيق الرضا الكامل للعمل، ويشير الصيرفي إلى أنها مجموعة الأنشطة والممارسات والوسائل التي صممت لتسهيل إدارة الجودة وتحسينها، مثل سياسة الجودة، والإجراءات وتعليمات العمل، والإجراءات التصحيحية أي مراجعة وتعديل إجراءات العمل، والغاية من هذا هو تقديم المعرفة والمعلومات للعاملين في المنظمة بجميع الأقسام والدوائر سواء الإنتاجية أم غيرها؛ ليكونوا

على علم وإطّلاع بالمعاملات أو المسائل أو الشؤون المرتبطة بالعمل وليكونوا واثقين من سير العمل ككل بالشكل الصحيح" (الصيرفي،2006، 140 ، وتميزت هذه المرحلة أيضًا بأنها أصبحت إحدى الاستراتيجيات الرئيسة التي تقوم عليها إدارة الجودة الشاملة ، فالإنتاج بدون أخطاء يعكس الإنتاج العالي جودة وهو الطريق الذي يحقق توجة المسار نحو إرضاء العميل (مجيد، والزيادات، 2007 ،45).

4 **إدارة الجودة الشاملة Total Quality Management:** أخذ هذا المفهوم بالظهور في بداية الثمانينات من القرن الماضي، وقد تم استخدام هذا المصطلح(إدارة الجودة الشاملة) في الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة عام 1985 وذلك بسبب شدة المنافسة بين الصناعات اليابانية والأمريكية وتفوق الأولى عليها واكتساحها للأسواق (Talha, 2004,15). كذلك بدأ المديرون يستدركون أهمية العملاء وكيفية بناء علاقات طويلة الأجل معهم من خلال وضع الاستراتيجيات المناسبة وقياس الأداء وتحليل البيانات ومكافأة وتدريب الموظفين وتصميم وتقديم المنتجات والخدمات (Evans & Lindsay, 2008,10), فاتسمت هذه المرحلة بأهمية الدور الجديد الذي تلعبه إدارة الجودة الشاملة من حيث تغلغل هذا المفهوم في كل أنحاء المنظمة ولكل المستويات كونه مدخلاً نظمي يؤيد التفاعل بين مختلف أجهزة المنظمة، وكذلك السمات الاستراتيجية لهذا المفهوم والتي اشتملت على عمليات التخطيط الاستراتيجي المنفذ من قبل الإدارة العليا.

ومن هذا السياق يمكننا القول بأن مرحلة إدارة الجودة الشاملة ما هي إلا امتداد متصل ومترابط مع المراحل السابقة التي تعكس التطور التاريخي لبروز هذا المفهوم. وهذا المفهوم الفلسفي الحديث يركز على مبدأ التحسين المستمر لغرض تحسين جودة العمليات والمساهمة الكاملة من العاملين وكذلك تحسين جودة خصائص المنتجات أو الخدمات التي تقدمها الشركات لعملائها بُغية إشباع حاجاتهم ورغباتهم هدفًا لرضا العملاء وضمان الاستمرار والبقاء في ظل المنافسة الشديدة بالسوق.



الشكل رقم (1)

مراحل تطور إدارة الجودة الشاملة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: جوده، محفوظ أحمد (2012). إدارة الجودة الشاملة (ط6). الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع. ص 24.

تحسين الأداء التنظيمي Improve Organizational Performance :-

إن الأداء المنظمي الأفضل أو الأعلى نوعا وكما, يضع أي منظمة على طريق النجاح الحقيقي في عالم المنافسة وتتوسع به المنظمة وتتميز وتستمر, لذا تسعي المنظمات إلى تدعيم مركزها بين المنظمات المماثلة أو المتنافسة من خلال تحسين أدائها بشكل دائم. وإن مرحلة تحسين الأداء المنظمي, لابد أن تسبقه مرحلة أخرى وهي قياس الأداء الحالي للمنظمات للوقوف على نقاط القوة والضعف في الأداء. وتعد مرحلة قياس الأداء الحالي للمنظمات أمر ضروري وذالك من أجل التحكم بالأداء الحالي لتقليل نقاط الضعف وتدعيم نقاط القوة فيه, وكذالك لتخطيط الأداء المستقبلي للمنظمة. ولقد عرف (حمود،2009، 34)الأداء المنظمي علي أنه قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال استخدام الموارد بطريقة كفؤة وفعالة. في حين عرف (محمود،94،2005)الأداء المنظمي على أنه النتائج النهائية المتراكمة من جميع أنشطة العمل في المنظمة. ولقد أشار الباحث إلى أنه يجب على المنظمات أن تعرف نوع أدوات القياس التي توفر للمنظمة المعلومات التي تحتاجها حول مستوى أدائها المنظمي. ولقد أشار الباحث أيضاً إلى أن أكثر المقاييس استخداماً هي إنتاجية المنظمة, فاعلية المنظمة,والتصنيف الصناعي.

الطريقة والإجراءات : تناول الباحث في هذا الجزء الطريقة والإجراءات المطبقة في الدراسة ، حيث تضمن نوع وطبيعة الدراسة ، الاستراتيجيات المتبعة في الدراسة ، ومجتمع وعينة الدراسة ، والأداة المستخدمه فيها وأسلوب تصميمها وبنائها ، وأهم المؤشرات الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات ، على النحو الآتي :

نوع وطبيعة الدراسة : في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها ، فقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل متغيرات الدراسة، كما تعتبر دراسة ايضاحية (Explanatort) حيث تسعى إلى الربط بين السبب والأثر بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

الاستراتيجيات المتبعة في الدراسة : أعتمد الباحث في تنفيذ هذه الدراسة على استراتيجية المسح/ المعاينة، حيث تم سحب عينة من المجتمع المستهدف للاستفادة منها في البيانات المطلوبة للدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من شركات الصناعات الغذائية ، وتمثلت عينة الدراسة في الشركات العاملة في قطاع الألبان ومشتقاته بدولة ليبيا والبالغ عددها (4) شركات المسجلة وفقا لإحصائيات غرفة الصناعة ليبيا لعام 2018 م . وتم توزيع الاستبيانات على أفراد وحدة المعاينة ، وتم تحديد نسبة المسترجع منها ، ونسبة الاستبيانات الصالحة للتحليل الإحصائي ، كما هم موضح بالجدول رقم (1). وبعد أن تم تحديد عينة الدراسة ، تم اعتماد توزيع الأستبانات على العاملين بالإدارة العليا، الإدارة الوسطى، الإدارة الدنيا في الشركات عينة الدراسة ويوضح الجدول التالي كيفية توزيع الاستبانات على عينة الدراسة.

الجدول رقم (1)

كيفية توزيع الاستبانات على الشركات عينة الدراسة

اسماء الشركة عينة الدراسة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستلمة	عدد الاستبانات الصالحة
شركة النسيم	44	39	37
شركة المزرعة	44	38	35
شركة القرضابية	44	38	31
شركة جودي	22	20	20
المجموع	154	135	123

المصدر: من إعداد الباحث.

لقد تم استرداد (135) استبانة من مجموع (154) استبانة، وقد تم فرز هذه الاستبانات وتبين أن (123) استبانة منها صالحة للتحليل.

وحدة التحليل : تتكون وحدة التحليل من العاملين في الادارات العليا والوسطى والدنيا في الشركات المبحوثة، وتسمى العينة بالعينة الملائمة الطبقية.

طرائق جمع البيانات:

البيانات الثانوية:- تتمثل البيانات الثانوية بالكتب والدوريات والرسائل الجامعية والأبحاث العلمية والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع والمقالات المختلفة والمنشورة والتي تم الاطلاع عليها قبل الشروع في هذه الدراسة. ولقد تم إعداد استبانة من خلال الاطلاع على النظريات الإدارية المتعلقة بموضوع الدراسة, بالإضافة إلى الدراسات الأجنبية والعربية والمتعلقة بموضوع الدراسة وذلك من أجل جمع البيانات والمعلومات اللازمة عن مجتمع الدراسة وصممت لتحقيق الغرض.

وقد تكونت الاستبانة من ثلاثة أجزاء حيث أشتمل الجزء الأول على المتغيرات الديموغرافية، والجزء الثاني وهو المتغير المستقل " إدارة الجودة الشاملة" وهي دعم الإدارة العليا، التحسين المستمر، التركيز على العملاء ، التركيز على الموارد البشرية، أمَا الجزء الثالث وهو المتغير التابع وهو " تحسين الأداء المنظمي". ولتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من إجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات الاستبانة والتعرف على مدى الموافقة على الفقرات المختلفة لمتغيرات الأنموذج ، فقد أعتمد على مقياس ليكرت الخماسي Likett Scale, 5 point في بيان الأثر .

الأساليب الإحصائية المستخدمة : تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statical Package For Social Sciences-SPSS لتحليل البيانات المختلفة التي جمعت من إجابات عينة الدراسة، من خلال إستخدام الإحصاء الوصفي للوصول إلى فهم شامل لعينة الدراسة، واستخدام الإحصاء الاستدلالي لتحليل واختبار فرضيات الدراسة، كما هو موضح بالأتي :

1- **الاحصاء الوصفي** Descriptive Statistics (النسب المئوية و مقاييس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي)، ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري).

3- **الإحصاء الاستدلالي** Inferential Statistic(الانحدار البسيط و معامل الارتباط)(Simple Regression) :لإيجاد العلاقة التأثيرية بين متغيرين من متغيرات الدراسة (المستقل والتابع).و (الانحدار المتدرج(Stepwise Regression): لتحديد أفضل نموذج انحدار لتأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع). واختبار F: للتحقق من معنوية العلاقة بين متغيرات الدراسة, وسوف يتم استخدامه في اختبار فرضية الدراسة و اختبار t : لمعرفة معنوية الفروقات بين الأوساط الحسابية لمتغيرات الدراسة. اختبار التحليل العاملي (Factor Analysis): استخدم للتحقق من الصدق التمييزي (Discriminant Validity) وصدق المحتوى (Content Validity) لأداة الدراسة. اختبار تحليل التباين أنوفا (ANOVA Analysis of Variance): لاختبار الفرضيات المتعلقة باختبار الاختلافات بين متوسطات عدد من المجموعات

تحليل البيانات واختبار الفرضية

أولا : وصف خصائص عينة الدراسة :

وذلك من خلال وصف هذه الخصائص من حيث (اسم الشركة, الجنس, العمر, المستوى إداري التنظيمي, عدد سنوات العمل في المصنع, عدد سنوات العمل في القطاع) باستخدام التكرارات والنسب المئوية لكل منها, وعلى النحو التالي:

أولا: من حيث اسم المصنع.

جدول رقم (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث اسم المصنع

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
اسم المصنع	النسيم	37	0.30
	المزرعة	35	0.28
	القرضابية	31	0.25
	جودي	20	0.16
	المجموع	123	%100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

ثانيا: من حيث الجنس:

جدول رقم (3)

توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث الجنس

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	101	0.821
	أنثى	22	0.179
	المجموع	123	%100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

ثالثا: من حيث العمر:

جدول رقم (4)

توزيع أفراد العينة من حيث العمر

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	25 سنة فاقل	14	0.114
	25–أقل من 35 سنة	43	0.350
	35–أقل من 45 سنة	52	0.423
	45– أقل من 55 سنة	11	0.089
	55 سنة فأكثر	3	0.024
	المجموع	123	%100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

رابعاً: من حيث المستوى الإداري التنظيمي:

جدول رقم (5)

توزيع أفراد العينة من حيث المستوى الإداري التنظيمي

المتغير	*الفئة*	*التكرار*	*النسبة المئوية*
المستوى الإداري التنظيمي	إدارة عليا	38	0.309
	إدارة وسطى	48	0.390
	إدارة دنيا	37	0.301
	المجموع	123	%100

***المصدر:* من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS.**

خامساً: من حيث عدد سنوات العمل في الشركة:

جدول رقم (6)

توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث عدد سنوات العمل في المصنع.

المتغير	*الفئة*	*التكرار*	*النسبة المئوية*
عدد سنوات العمل في الشركة	3 سنوات فاقل	28	0.228
	3-أقل من 6 سنوات	21	0.171
	6-أقل من 9 سنوات	32	0.260
	9- أقل من 12 سنة	14	0.114
	12 سنة فأكثر	28	0.228
	المجموع	123	%100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

سادساً: من حيث عدد سنوات العمل في القطاع:

جدول رقم (7)

توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث عدد سنوات العمل في القطاع

المتغير	*الفئة*	*التكرار*	*النسبة المئوية*
عدد سنوات العمل في القطاع	5 سنوات فاقل	25	0.203
	5–أقل من 10 سنوات	35	0.285
	10–أقل من 15سنة	27	0.220
	15– أقل من 20 سنة	15	0.122
	20 سنة فأكثر	21	0.171
	المجموع	123	%100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS

تحليل أسئلة الدراسة بإستخدام الإحصاء الوصفي :-

للإجابة على السؤال الأول والذي نص على : ما مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الشركات المبحوثة ؟

الجدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل (إدارة الجودة الشاملة)

ت	المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	دعم الادارة العليا	3.60	0.745	2	متوسطة
2	التحسين المستمر	3.64	0.722	1	متوسطة
3	التركيز على العملاء	3.55	0.751	4	متوسطة
4	التركيز على الموارد البشرية	3.59	0.762	3	متوسطة
	المتوسط العام	3.58	0.731		متوسطة

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS

الجدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع (تحسين الأداء المنظمي)

ت	المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	الربحية	3.61	0.756	4	متوسطة
2	الزمن	3.75	0.770	1	مرتفعة
3	الجودة	3.73	0.760	2	مرتفعة
4	الإبتكار	3.63	0.596	3	متوسطة
5	مؤشرات الإنتاجية	3.50	0.703	5	متوسطة
	المتوسط العام	3.64	0.667		متوسطة

***المصدر:* من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS**

اختبار الفرضية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P\leq 0.05$) لإدارة الجودة الشاملة (دعم الادارة العليا ، التحسين المستمر ، التركيز على العملاء ، التركيز على الموارد البشرية) في تحسين الأداء المنظمي في الشركات المبحوثة. لقد تناول تحليل الفرضية باستخدام الإنحدار الخطي البسيط والإنحدار الخطي المتعدد والإنحدار الخطي المتعدد المتدرج ، لمعرفة أثر إدارة الجودة الشاملة بفروعها (دعم الادارة العليا ، التحسين المستمر ، التركيز على العملاء ، التركيز على الموارد البشرية) في تحسين الأداء المنظمي. ويبين الجدول رقم (2) نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط للفرضية وكما يلي.

الجدول رقم (10)

نتائج تحليل الإنحدار البسيط

المتغير التابع	ملخص النموذج		تحليل ANOVA	التباين		جدول	المعاملا ت Coefficient			
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجة الحرية	Sig F* مستوى الدلالة	المتغير المستقل	$\beta =$	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig T* مستوى الدلالة
تحسين الأداء المنظمي	0.983	0.966	1208.15	1 43 44	0.000	ادارة الجودة الشاملة	0.983	0.026	34.75	0.000

- **يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية** (a≤ 0.05)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج برنامج SPSS الإحصائي

يتبين من نتائج الجدول أعلاه إلى أن قيمة معامل الارتباط (R) بين المتغيرين قد بلغت (r = o.983) وهذا يعني إن هناك علاقة إرتباط موجبة وقوية من متغير ادارة الجودة الشاملة ومتغير تحسين الاداء المنظمي. ويتبين كذلك أن قيمة معامل التحديد R2 لإدارة الجودة الشاملة قد بلغت (R2 =0.0966) وهذا يعني إن متغير ادارة الجودة الشاملة قد فسر ما نسبته 96.6% من التباين في المتغير التابع تحسين الأداء المنظمي ككل. كما يتبين من الجدول إعلاه إيضا إن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت (1208.15) عند مستوى ثقة (Sig= 0.000) وهذا يؤكد معنوية الإنحدار عند مستوى (a≤ 0.05) وعند درجة حرية واحدة (DF =1). وأن قيمة (β) قد بلغت (0.983)، وإن قيمة (t) قد بلغت (34.75) عند مستوى ثقة (Sig=0.000)، وهذا يؤكد معنوية المعامل عند مستوى (a≤ 0.05). وبناء على ذلك ، لا نقبل الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على إنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a≤ 0.05) لإدارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء المنظمي. وللتأكد من أهمية تأثير المتغيرات الفرعية لإدارة الجودة الشاملة في متغير تحسين الأداء المنظمي، تم إجراء تحليل الإنحدار الخطي المتعدد للفرضية الرئيسية ، ويبين كل من الجدول (3) والجدول (4) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وكما يلي :

الجدول (11) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية

المتغير	ملخص النموذج		تحليل ANOVA	التباين	
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجة الحرية	Sig F* مستوى الدلالة
دعم الإدارة العليا، التحسين المستمر، التركيز على العملاء، التركيز على الموارد البشرية	0.986	0.971	377.96	4 40 44	0.000

- **يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية** (a≤ 0.05)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج برنامج SPSS الإحصائي.

يتبين من نتائج الجدول أعلاه إلى أن قيمة معامل الارتباط (R) بين المتغيرات الفرعية لإدارة الجودة الشاملة وبين متغير تحسين الأداء المنظمي قد بلغت (r = o.986) وهذا يعني إن هناك علاقة إرتباط موجبة وقوية من المتغيرات الفرعية لإدارة الجودة الشاملة ومتغير تحسين الاداء المنظمي. ويتبين كذلك أن قيمة معامل التحديد R2 لإدارة الجودة الشاملة قد بلغت (R2 =0.0971) وهذا يعني إن المتغيرات الفرعية لإدارة الجودة الشاملة قد فسر ما نسبته 97.1% من التباين في المتغير التابع تحسين الأداء المنظمي ككل. كما يتبين من الجدول أعلاه أيضا إن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت (377.96) عند مستوى ثقة (Sig= 0.000) وهذا يؤكد معنوية الإنحدار عند مستوى (a≤ 0.05). إما الجدول التالي فإنه يحتوي على بقية نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الرئيسية وكما يلي :

الجدول (12)
نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد للفرضية

المتغير	جدول المعاملات cofficients				
	B	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig T* مستوى الدلالة
الثابت	0.355		0.095	3.724	0.001
دعم الادارة العليا	0.072	0.081	0.103	0.704	0.486
التحسين المستمر	0.655	0.709	0.166	3.950	0.000
التركيز على العملاء	0.448	0.505	0.161	2.777	0.008
التركيز على الموارد البشرية	- 0.264	- 0.302	0.181	- 1.459	0.152

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج برنامج SPSS الإحصائي.

يتبين من نتائج جدول المعاملات أعلاه (3) إن قيمة (Beta/β) للعلاقات الفردية بين كل متغير مستقل فرعي والمتغير التابع ، فقد بلغت لمتغير دعم الإدارة العليا (0.081)، ولمتغير التركيز على الموارد البشرية بلغت (0.302 –)، وإن قيمة (t) لكل من المتغيرين قد بلغت (0.704) و (1.459 –) على التوالي ، وهي قيم غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (a≤ 0.05). لكن نجد إن قيمة (Beta/β) لكل من التحسين المستمر بلغت (0.709)، ولمتغير التركيز على العملاء بلغت (0.505) ، وإن قيمة (t) لكل من المتغيرين قد بلغت (3.950) و (2.777) على التوالي ، وهي قيم غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (a≤ 0.05) . وبناء على ماسبق من نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد للفرضية لا نقبل الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على إنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a≤ 0.05) لإدارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء المنظمي للشركة المبحوثة. وللتأكد من أهمية تأثير المتغيرات الفرعية لإدارة الجودة الشاملة وتحديد إي من هذه المتغيرات كان لها الأثر الأبرز في متغير تحسين الأداء المنظمي، تم إجراء الإنحدار الخطي المتعدد المتدرج للفرضية، ويبين كل من الجدول (4) و (5) نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد المتدرج وكما يلي :

الجدول (13)
نتائج تحليل الإنحدار المتعدد المتدرج

النموذج	R معامل الارتباط	R2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجة الحرية	Sig F* مستوى الدلالة
		ملخص النموذج		تحليل التباين ANOVA	
التحسين المستمر	0.977	0.954	899.09	1	0.000
التحسين المستمر،، التركيز على العملاء	0.984	0.968	652.77	2	0.000
التحسين المستمر، التركيز على العملاء، التركيز على الموارد البشرية	0.985	0.971	456.07	3	0.000

- **يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$)**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج برنامج SPSS الإحصائي.

يتبين من نتائج الجدول أعلاه إن قيمة معامل الإرتباط (R) للمتغير الذي كان له التأثير الأبرز وهو متغير التحسين المستمر بلغت (0.977)، ومعامل التحديد (R2) قد بلغ (0.954)، وهذا يعني إن متغير التحسين المستمر قد فسر ما نسبته (95.40%) من التباين في تحسين الأداء المنظمي ، وإن قيمة (F) قد بلغت (899.09) عند مستوى معنوية (Sig = 0.000)، وهذا يؤكد معنوية الإنحدار عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) . إما قيمة معامل الإرتباط (R) التحسين المستمر والتركيز على العملاء معا قد بلغ (0.984)، ومعامل التحديد (R2) قد بلغ (0.968)، وهذا يعني إن متغير التحسين المستمر والتركيز على العملاء معا قد فسر ما نسبته (96.80%) من التباين في تحسين الأداء المنظمي ، وإن قيمة (F) قد بلغت (652.77) عند مستوى معنوية (Sig = 0.000)، وهذا يؤكد معنوية الإنحدار عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) . إما قيمة معامل الإرتباط (R) التحسين المستمر والتركيز على العملاء والتركيز على الموارد البشرية معا قد بلغ (0.985)، ومعامل التحديد (R2) قد بلغ (0.971)، وهذا يعني إن متغير التحسين المستمر والتركيز على العملاء والتركيز على الموارد البشرية معا قد فسر ما نسبته (97.71%) من التباين في تحسين الأداء المنظمي ، وإن قيمة (F) قد بلغت (456.07) عند مستوى معنوية (Sig = 0.000)، وهذا يؤكد معنوية الإنحدار عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) .

إما الجدول (14) فإنه يحتوي على بقية نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد للفرضية وكما يلي :

الجدول (14)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد

النموذج	ملخص النموذج Cofficients			
	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة
التحسين المستمر	0.977	0.030	29.985	0.000
التحسين المستمر	0.527	0.104	4.689	0.000
التركيز على العملاء	0.464	0.100	4.128	0.000
التحسين المستمر	0.771	0.134	4.965	0.000
التركيز على العملاء	0.598	0.110	4.823	0.000
التركيز على الموارد البشرية	- 0.380	0.152	- 2.181	0.035

- **يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية** $(a \leq 0.05)$

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج برنامج SPSS الإحصائي.

يتبين من نتائج الجدول أعلاه إن قيمة (β) لمتغير التحسين المستمر قد بلغت (0.977)، إن قيمة (T) قد بلغت (29.985) عند مستوى دلالة (0.000). إما متغير التحسين المستمر والتركيز على العملاء معا فإن قيمة (β) للتحسين المستمر قد بلغت (0.527)، و إن قيمة (T) قد بلغت (4.689) عند مستوى دلالة (0.000)، والتركيز على العملاء فإن قيمة (β) قد بلغت (0.464)، وإن قيمة (T) قد بلغت (4.128) عند مستوى دلالة (0.000). إما متغير التحسين المستمر والتركيز على العملاء والتركيز على الموارد البشرية معا فإن قيمة (β) لمتغير التحسين المستمر قد بلغت (0.771)، إن قيمة (T) قد بلغت (4.965) عند مستوى دلالة (0.000)، والتركيز على العملاء فإن قيمة (β) قد بلغت (0.598)، وإن قيمة (T) قد بلغت (4.823) عند مستوى دلالة (0.000)، والتركيز على الموارد البشرية فإن قيمة (β) قد بلغت (0.380 −)، إن قيمة (T) قد بلغت (2.181 −) عند مستوى دلالة (0.035). وبناء على ما سبق من نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد المتدرج للفرضية ، لا نقبل الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على إنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(a \leq 0.05)$ لإدارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء المنظمي للشركة المبحوثة.

نتائج اختبار فرضية الدراسة

فرضية الدراسة	نتائج الدراسة	
	قبول الفرضية	رفض الفرضية
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(a \leq 0.05)$ لإدارة الجودة الشاملة في تعزيز الأداء المنظمي للشركات المبحوثة		×

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على النتائج الإحصائية للدراسة.

نتائج الدراسة:

1- أشارت النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن الشركات المبحوثة تطبق إدارة الجودة الشاملة بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي قدره (3.58) وبإنحراف معياري (0.731) ، وهذا يعكس وعي الشركات المبحوثة لأهمية إدارة الجودة الشاملة وأثره في تعزيز الأداء المنظمي وبخاصة متغير التحسين المستمر جاء بالمرتبة الأولى بأهمية نسبية كانت بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي قدره (3.64) وبإنحراف معياري (0.722) وهذا يعكس أهتمام الشركات المبحوثة بالتحسين المستمر وخاصة جودة العمليات الإنتاجية التي تجري داخلها في تعزيز الأداء المنظمي. وجاء بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية متغير الإدارة العليا بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي قدره (3.60) وبإنحراف معياري (0.745) ويليه متغير التركيز على الموارد البشرية بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي قدره (3.59) وبإنحراف معياري (0.762)، في حين جاء متغير التركيز على العملاء في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي قدره (3.55) وبإنحراف معياري (0.751).

2- أظهرت نتائج تحليل الإنحدار البسيط للفرضية بإن هناك علاقة ارتباط موجبة قوية بين متغير إدارة الجودة الشاملة ومتغير تعزيز الأداء المنظمي ، وإن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$) لإدارة الجودة الشاملة في تعزيز الأداء المنظمي للشركات المبحوثة، حيث فسرت النتائج ما نسبته (96.6%) من تأثير متغير إدارة الجودة الشاملة في متغير تعزيز الأداء المنظمي. وأن قيم (F) المحسوبة قد بلغت (1208.15) عند مستوى ثقة(Sig=0.000) وهذ يؤكد معنوية الإنحدار عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$).

3- أظهرت نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد إن هناك علاقة ارتباط موجبة وقوية بين المتغيرات الفرعية لإدارة الجودة الشاملة ومتغير تعزيز الأداء المنظمي حيث بلغت (98.6%) ، حيث فسرت النتائج ما نسبته (97.1%) من تأثير المتغيرات الفرعية لمتغير إدارة الجودة الشاملة من التباين في المتغيرالتابع تعزيز الأداء المنظمي ككل، وأن قيم (F) المحسوبة قد بلغت (377.96) عند مستوى ثقة (Sig=0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$).

4- أشارت نتائج تحليل الانحدار المتعدد المتدرج متغير التحسين المستمر كان له التأثير الأبرز حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (0.977)، ومعامل التحديد ($R2$) قد بلغ (0.954) وهذا يعني إن متغير التحسين المستمر قد فسر ما نسبته (95.40%) من التباين في تعزيز الأداء المنظمي.

التوصيات :

1– أهمية التعريف بمفهوم إدارة الجودة الشاملة وتحفيز الإدارات العليا للشركات المبحوثة على تطبيق بنود إدارة الجودة الشاملة لتعزيز الأداء المنظمي لها لكي تضمن تقديم افضل المنتجات وزيادتها والمنافسة بقوة في السوق.

2– دعم الإدارة العليا : فالممارسة الفعلية والجادة من قبل الإدارات العليا (دعما واقتناعا) في شركات صناعة الألبان ومشتقاتها بتطبيق منهجية إدارة الجودة الشاملة والالتزام التام بها في كافة المستويات الإدارية وعلى مستوى الشركات ككل يعد من الضروريات الملحة لنجاح هذا التطبيق الذي يعزز الأداء المنظمي لها ، إضافة إلى اعتباره كطريق لتحسين الفعالية الشاملة والأداء نحو تحقيق مركز عالمي.

3- استمرارية شركات صناعة الألبان ومشتقاتها بالتركيز على العملاء وإيلاء الاهتمام لتأمين فهم أفضل لاحتياجاتهم وتوقعاتهم من خلال استطلاع شامل كمسألة ملحة لتقييم توقعاتهم الحالية والمستقبلية لمستوى المنتجات والطلب ومطابقة القدرة المتوقعة لتتناسب مع ما هو موجود لتأمين ذلك فكسب العملاء والمحافظة عليهم هو ميدان المنافسة بين الشركات ذات الرؤية الاستراتيجية.

4- إن تحسين الأداء المنظمي مهم جدا للمنظمات الصناعية ونموها في السوق من خلال دعم وتعزيز كل مؤشرات الأداء لأنه يؤدي إلى تعزيز موقفها في السوق والقدرة على منافسة مثيلاتها من الشركات العاملة في نفس المجال والحصول على حصة سوقية أكبر.

المراجع :

أولا : المراجع العربية

1- أبو زيادة, زكي (2011). أثر تطبيق مفهوم الجودة الشاملة على الأداء التنظيمي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الفلسطينية. ***مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية).*** 25(4), 881-932, جامعة النجاح, نابلس, فلسطين.

2- جوده، محفوظ أحمد (2012). ***إدارة الجودة الشاملة*** (ط6). الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

3- الحراحشة, حسين محمد (2011). ***إدارة الجودة الشاملة والأداء الوظيفي***. الأردن, عمان: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع.

4- حمود, كاظم خضير (2009). ***إدارة الجودة الشاملة*** (ط4). الأردن, عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

5- الدعاس، عبدالله احمد عبد الله (2010). إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي دراسة تطبيقية فى عينة من المصارف التجارية الأردنية. ***مجلة دراسات العلوم الإدارية***, 1 (37)، 180 - 201، الجامعة الأردنية, عمان، الأردن .

6- الشعار, قاسم ابراهيم (2013). ***تطبيقات إدارة الجودة الشاملة وأثرها في الإبداع***: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في الأردن. أطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة العلوم الإسلامية العالمية, عمان, الأردن.

7- الصيرفي, محمد (2006). ***الجودة الشاملة***, مصر, الاسكندرية: مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع.

8- العقيلي, عمر وصفي (2009). ***مدخل إلى المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة (وجهة نظر).*** الأردن, عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

9- العلي, عبدالستار (2010). ***تطبيقات في إدارة الجودة الشاملة*** (ط2). الأردن, عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

10- مجيد, سوسن شاكر, والزيادات, محمد عواد (2007). ***إدارة الجودة الشاملة: تطبيقات في الصناعة والتعليم***. الأردن, عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Abrunhosa, A., & Esa, Maura (2008). Are TQM principles supporting innovation in the Portuguese footwear industry? ***Journal Technovation***, 28(1), 208 -221.

2- Abusa, Fuzi & Gibson, Peter (2013). TQM implementation in developing countries: A case study of the Libyan industrial sector.***Benchmarking: An International 0Journal*** , 20(155), 693 – 711.

3- Al-qudah, Kamal (2012). The impact of total quality management on competitive advantage of pharmaceutical manufacturing companies in Jordan. ***International Cross-Industry Journal***, 12 (3), 1804-0519.

4- AL Nasser, Abdullah, Yusoff, Rushami, & Islam, Rabiul (2013). Relationship between hard total quality management practices and organizational performance in municipalities. ***American Journal Of Applied Science***. 10(10), 1546-9239.

5- Evans, James, & Lindsay, William M. (2008). ***Managing for quality and performance excellence*** (7th ed.). Canada: Thomson

6- Honarpour, Amir, Jusoh, Ahmed, & Md Nor, Khalil (2012). Knowledge management, total quality management and innovation A new look. ***Journal of Technology Management & Innovation***, 7(3), 18-27.

7- Hung, Richard, Lien, Bella , Fang, Shih-chieh, & Mclean, Gary (2010). Knowledge

8- As facilitator for enhancing innovation performance through total quality

management. ***Total Quality Management***, 21(4), 425 – 438.

9- Iqbal, Tahir, Khan, Bilal, Talib, Nadeem, & khan, Nawar (2012). TQM and Organization Performance: The Mediation and Moderation Fit. ***Life Science Journal***, 9(4), 1571 – 1582.

10- Jaafreh, Ali Bakhit & Abedallat, Abedalfattah (2013). The effect of quality management practices on organizational performance in Jordan: An empirical study. ***International Journal of Financial Research***, 4(1), 93-109.

11- Lau, R. S. M., Zhao, Z., & Xiao, M. (2004). Assessing quality management in China with MBNQA criteria. ***International Journal of Quality & Reliability Management***, 21(7), 699-713.

12- Munizu, Musran (2013a). Total quality management (TQM) practice toward Product quality performance: case at food and beverage industry in Makassar, Indonesia. ***Journal of Business and Management***, 9(2), 55 - 761.

13- Ooi, Keng-Boon, Lin, Binshan, Teh, Pei-Lee, & Chong, Alain (2012). Does TQM support Innovation performance In Malaysia's manufacturing industry. ***Journal of Business Economics and Management***, 13(2), 366-396.

14- Satish, K. P., & Srinivasan, R. (2009). Investigation into the effect of total quality management on innovation performance of organizations: research

framework and measures. ***International Journal of Business Research***, 9(7), 132 - 137.

Talha, M., (2004). Total quality management: An over view. ***Journal the Botton Line: Managing Library Finance***, 17(1), 15-19. -15

Talib, Faisal (2013). An overview of total quality management: understanding the fundamentals in service organization. ***International Journal of Advanced Quality Management***, 1(1), 1-20. -16

UL Hassan, Masood, Mukhtar, Aamna, Qureshi, Saif Ullah, & Sharif, Sidra (2012). Impact of total quality management practices on firm's performance of Pakistan's manufacturing organizations. ***International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences***, 2(10), 22-90. -17

Zehir, Cemal & Sadikoglu, Esin (2012). Relationships among total quality management practices: An empirical study in Turkish industry. ***International Journal of per formability Engineering***, 8(6), 667-678. -18

"دور الإدارة الإلكترونية في رفع كفاءة أداء العاملين"

دراسة حالة على شركة الخليج العربي للنفط – بنغازي

أعداد:

أ. أنس سليمان الخفيفي	أ. يوسف عبدالواحد العمروني	أ. يونس عبدالحميد زيد

كلية الاقتصاد جامعة بنغازي	كلية الاقتصاد جامعة بنغازي	كلية الاقتصاد جامعة بنغازي

ملخص الدراسة :

تسعى كافة المنظمات إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية بهدف انجاز معاملاتها بأسرع وقت وأقل جهد ممكن، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة دور الإدارة الإلكترونية في رفع كفاءة أداء العاملين في شركة الخليج العربي للنفط وتحديد أبرز الآليات التي يمكن من خلالها التغلب على معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية من وجهة نظر العاملين وعلى مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطبيق العمليات الإدارية حيث اعتمد الباحثين على منهج دراسة الحالة وتمثل مجتمع الدراسة على شركة الخليج العربي للنفط والمتمثلة من مديري الإدارات الوسطى ومساعديهم ورؤساء الاقسام والبالغ عددهم (50) عاملاً وتم استخدام برنامج (SPSS) لاختبار أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها، وتوصلت الدراسة إلى أن الإدارة العليا تدعم بتطبيق الإدارة الإلكترونية لديها عن طريق خلق بيئة مناسبة وتشجيع العاملين لديها وتنمية مهاراتهم والتركيز على مبدأ التحسين المستمر وتطوير أساليب العمل المستخدمة بما يتلاءم مع التغيرات التكنولوجية وتحقيق مبدأ شفافية التعاملات الداخلية في الإدارات.

<u>كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:</u>

تهيئة أنظمة المعلومات الإدارية المتوفرة في الشركة لتطبيق الإدارة الإلكترونية، وضع إستراتيجية مناسبة على تطوير سياسة الإدارة في إطار الإستراتيجية العامة للشركة ومتابعة تنفيذها وتعزيز ذلك على زيادة تسهيل الإجراءات وتوفير نظام للشبكات الإلكترونية، إعادة هيكلة الشركة قيد الدراسة بحيث تستطيع مواجهة المعوقات التي تحول دون استخدام الإدارة الإلكترونية.

المقدمة:

أصبح تفعيل الإدارة الإلكترونية من أبرز عناصر الإدارة الحديثة حيث يتسم هذا العصر بالتقدم العملي والتكنولوجي واجتياح العالم بعصر العولمة ومما لا شك فيه أن تفعيل الإدارة الإلكترونية في رفع كفاءة أداء العاملين تؤدى إلى الارتقاء الفعال بمستوياتها في المنظمات على المدى البعيد فتطوير الإدارة الإلكترونية ودورها في المنظمات تعتبر أمران ضروريان في تحقيق الأهداف المرجوة والارتقاء بمستوى الأداء.

ونتيجة للتطورات التكنولوجية والاقتصادية والعولمة أصبحت أنظمة المعلومات تحتل مكانة واسعة ذات أهمية في كل المجالات وخاصة في المجالات الإدارية، حيث تطورت أنظمة المعلومات بخطي سريعة وتعدد تطبيقاتها في جميع المستويات الإدارية إذا أنها تمثل تلك الأنشطة المتكاملة التي تهدف إلى الحصول على المعلومات والمعرفة ليستعين بها المديرون في اتخاذ القرارات في المواقع المختلفة.

وأن توفير القدر الكافي من المعلومات يتطلب وجود نظام كفؤ يستوجب وجود إلية لتقديم المعلومات استناداً إلى معايير الكم والنوع والكلفة والتوقيت المناسب لتصبح الإدارة الإلكترونية إطار شاملاً لتنظيم المعلومات وتقديمها إلى متخذ القرار (المسماري، 2012: 18).

الدراسات السابقة:

أجريت العديد من الدراسات في بيئات مختلفة تناولت الدراسة، وسيتم سرد بعض هذه الدراسات حسب التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث:

- **دراسة عبدالجبار (2006) بعنوان "الإدارة الإلكترونية ومدى تأثيرها على مستوى الأداء لدى موظفي مستشفى جامعة الملك عبدالعزيز بجدة".**

وهدفت الدراسة إلى التعريف على الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير الأعمال الإدارية ومعرفة مدى جدوى استخدامها لتحسين أداء الموظفين، بالإضافة إلى المساهمة في تقديم المقترحات لتلافي الصعوبات ومحاولة التغلب عليها بأفضل طريقة ممكنة.

وبلغت عينة الدراسة من (200) موظفا، وتوصلت الدارسة إلى عدة نتائج من أهمها:

1. مساهمة الإدارة الإلكترونية في رفع مستوى الأداء لدى الموظفين بشكل فعال.
2. درجة إلمام الموظفين بمفاهيم الإدارة الإلكترونية توسيع مداركهم نحو أهميتها وفعاليتها في تطوير الأداء الإداري.

- **دراسة التمام (2007) بعنوان "الإدارة الإلكترونية كمدخل للتطوير الإداري على الكليات التقنية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التعليمية والتدريبية".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الكليات التقنية بالمملكة العربية السعودية، والتعرف على مدى إسهام تطبيق الإدارة الإلكترونية في تحسين مستوى إدارة الكليات التقنية.

وبلغت عينة الدراسة (37) مفردة، وتوصلت الدارسة إلى عدة نتائج أهمها:

1. إن الكليات التقنية تطبق الإدارة الإلكترونية بدرجة متوسطة، وإن تطبيق الإدارة الإلكترونية يسهم في تحسين مستوى إدارة الكليات التقنية.
2. إن هناك فروق بين واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية وبين إسهامها في تحسين مستوى إدارة الكليات التقنية.

- **دراسة الدايني (2010) بعنوان "أثر الإدارة الإلكترونية ودور تطوير الموارد البشرية في تحسين أداء المنظمة".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإدارة الإلكترونية وتطوير الموارد البشرية في تحسين أداء المنظمة من وجهة نظر العاملين في مصرف الرافدين بفروعه بالمملكة الأردنية.

وبلغت عينة الدراسة (214) عاملاً، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1. هناك مستوى مرتفع لأهمية المضمون التكنولوجي للإدارة الإلكترونية.
2. هناك مستوى مرتفع لأهمية تطوير الموارد البشرية في المصرف.

- **دراسة المسماري (2012) بعنوان "إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية بالمنظمات الصناعية الليبية".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافر متطلبات الإدارة الإلكترونية بالمنظمات الصناعية العامة بمدينة بنغازي من وجهة نظر المديرين بالمستويات الإدارية.

وبلغت عينة الدارسة (166) مديراً، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1. هناك إدراك ودعم من قبل المديرين للإدارة الإلكترونية.
2. هناك معوقات لتطبيق الإدارة الإلكترونية أهمها قلة خبرة بعض القيادات الإدارية في مجال الإدارة الإلكترونية.

مشكلة الدراسة:

تعد الإدارة الإلكترونية مدخل جديد يقوم على استخدام المعرفة والمعلومات والبرامج المتطورة والاتصالات للقيام بالوظائف الإدارية وانجاز الأعمال بالإضافة إلى تبادل المعلومات بين العاملين في المنظمة بينها وبين الأطراف الخارجية بما يساعد على اتخاذ القرارات من تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم وتحفيز أداء العاملين في المنظمات.

فالإدارة إلكترونية باعتبارها منهجاً إدارياً وفنياً حديثاً، تستدعي قدرات بشرية عالية كما تتطلب تغييراً في أساليب الإدارة والهياكل التنظيمية وتوفير الموارد الكافية لكي تتمكن من خلالها المنظمات من رفع كفاءة مستوى أداء العاملين بها وتقديم خدماتها ولتحقيق ذلك لابد أن يكون هناك فهم أفضل للمشكلات التي تعترض نجاح تطبيقها.

وانطلاقاً من ذلك فإن دور الإدارة الإلكترونية يعطي نتيجة لتفاعل مجالات تكنولوجيا المعلومات وتحسين العلاقة بين المستفيدين والإدارة وتطويرها بما يتماشي مع المستجدات الحديثة لكي تقوم بتقديم خدماتها بأعلى درجة من الكفاءة والجودة.

وبناء على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمثل في التساؤل التالي:

ما دور الإدارة الإلكترونية في رفع كفاءة أداء العاملين في شركة الخليج العربي للنفط؟

تساؤلات الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وبناء على ما تم استعراضه في الدراسات السابقة فقد تمت صياغة التساؤلات الآتية لاختبارها.

1. ما هي متطلبات تطبق الإدارة الإلكترونية في الشركة قيد الدراسة؟
2. ما هي أبرز معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية من وجهة نظر العاملين في الشركة قيد الدراسة؟
3. ما هو مستوى التطور في تطبيق الإدارة الإلكترونية في الشركة قيد الدراسة؟
4. ما هي مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير عملياتها الإدارية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور الإدارة الإلكترونية في رفع كفاءة أداء العاملين بشركة الخليج العربي للنفط من خلال:

1. التعرف على متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية.
2. التعرف على أبرز معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية من وجه نظر العاملين في الشركة قيد الدراسة.

3. التعرف على مستوى التطور في تطبيق الإدارة الإلكترونية.
4. التعرف على مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير عملياتها الإدارية.

أهمية الدراسة:

تسهم هذه الدراسة في تحديد دور الإدارة الإلكترونية في رفع كفاءة أداء العاملين في شركة الخليج العربي للنفط ويستوجب على ذلك ضرورة تبني أساليب حديثة والعمل على التحسين المستمر لتبقي رائدة بتقديم أفضل وأجود الخدمات ومواجهة كل التحديات واستغلال الفرص ومواكبة الأنظمة المعاصرة والاستفادة منها وتحديد مواطن القصور لتفاديها مما ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية.

حدود الدراسة:

- حدود موضوعية: تناولت هذه الدراسة بيان دور الإدارة الإلكترونية في رفع كفاءة أداء العاملين في شركة الخليج العربي للنفط.
- حدود مكانية: اقتصرت هذه الدراسة على شركة الخليج العربي للنفط التي يقع مقرها في نطاق مدينة بنغازي.
- حدود زمنية: تم تجميع البيانات الخاصة بهذه الدراسة في عام (2019).

هيكلية الدراسة:

تم اتباع منهج دراسة الحالة في هذه الدراسة على جوانب مهمة مكملة لبعضها البعض، وذلك على النحو التالي:

1. **الجانب النظري:**

يتضمن هذا الجانب إعداد الإطار النظري المتعلق بموضوع الدراسة، وذلك من خلال مراجعة الكتب والبحوث والدوريات والتقارير ذات العلاقة.

2. **الجانب الميداني:**

يتضمن هذا الجانب جمع البيانات الأولية باستخدام استمارة الاستبيان من أجل الحصول على البيانات الأولية من الواقع العلمي لمجتمع الدراسة لتكملة البيانات الثانوية المجمعة من الجانب النظري.

3. **الجانب التحليلي:**

ويتم فيه تحصيل البيانات المتحصل عليها من المستقصي منهم باستخدام أساليب إحصائية مناسبة لموضوع الدراسة لاستخلاص النتائج النهائية.

الإطار النظري للدراسة:

يعد مفهوم الإدارة الالكترونية منهجية إدارية جديدة تقوم علي الأساليب الحديثة والاستخدام الواعي لتطبيقات المعلومات والاتصال في ممارسة الوظائف الأساسية للإدارة في منظمات عصر العولمة والعملية الإدارية وهو العامل الأكثر فاعلية في تحقيق أهدافها والأكثر كفاءة في استخدام مواردها.

مفهوم الإدارة الإلكترونية:

عرف (غنيم 31:2003) الإدارة الإلكترونية "تقييد كل الأعمال والمعلومات التي تتم بين طرفين أو أكثر وسواء من الأفراد أو المنظمات من خلال شبكات الاتصالات الالكترونية".

كما عرفها (نجم, 127:2004) بأن الإدارة الإلكترونية "هي العملية الإدارية القائمة علي الإمكانيات المتميزة للأنترنت وشبكات الأعمال في تخطيط وتنظيم وتوجيه والرقابة علي الموارد والقدرات الجوهرية للشركة بدون حدود من اجل تحقيق أهداف المنظمة".

أما (مكاوي, 59:2011) عرفها "أداء العمليات بين مجموعة من الشركاء من خلال تكنولوجيا المعلومات بغية زيادة كفاءة وفاعلية الأداء".

أما (حامد, 72:2012) فعرفها بأنها "استغلال الإدارة التكنولوجية للمعلومات والاتصالات لتدبير وتحسين وتطوير العمليات الإدارية المختلفة داخل المنظمة".

ومن خلال ما سبق من تعريفات يمكن القول بأن الإلكترونية هي استخدام تقنية المعلومات الإدارية في تنفيذ أعمال المنظمة بكفاءة وفاعلية عالية, مما يؤدي إلى تطوير التنظيم الإداري وتقديم الخدمات للمستفيدين بكل يسر وسهولة وتبسيط الإجراءات وتوفير المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية بصورة صحيحة.

أهداف الإدارة الإلكترونية:

إن اهتمام العالم المتقدم باستخدام تقنيات المعلومات لم يأتي من فراغ, وإنما أهداف متعددة, ومن هذا المنطق فإن تطبيق الإدارة الإلكترونية في المنظمات يسعى إلي تحقيق الأهداف التالية (هلالي, وآخرون, 2000: 79-80)

1- اختصار وقت تنفيذ المعاملات الإدارية المختلفة, والدقة والوضوح في العمليات الإدارية المختلفة داخل المنظمة.

2- توفير البيانات والمعلومات للمستفيدين بصورة فردية, وتجمع البيانات والمعلومات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة, وتقليص معوقات اتخاذ القرار

3- تسهيل إجراءات الاتصال بين إدارات المنظمة والمنظمات الأخرى, وزيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا.

4- متابعة الإدارات المختلفة للمنظمة وكأنها وحدة مركزية, وتركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها مع إعطاء دعم أكبر في مراقبتها.

5- تقليل استخدام الأوراق وبالتالي تجنب المعاناة المترتبة علي عمليات حفظ وتخزين الوثائق, وتقليل أوجه الصرف في متابعة عمليات الإدارة المختلفة.

6- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم الثقافة التنظيمية لدى العاملين كافة.

أهمية الإدارة الإلكترونية:

هناك مجموعة من الأبعاد التي تحدد أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية وهي (هلالي, وآخرون, 78:2010).

1- تؤدي الإدارة الالكترونية إلي تخفيض تكاليف الإنتاج للسلع والخدمات ,وهذه التخفيضات سوف يترتب عليها زيادة ربحية المنظمة, وزيادة كفاءة تشغيلها.

2- تمكن من اقتحام أسواق جديدة علي المستويين المحلي والعالمي والقدرة علي التجديد المستمر والوضوح في عرض البيانات الدقيقة والشاملة,ومتابعة التطورات الحديثة في تقنية المعلومات,وهذا يؤدي إلى تحسين درجة التنافسية للمنظمة.

3- تحقق الإدارة الالكترونية نماذج التميز التنظيمي بحيث تتمكن المنظمات باستخدامها من تحقق مستويات الأداء المتميز وتحقيق النتائج المطلوبة وخلق المضافة.

عناصر الإدارة الالكترونية:

تتمثل عناصر الإدارة الالكترونية في الآتي (إبراهيم, 54:2010)

إدارة بلا أوراق: حيث تتكون من الأرشيف الالكتروني والأدلة والمفكرات الالكترونية والرسائل الصوتية ونظم تطبيقات المتابعة الآلية.

إدارة بلا مكان: وتتمثل في التلفون والمؤتمرات الالكترونية والعمل عن بعد من خلال المؤسسات الافتراضية عبر الانترنت.

إدارة بلا تنظيمات جامدة: فهي تعمل من خلال المؤسسات الشبكية والمؤسسات الذكية التي تعتمد علي صناعة المعرفة.

دوافع الإدارة الالكترونية:

توجد دوافع لتطبيق الإدارة الالكترونية وهي كالتالي (عامر, 48:2007)

1- تحسين الخدمات العامة.
2- تشغيل الجودة التنفيذية.
3- تشجع تحسين الانتعاش الاقتصادي.
4- تحسين مشاركة الموظفين.
5- المساعدة في سن القوانين.
6- إعادة تعريف البنية الاجتماعية.

خطوات تنفيذ الإدارة الالكترونية:

عند اتخاذ قرار أولي في تطبيق الإدارة الالكترونية في منظماتنا لابد من التأكد من عدة أمور أهمها, الحاجة الفعلية لهذه الإدارة وهل التكاليف التي سوف تصرف عليها موازية للخدمات التي سوف تقدمها هذه الإدارة وهل تتوفر لديها العناصر الأساسية لنجاح هذه الإدارة وعلي هذا الأساس لابد من القيام بالخطوات التالية (السلمي، 2009: 64-65).

أعداد الدراسة الأولية: لابد من تشكيل فريق عمل يظم في عضويته المستخدمين في الإدارة والمعلوماتية لفرض معرفة حال الإدارة وتقنية المعلومات وتحديد البدائل المختلفة, يصل الفريق إلي القرارات الآتية:

1. تحتاج الإدارة إلى تطبيق الإدارة الالكترونية.
2. وجود تكنولوجيا المعلومات سابقة ولكن تحتاج إلي تطوير.

3. ينسجم مع التطورات الحديثة واستخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة لغرض تطبيق الإدارة الالكترونية.

وضع خطة التنفيذ: عند إقرار توصية الفريق من قبل الإدارة لابد من إعداد خطة متكاملة ومفصلة لكل من مراحل التنفيذ.

- **تحديد المصادر:** وهي التي تدعم الخطة بشكل محدد وواضح ومن هذه المصادر الكوادر البشرية التي تحتاجها الخطة لغرض التنفيذ والأجهزة والمعدات والبرمجيات المطلوبة.
- **تحديد المسئولية:** تنفيذ الخطة لابد من تحديد الجهات التي سوف تقوم بتنفيذها وتمويلها بشكل واضح ضمن الوقت المحدد في الخطة والتكلفة المرصودة لها.
- **متابعة التقدم التقني:** نظرا للتطور السريع في مجال تقنية المعلومات الإدارية ولغرض مواكبة أخر الابتكارات في هذا المجال فإن هناك مسؤولية مضافة عند تنفيذ الخطة وهو العمل علي الحصول علي هذه الابتكارات في كافة عناصر الإدارة الالكترونية من الاتصالات والبرمجيات وغيرها من العناصر التي لها علاقة في تطبيق الإدارة الالكترونية.

الدراسة الميدانية:

تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة، وفي هذا المنهج تم استخدام الإحصاء الوصفي المتمثل في استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على دور الإدارة الإلكترونية في رفع كفاءة أداء العاملين في شركة الخليج العربي للنفط، وذلك من خلال الاستجابات التي تم تعريفها من أداة الدراسة.

يتمثل مجتمع الدراسة من العاملين بشركة الخليج العربي للنفط العاملة في مدينة بنغازي والمتمثلين من مديري الإدارات الوسطى، ومساعديهم، ورؤساء الأقسام التابعة لهذه الإدارات والبالغ عددهم (50) عاملاً ولقد تم جمع كل الاستبيانات ولا يوجد فاقد.

أدوات وأساليب جمع بيانات الدراسة:

- البيانات الثانوية: تم الحصول عليها من الكتب والدوريات والرسائل الجامعية ذات الصلة بمحل الدراسة.
- البيانات الأولية: تم الحصول عليها من الاستبيانات التي وزعت على العاملين بالشركة ذات الصلة بمحل الدراسة.

الطرق المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة الميدانية:

تم تحليل بيانات الدراسة عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) باستخدام الطرق التالية: تم استخدام (المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، النسب المئوية) لتحيل بيانات واختبار تساؤلا ت الدراسة تم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي في الإجابة على الأسئلة وذلك حسب الدرجات التالية:

درجة (1) موافق بشدة، درجة (2) موافق، درجة (3) محايد، درجة (4) غير موافق، درجة (5) غير موافق على الإطلاق.

صدق وثبات الدراسة:

يقصد بصدق أداة الدراسة، بحيث أنه يتم التأكد من مضمون فقراتها حتى تكون مفهومة وقد تم ذلك من خلال التعرف على الصدق الظاهري للأداء، وذلك من خلال عرضها على المحكمين. أما فيما يتعلق بثبات أداة الدراسة ويقصد بها مدى التوافق أو الاتساق في نتائج الاستبيان إذ تم تطبيقه أكثر من مرة وفي ظروف مماثلة، وقد تم اختيار الاتساق الداخلي "كرونباخ ألفا"(Alpha Cronbach) فهو يقيس مدى التناسق في إجابات المبحوثين على كل الأسئلة الموجودة في المقياس، كما يمكن تفسير ألفا بأنها معامل الثبات الداخلي بين الإجابات، ويدل ارتفاع قيمة على درجة الارتفاع الثبات ويتراوح ما بين (0–6) ويكون قيمة مقبولة عند 60% وما فوق (البياتي، 2005).

عليه جاءت نتائج ثبات أداة الدراسة على النحو التالية من خلال الجدول:

جدول (1)

معاملات الثبات لأداء الدراسة ومحاورها

ت	الثبات لأداة الدراسة ومحاورها	معامل الصدق
1	متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية	0.866
2	معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية	0.926
3	مستوى التطور في تطبيق الإدارة الإلكترونية	0.893
4	مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطبيق العمليات الإدارية	0.904
5	الثبات الكلي لأداة الدراسة	0.823

تحليل بيانات الشخصية:

تناولت الدارسة جملة من المتغيرات الديمغرافية لأفراد مجتمع الدراسة من حيث (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

جدول رقم (2)

التكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة

المتغيرات الشخصية	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	30	%60
	أنثي	20	%40
	المجموع	50	%100
العمر	من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة	18	%36
	من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة	21	%42
	من 45 سنة إلى أقل من 55 سنة	7	%14
	من 55 سنة إلى أقل من 60 سنة	4	%8
	المجموع	50	%100
المؤهل العلمي	ثانوية عامة أو ما يعادلها	3	%6
	دبلوم عالي	6	%12
	شهادة جامعية (بكالوريوس – ليسانس)	28	%56
	ما فقو الجامعي (ماجستير – دكتوراه)	13	%26
	المجموع	50	%100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	12	%24
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	12	%24
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	7	%14
	من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	11	%22
	من 20 سنة إلى أقل من 25 سنة	4	%8
	من 25 سنة فأكثر	4	%8
	المجموع	50	%100

نتائج تحليل البيانات الخاصة بموضوع الدراسة وتفسيرها:

من خلال عرض استجابات أفراد مجتمع الدراسة على أسئلة الدراسة وتحليلها إحصائياً باستخدام مفاهيم الإحصاء الوصفي، وصولاً إلى نتائج وتفسيرها في ضوء الأساليب النظرية للدراسة المتعلقة بدور الإدارة الإلكترونية في رفع كفاءة أداء العاملين في شركة الخليج العربي للنفط في مدينة بنغازي.

نتائج السؤال الأول "المحور الأول":

<u>ما هي متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية؟</u>

وللإجابة على هذا التساؤل تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات هذا المحور وفيما يلي توضيح ذلك.

جدول (3)

يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية

ت	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق	المجموع	انحراف معياري	متوسط الحسابي
1	الاهتمام بالموارد البشرية المسؤولة عن تقديم خدمات الإدارة الإلكترونية	%52	%44	%2	%2	%0	%100	0.645	4.460
2	التخطيط الاستراتيجي لعملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية	%46	%48	%6	%0	%0	%100	0.606	4.400
3	وضع الخطط المتكاملة للاتصالات الشاملة بين جميع الإدارات بالشركة	%58	%42	%0	%0	%0	%100	0.498	4.580
4	التزام الإدارة العليا بالدعم وتأييد مشروع الإدارة الإلكترونية في الشركة	%60	%34	%4	%2	%0	%100	0.677	4.520

بالنظر إلى درجة متوسطات عبارات هذا المحور نجد أن تراوحت ما بين (4.580– 4.400) ووفقا لمقياس ليكرت الخماسي الذي حدده الباحثين في الدراسة. حيث بلغت درجة المتوسط العام لعبارات هذا المحور البعد (4.490) ويلاحظ ارتفاع أغلب استجابات أفراد مجتمع الدراسة على عبارات هذا المحور إلى هذه المتطلبات.

حيث احتلت العبارة الثالثة أعلى استجابة لأفراد مجتمع الدراسة والتي تنص على وضع الخطط المتكاملة للاتصالات الشاملة بين جميع الإدارات بالشركة وذلك في إعداد الإداريين على التدريب المناسب على البرامج الإلكترونية والدورات والندوات أما أدنى عبارة هي العبارة الثانية والتي تنص على التخطيط الاستراتيجي لعملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية حيث أن الهياكل التنظيمية الحالية تتوافق مع استخدامات الإدارة الإلكترونية.

نتائج السؤال الثاني "المحور الثاني":

ما هي أبرز معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية وللإجابة على هذا التساؤل تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات هذا المحور وفيما يلي توضيح ذلك.

جدول (4)

يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية

ت	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق	المجموع	انحراف معياري	متوسط الحسابي
1	**ضعف مستويات البنية التحتية اللازمة لاستخدام الإدارة الإلكترونية**	%44	%32	%10	%2	%2	%100	0.947	4.140
2	**الإجراءات الروتينية تؤخر عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية الإدارة الإلكترونية**	%28	%52	%14	%4	%2	%100	0.880	4.400
3	**ضعف الوعي بأهمية استخدام الإدارة الإلكترونية**	%32	%54	%10	%4	%0	%100	0.756	4.140
4	**سرعة التفسير في تكنولوجيا المعلومات وصعوبة مسايرتها**	%28	%48	%14	%10	%0	%100	0.912	3.940

وبالنظر إلى درجة متوسطات عبارات هذا المحور نجد العبارة الأولى وهي ضعف مستويات البنية التحتية اللازمة لاستخدام الإدارة الإلكترونية وهي (4.140) والعبارات الثالثة والتي تنص على ضعف الوعي بأهمية استخدام الإدارة الإلكترونية وهي (4.140) متساويتان في المتوسط الحسابي ووفقاً لمقياس ليكرت الخماسي الذي حدده الباحثين في الدراسة حيث بلغت درجة المتوسط العام لعبارات هذا البعد (4.055) ويلاحظ أن السبب راجع إلى ذلك أن هناك نقصاً في إعداد الإداريين والذي يحتاج إلى العديد من الندوات وإلى خبرات بالإضافة إلى التدريب المناسب على البرامج الإلكترونية نحو اتجاه التخصص العملي والعلمي وعملية تطوير وتعريب الأنظمة والبرامج الأجنبية والتقيد بالتطور التكنولوجي المستمر.

نتائج السؤال الثالث "المحور الثالث":

ما هو مستوى التطور في تطبيق الإدارة الإلكترونية؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات هذا المحور وفيما يلي توضح ذلك.

جدول (5)

يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى التطور في تطبيق الإدارة الإلكترونية

ت	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق	المجموع	انحراف معياري	متوسط الحسابي
1	**بناء قاعدة معلومات على مستوى الشركة تتصف بالدقة والشمولية**	%42	%48	%8	%2	%0	%100	0.707	4.300
2	**استخدام تقنيات أمن المعلومات "تشفير البيانات، التوقيع الإلكتروني، جدار الحماية"**	%40	%54	%6	%0	%0	%100	0.592	4.340
3	**توافر المخصصات المالية لبرامج التدريب للعاملين في مجال الإدارة الإلكترونية**	%48	%38	%10	%4	%0	%100	0.814	4.300
4	**دعم الإدارة العليا في إصدار التشريعات اللازمة لاستخدامات الإدارة الإلكترونية**	%30	%50	%16	%4	%0	%100	0.793	4.060

وبالنظر إلى درجة متوسطات عبارات هذا المحور نجد أن العبارة الثانية والتي تنص على استخدام تقنيات أمن المعلومات "تشفير البيانات، التوقيع الإلكتروني، جدار الحماية" للشركة قيد الدراسة وهي (4.340) يؤدي إلى التطور في تطبيق الإدارة الإلكترونية وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي الذي حدده الباحثين في الدراسة حيث بلغت درجة المتوسط العام لعبارات هذا البعد (4.250) حيث أن دعم الإدارة العليا مهم في إعطاء الدعم المباشر والغير مباشر من إصدار التشريعات اللازمة لاستخدامات جميع أشكال ومجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية وأن كل من العبارة الأولى والثالثة وحيث تنص الأولى على بناء قاعدة معلومات على مستوى الشركة حتى تكون أكثر دقة بحيث تتواكب

مع بيانات هذا المحور أي التطور التكنولوجي وهي (4.300) وأما العبارة الثالثة والتي تنص على توافر المخصصات المالية لبرامج التدريب للعاملين وذلك في مجال الإدارة الإلكترونية وبالتحديد في مجال التخصص بشكل مباشر لمواكبة التطورات التي تحدث في هذا المجال وهي (4.300).

نتائج السؤال الرابع "المحور الرابع":

ما هي مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطبيق العمليات الإدارية؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم استخرج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات هذا المحور وفيما يلي توضح ذلك.

جدول (6)

يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمساهمة الإدارة الإلكترونية في تطبيق العمليات الإدارية

ت	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق	المجموع	انحراف معياري	متوسط الحسابي
1	**استخدام الإدارة الإلكترونية يودى إلى تحسين العمليات الإدارية داخل الشركة**	%54	%40	%6	%0	%0	%100	0.614	4.480
2	**وجود خطط إستراتيجية وتنسيق متبادل بين كافة إدارات الشركة نحو التحول للعمل الالكتروني**	%36	%50	%14	%0	%0	%100	0.678	4.220
3	**توجيه الإدارة بشكل أساسي لبعض القيادات الإدارية في مجال الإدارة الإلكترونية**	%38	%42	%20	%0	%0	%100	0.747	4.180
4	**تنظيم وتطوير الاتصالات الإدارية وخدمات البريد بحيث تمكن من تبين التعاملات الإلكترونية**	%52	%32	%14	%2	%0	%100	0.798	4.340

وبالنظر إلى درجة متوسطات عبارات هذا المحور نجد أن العبارة والتي تنص على استخدام الشركة قيد الدراسة إلى الإدارة الإلكترونية يؤدى إلى تحسين العمليات الإدارية وهي متوسطها (4.480) ودورها الحيوي في عملية تسهيل نقل المعلومات ما بين الإدارات والمستويات التنظيمية مما ينعكس إيجاباً على تحسين أداء العاملين وتحسين إنتاجية

الشركة. ووفقاً لمقياس ليكرت الخماسي الذي حدده الباحثين في الدراسة حيث بلغت درجة المتوسط العام لعبارات هذا البعد (4.305) والذي يعطي الأهمية بمساهمة الإدارة الإلكترونية في تسهيل الإجراءات الإدارية في الهياكل التنظيمية في الشركة، وحيث إن العبارة الثانية والتي تنص على وجود خطط إستراتيجية وتنسيق متبادل بين كافة إدارات الشركة نحو التحول للعمل الإلكتروني ومتوسطها الحسابي (4.220) يعطي على وجود برنامج للخطط الإستراتيجية على هذا المحور وعلى تنظيم الاتصالات وخدمات البريد فيما بينها والذي يعطي على وجود برنامج للخطط الإستراتجية على هذا المحور وعلى تنظيم الاتصالات وخدمات البريد فيما بينها.

نتائج الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة الآتي:

1. أن الإدارة العليا تدعم تطبيق الإدارة الإلكترونية لديها عن طريق خلق بيئة مناسبة للتطبيق وتشجيع العاملين لديها وتنمية مهاراتهم.
2. التركيز على مبدأ التحسين المستمر وتطوير أساليب العمل المستخدمة داخل الشركة بما يتلاءم مع التغيرات التكنولوجية.
3. تعميم استخدام الإدارة الإلكترونية في جميع الهياكل التنظيمية في الشركة مما ينعكس إيجابياً على أداءها ويسهل عملية تبادل البيانات والمعلومات بين العاملين في الشركة.
4. إعطاء فرص لتطوير أداء الأعمال في الإدارات المختلفة.
5. تحقيق مبدأ شفافية التعاملات الداخلية في الإدارات.

توصيات الدراسة:

1- الاهتمام بتعريف العاملين بالإدارة الإلكترونية من خلال إقامة الندوات وإصدار النشرات التعريفية.

2- ضمان حرية انتقال المعلومات ومشاركتها بين العاملين والعمل على مستوى الاعتماد المتبادل بينهم بشكل إلكتروني ليتمكنوا من الاستفادة من الخيارات المشتركة فيما بينهم.

3- وضع إستراتيجية مناسبة على تطوير سياسة الإدارة في إطار الإستراتيجية العامة للشركة ومتابعة تنفيذها وتعزيز ذلك على زيادة تسهيل الإجراءات وتوفير نظام للشبكات الإلكترونية.

4- زيادة الدعم المالي المخصص للبحوث والدراسات في مجال تكنولوجيا المعلومات للتطبيق الفعال.

5- وضع الخطط البديلة للإدارات الإلكترونية لاستخدامها مباشرة في وقت الحاجة.

المراجع:

أولا: الكتب:

1. إبراهيم، خالد ممدوح، 2010، "**الإدارة الإلكترونية**"، الإسكندرية: الدار الجامعية.
2. السالمي, علاء عبدالرازق (2009)، "**نظم إدارة المعلومات**"، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية البشرية.
3. البياتي، محمود المهدي (2005)، "**تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS**"، عمان دار حامد للنشر والتوزيع.
4. حامد, فداء محمود (2012)، "**الإدارة الالكترونية**"، عمان: دار البداية.
5. عامر, طارق عبدالرؤوف (2007)، "**الإدارة الالكترونية نماذج معاصرة**"، القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع.
6. غنيم, احمد محمد (2003)، "**الإدارة الالكترونية بين النظرية والتطبيق**"، المنصورة: المكتبة العصرية.
7. مكاوي, محمد محمود (2011)، "**الإدارة الالكترونية**"، القاهرة: دار الفكر والقانون.
8. نجم, عبود نجم (2004)، "**الإدارة الالكترونية**"، الرياض: دار المريخ للنشر.
9. هلالي, حسين مصطفى وآخرون (2010)، "**الإدارة الالكترونية**"، القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع.

الرسائل العلمية:

1. التمام, عبدالله على (2007)، "**الإدارة الالكترونية كمدخل للتطوير الإداري**"، رسالة دكتوراه غير منشورة, جامعة أم القرى, مكة المكرمة.
2. الدايني, رشاد خضير وحيد (2010)، "**اثر الإدارة الالكترونية وتطوير للموارد البشرية في تحسين أداء المنظمة**"، رسالة ماجستير غير منشورة, الأردن: جامعة الشرق الأوسط.
3. المسماري, حميد عبدالسلام معيوف (2012)، "**إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية بالمنظمات الصناعية الليبية**"، رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة بنغازي.
4. عبد الجبار, سيما سعيد (2006)، "**الإدارة الالكترونية ومدى تأثيرها في الأداء لدى موظفي مستشفى الملك عبدالعزيز**"، رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.

الموقف الأوروبي من الأزمة السياسية الليبية وإشكالية بناء الدولة

أ .علـي مفتاح الشـاوش

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / بني وليد

مقدمة :

منذ إعادة صياغة النظام الأمني الأوروبي بعد نهاية الحرب الباردة وعلى مدى عقدين من الزمن تم العمل على تهميش ليبيا وعزلها عن المجتمع الدولي بسبب قضية لوكربي ، والطائرة الفرنسية UTA ، وطموحاتها في البرنامج النووي ومزاعم رعايتها للإرهاب ، تركزت العلاقات الليبية مع الغرب فيما بعد على إعادة المصالحة وبناء علاقات إيجابية قوية ، نتج عنها التطبيع بعد عقود من الأعمال العدائية ، ومع رفع العقوبات عن ليبيا التي فرضتها الأمم المتحدة في تسعينات القرن الماضي سارعت الدول الغربية إلى الاستحواذ على المواقع النفطية المتميزة ، وفي السنة التي سبقت الانتفاضة الليبية عام 2011 ، كانت إيطاليا وفرنسا وألمانيا واسبانيا المستهلكين الرئيسيين للنفط الليبي فحرصت فرنسا وبريطانيا أن تجدد علاقتهما مع القذافي ، أما إيطاليا فسعت إلى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية في ليبيا ، ولم تستمر الصداقة الغربية مع ليبيا طويلاً ، فقد تغيرت تغيراً جذرياً حيث انتقلت العلاقات عام 2011 إلى مرحلة جديدة عندما ساند الإتحاد الأوروبي الانتفاضة الليبية ؛ التي شكلت بدايات الأزمة الليبية تحدياً للسياسة الخارجية والأمنية للإتحاد الأوروبي ، والذي أظهرت فيه فرنسا وألمانيا على وجه الخصوص المقاربات المتباينة تجاه نظام القذافي من خلال سلوكهما في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، واتخاذها تدابير تقيدية ضد الحكومة الليبية .

أولاً / أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في حالة التدهور التي أعقبت سقوط النظام السياسي الليبي عام 2011 والذي عانت فيه ليبيا سلسلة من الأزمات المترابطة ولعل الأزمة السياسية الداخلية والصراع على الحكم كان أكثرها تعقيداً ، فضلاً عن التطرف الديني والسياسي الذي أصبح كارثياً على الداخل الليبي ، وأيضاً تأتي هذه الأهمية في أن مسؤولية الفشل الذي يقع في المقام الأول على الجهات الفاعلة في الأزمة الليبية وفي مقدمتها الدول الأوروبية والإتحاد الأوروبي كفاعل جماعي في الأزمة السياسية الليبية ، وعلى الليبيين أنفسهم الذين يشعرون بالإحباط بسبب عدم قدرة الحكومات المتعاقبة بعد سقوط النظام الليبي على توفير الأمن أو تحديد ما ينبغي أن تكون عليه طبيعتها السياسية المستقبلية ، والمتتبع لسياق الأزمة الليبية يرى بأن المواقف التي نادى بها الإتحاد الأوروبي كالديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون لم تؤدِ إلا لمزيد من الفوضى والمكاسب للقوى السياسية غير الديمقراطية ، وكانت دوافعه في ليبيا دوافع جيوسياسية وتجارية ، أما مسؤولية إعادة بناء الدولة ما بعد التدخل هي مرحلة التحدي الأصعب لتحقيق النجاح وهذا يضع القادة الغربيين في موضع الفشل أو وضع حلول حقيقية لإنهاء الفراغ السياسي في ليبيا .

ثانياً / أهداف البحث:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التالي:

1- التعرف على مواقف الدول الأوروبية الفاعلة في الأزمة السياسية الليبية وتداعياتها على المستوى المحلي والأوروبي .
2- التعرف على دور العامل الخارجي في إطالة أمد الأزمة الليبية .
3- التعرف على دور الجماعات الإسلامية في تأزم الوضع السياسي في ليبيا .

ثالثاً / إشكالية البحث:

تدور المشكلة البحثية لهذا البحث حول التساؤل التالي : ما هي تداعيات التدخل الأوروبي في الأزمة الليبية ؟ وهل نجحت في معالجة تداعيات هذا التدخل ؟

رابعاً / فرضية البحث:

يفترض البحث أن الدور الأوروبي السياسي تجاه ليبيا عموماً يغلب عليه طابع عدم الثبات في المواقف ، كما أن انعدام الثقة بين الأطراف الليبية جعل بناء الدولة مرهون بالتوافق الأوروبي على حل الأزمة السياسية الليبية .

خامساً / منهج البحث:

هو **المنهج التاريخي** الذي يتطلب الوقف على الوقائع والأحداث التاريخية مما يساعد في توظيف المعلومات التاريخية لصالح البحث بماضيها وحاضرها وتكون معبرة عن المستقبل ، بالإضافة إلى **المنهج الوصفي** الذي يختص بوصف الأزمات ما يمكن من إلقاء الضوء على المواقف أثناء الأزمة ، وأيضاً على **المنهج التحليلي** لما يقدمه من تحليل للظروف التي تحيط بالأزمة ، وكذلك للأبعاد والتداعيات التي تمر بها الأزمة السياسية الليبية.

سادساً / تقسيم البحث:

وبناءً على ذلك تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول : التدخل الأوروبي في الأزمة السياسية الليبية.

المبحث الثاني : تداعيات الأزمة السياسية الليبية على الأمن الأوروبي وبناء الدولة.

المبحث الثالث : الدعم الأوروبي ومستقبل الأزمة السياسية الليبية.

المبحث الأول : التدخل الأوروبي في الأزمة السياسية الليبية

1- خلفية العلاقات الليبية الأوروبية

شكل الموقع الجيبولتيكي لليبيا أهمية كبيرة خاصة للقوى الدولية والإقليمية المتصارعة والمتنافسة في المشرق العربي التي تحكمت في الطرق التي تُوصل أفريقيا بأوروبا ، وهذا الاهتمام الدولي بليبيا زاد بعد مرحلة الحرب العالمية الثانية ، وزاد معه الصراع الدولي حول ليبيا[1]، وقد ظهر الإتحاد الأوروبي وكأنه القطب المنافس في مجال العلاقات الدولية مع الولايات المتحدة الأمريكية[2]، فمنذ معاهدة ماستريخت عام 1992 تبنى الإتحاد الأوروبي استراتيجيات مشتركة هدفت إلى تعزيز قدرة الإتحاد على تطور التعاون والتعامل مع الأزمات في المناطق المجاورة أو البعيدة[3]، فقد تم تصميم سياسة الجوار الأوروبي لمنع ظهور خطوط فاصلة جديدة بين الإتحاد الأوروبي وجيرانه ، والمنظور هو تجاوز نطاق التعاون للوصول إلى درجة كبيرة من التعاون الاقتصادي ، واحتمالية مشاركة الدول المجاورة تدريجياً في الجوانب الرئيسة لسياسات وبرامج الإتحاد الأوروبي[4] .

في عام 1971 سعت ليبيا إلى إيجاد إطار للتعاون مع المكون الأوروبي عندما شكلت لجنة موسعة من عدة قطاعات لإجراء اتصالات تمهيدية لهذا التعاون نتج عنها ضرورة عقد اتفاقية مشاركة مع السوق الأوروبية ، وقد شهدت فترة الثمانيات أحداثاً

([1]) نوار محمد ربيع محمد نوري ، التوجهات الجديدة في السياسة الليبية نحو الولايات المتحدة الأمريكية ، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية ، العدد 6 ، بغداد 2006 ، ص 106 .

([2]) السيد ياسين ، البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية ، مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط ، مكتبة الاسكندرية ، 2006 ، ص 9 .

([3]) غريب بلال ، السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه ، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر ، الجزائر ، 2010-2011 ، ص 47 .

([4]) تقييم دعم المفوضية الأوروبية للمملكة الأردنية الهاشمية ، التقرير النهائي ، ط 1 ، 2007 ، ص 11 .

سياسية أدت إلى عدم الاستقرار في العلاقات كمقتل الشرطية البريطانية ، وأحداث روما وملهى برلين عام 1986 ، واتهام الغرب بأن ليبيا هي من تقف وراءه ، الأمر الذي جعل وزراء خارجية الدول الاثنى عشر في الإتحاد الأوروبي يصدرون بياناً أن ليبيا من بين الدول التي تمارس الإرهاب وتنشر القلاقل وعدم الاستقرار في العالم(1) ، وبدأت السياسة الخارجية الليبية وخاصة بعد التغييرات الدولية التي حدثت في العالم عام 2001 تتدارك الخطر الدولي المحدق بها ، ونتيجة لذلك قام النظام السياسي الليبي بفتح برامج التسلح أمام المراقبين الدوليين مقابل إقامة علاقات طيبة مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية ، وشهدت تلك العلاقات تقارباً كبيراً جداً تخللها قيام العقيد القذافي بزيارات متكررة لكل من فرنسا وإيطاليا وكثير من بلدان أوروبا في إطار المصالحة التي حدثت بين نظام العقيد القذافي والإتحاد الأوروبي ما سهل تقديم خدمات جلية للإتحاد الأوروبي والحصول على كثير من امتيازات النفط الليبي مقابل تعهد أوروبا بتطوير البنية التحية وتحقيق انجازات ملحوظة في عملية التنمية وتسليح الجيش الليبي وتحديث أسلحته(2) ، كما حاولت ليبيا تحسين صورتها على المستوى الخارجي لتجاوز مجموعة من الضغوطات من أزمة لوكربي وما أعقبها من حصار اقتصادي انعكس بشكل سلبي على المواطن الليبي ، الذي رفعت عنه العقوبات الاقتصادية عام 2003 (3) .

وبعد التوصل لحل الخلاف الليبي مع الدول الغربية وتسوية القضايا العالقة رُفع الحظر المفروض على ليبيا في 2004/10/11 واضعاً حداً لآخر عقوبات أوروبية عليها(4) ، وأخذ الإتحاد الأوروبي خطوة بإقامة علاقات جديدة مع ليبيا باعتبارها عضواً مراقباً فـي الشراكة الأورومتوسطية ، والتـي تُعرف بـ(عملية برشلونة) ، فقد أعلنت بروكسل أن هدفها على المدى الطويل هو أن تصبح ليبيا عضواً كاملاً ، فوقّعت معها في 23 يوليو عام 2007 مذكرة تفاهم اتبعتها المفوضية الأوروبية مُسودة حول الإطار العام للتفاوض مع ليبيا للمساهمة في الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لاسيما من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة ، والتعاون في المجالات الأخرى مثل الهجرة والطاقة والنقل والتعليم والبيئة والأمن ، وأُعيدت العلاقات مع الولايات المتحدة في عام 2008 ، واعتذرت إيطاليا في عام 2009 رسمياً عن أخطاء الماضي أثناء فترة الاستعمار الإيطالي ، ووضع حد لستة وثلاثون عاماً من غياب الدبلوماسية(5) ، وفي 2010/6/10 وقع الإتحاد الأوروبي مع ليبيا اتفاقاً لدعم قطاعات حيوية ، وتقديم 20 مليون يورو في السنة حتى عام 2013 ، وأكدت هوغو مينغاريلي المكلف بالشؤون الخارجية في المفوضية الأوروبية آنذاك بأنه " لا تزال تعترضنا مشاكل متصلة بإعادة استقبال المهاجرين غير القانونيين ، والحرب ضد التمييز وفي مجالات التجارة والاستثمار(6) ، وبدأ التفاوض حول اتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي وليبيا والتي تهدف إلى تعزيز التكامل بين أوروبا وليبيا ، وفق القواعد القائمة في النظام السياسي والاقتصادي الدولي وذلك لضمان التنفيذ الناجح لهذا الاتفاق(7)، وليبيا تمتلك أكبر احتياطي من النفط في القارة الأفريقية ، كما أنها تمثل أكبر منتج بعد نيجيريا ، ويشكل النفط والغاز والسلع ذات الأساس النفطي 97% من الصادرات ، ومصدر البقية هو المنتجات الزراعية وصيد الأسماك ، وقد كانت 80% من الصادرات تتجه إلى الإتحاد الأوروبي وإيطاليا هي الوجهة الرئيسية ، وتستورد ليبيا المنتجات الزراعية والصناعية ، فإيطاليا وألمانيا

---

(1) محمد الهاشمي صقر ، العلاقات الليبية الأوروبية ضمن إطار الشراكة الأورو – متوسطية 1970 – 2009 ، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية ، العدد 15 ، 2016 ، ص1 .

(2) خليل سامي أيوب ، موقف الإتحاد الأوروبي من الثورات العربية ، الحوار المتمدن ، العدد 3564 ، 2011 .

(3) عادل مساوي ، عبد العلي حامي الدين ، المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية ، مركز البيان للبحوث والدراسات ، 2010 ، ص 388 .

(4) محمد الهاشمي صقر ، مرجع سابق ، ص12 .

(5) European Neighbourhood and partnership instrument: Libya strategy paper & national indicative programme, 2011-2013,pp1-10 .

(6) الهجرة المغاربية إلى أوروبا ، الأمانة العامة ، مركز جامعة الدول العربية ، تونس 2010 ، ص 12 .

(7) ليبيا والإتحاد الأوروبي : إلى أين يمكن أن تصل العلاقات . متاح على : http://arabic.carnegieendowment.org/

والصين وتونس وفرنسا هي الدول الشريكة الرئيسية[1] ، وقد كان الإتحاد الأوروبي قبل عام 2011، شريكاً تجارياً مهماً مع ليبيا مع تصدره 70٪ من مجموع تجارتها ، والتي بلغت حوالي 35,5 مليار يورو ، ومصدر رئيسي للواردات بالنسبة لليبيا وأكبر سوق لصادراتها في عام 2010 ، واشتملت المفاوضات حول الاتفاق الإطاري على اتفاق التجارة الحرة الذي يغطي تجارة السلع والخدمات والاستثمار ، وبلغت في عام 2010 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا من العالم 2,9 مليار يورو ، والتدفقات الخارجة إلى 1 مليار يورو ، ثم استؤنفت تجارة النفط والغاز تدريجياً منذ نهاية النزاع في عام 2011 ، وتعتبر إيطاليا الشريك التجاري الرئيسي داخل الإتحاد الأوروبي مع ليبيا[2].

2- بداية الاستجابة الأوروبية للأزمة الليبية

اتسم السياق السياسي للأزمة بالنسبة لموقف الدول الأوروبية تجاه الأزمة الليبية منذ البداية بالعداء للنظام الحاكم ، أما الموقف من المعارضة فكان مختلفاً حيث تفتقر الدول الغربية لمعلومات حول التوجهات الفكرية والسياسية للمعارضة والخوف من مرحلة ما بعد القذافي وخاصة بعد تسريب معلومات عن قيام إمارة إسلامية بعد سقوط الدولة ، فهذا التردد وعدم الوضوح في الموقف الغربي مابين مساعدة المعارضة وما بين توجيه ضربات جوية للجيش الليبي ، والجمود العسكري والسياسي الذي شهدته مرحلة الأزمة الليبية عكست جوهر التضارب والتعقيد في المصالح الدولية[3] ، ولعل السبب في ذلك الخوف الذي كان ينتاب ممثلي السياسة الدولية في أروقة مجالسهم من تأزم الوضع مع النظام السياسي الليبي والذي قد يؤدي إلى قطع العلاقة إن استطاع الأخير السيطرة على الأوضاع وعودة الهدوء كما كان عليه قبل الانتفاضة ، ومع تسارع الأحداث خرجت كل من فرنسا وبريطانيا في 2011/2/20 ببيان يدين قمع السلطات الليبية للمحتجين والمطالبين بالديمقراطية ، مقابل تلك التصريحات أعلنت ليبيا وهددت بإمكانية وقف التعاون مع الإتحاد الأوروبي في مجال الهجرة غير الشرعية إذا تدخل الإتحاد الأوروبي في الأزمة الليبية ، وأمام تصاعد تلك الاحتجاجات بدأت كثيرٌ من الدول عمليات مراجعة لسياساتها تجاه نظام العقيد معمر القذافي حتى أشد أصدقائه في أوروبا كانوا هم من نقموا عليه وقادوا الرأي العام الدولي فيما بعد لإطلاق العملية العسكرية في ليبيا بعد اتخاذهم قراراً وتقديم مشروع قرار يدين ليبيا في مجلس الأمن ويطالب بفرض حظر جوي عليها والذي مهد فيما بعد للتدخل العسكري المباشر أمام تواطؤ عربي كان الأجدر به التدخل عسكرياً لحل الأزمة الليبية بدلاً من الاستنجاد بالغرب الأوروبي[4] .

أصدرت الممثلة الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة كاثرين أشتون في 2011/2/20 إعلاناً جاء فيه أن الإتحاد الأوروبي " قلق بسبب الأحداث الجارية في ليبيا " ، ودعت السلطات الليبية إلى وقف استخدام العنف[5] ، وفي 21 فبراير عقد وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي في بروكسل[6] مطالبين بوضع حد للعنف ، فقد اقترحت فرنسا وألمانيا وهولندا فرض عقوبات ، في حين أن مالطا وقبرص وإيطاليا كانوا غير راغبين في تأييد الاقتراح ، وقد أعلن رئيس وزراء بريطانيا آنذاك كاميرون أن المملكة المتحدة تستعد لترتيب منطقة حظر للطيران ربما تحت تنسيق الناتو ، فصرحت فرنسا صراحة أنها حريصة على استخدام القيادة العسكرية لحلف الناتو في "تخطيط وتنفيذ العمليات الجوية" ، ومع ذلك كانت فرنسا تعتقد بقوة أن حلف شمال

---

(1) ليبيا – نظرة عامة . متاح على http://europa.eu.int/com/external_relations/lybia/intro/index.htm

(2) الإتحاد الأوروبي وليبيا ، نشرة صادرة عن المفوضية الأوروبية في 15 مايو 2012 . متاح على: http://www.enpi-info.eu

(3) أحمد خليفة عفيف ، الثورة الليبية شباط 2011-2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية ، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد 42 ، العدد 3 ، 2015 ، ص 663 .

(4) فهد متولي ، المواقف الدولية والخارجية بعد خمس سنوات من الربيع العربي ، الشرق الأوسط ، 2015 ، متاح على : http://www.fekr-online.com/article

(5) حسن طلال مقلد ، دور المؤسسات فوق القومية في تعزيز تكامل الإتحاد الأوروبي : البرلمان الأوروبي نموذجاً ، المستقبل العربي ، العدد 433 ، 2015 ، ص 1- 17 .

(6) للتوسع في قرار مجلس الإتحاد الأوروبي فيما يخص التدابير التقيدية ضد ليبيا انظر إلى :
Decision of the Council of the European Union on restrictive measures in view of the situation in Libya,Official Journal of the European Union ,28 February 2011,pp 53-58 .

الأطلسي يجب أن لا يتحكم في العملية السياسية والعسكرية الشاملة[1] ، ورغم معارضة ألمانيا الحل العسكري في ليبيا انطلاقاً من القاعدة الشعبية العريضة التي عارضت مشاركة ألمانيا في الحرب على ليبيا ، إلا أن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل كانت أول من علق على خطاب القذافي الأول في 22 فبراير 2011 حيث وصفت ميركل الخطاب " بأنه مرعب لما تضمنه من إعلان القذافي الحرب بشكل صريح على شعبه ، وأكدت أن بلادها ستؤيد فرض عقوبات على النظام الليبي إذا لم يتوقف عن استخدام العنف ضد المتظاهرين" ، وقد أدلى وزير الدولة الألماني للشؤون الأوروبية فيرنر هوير بتصريح عبر فيه عن " انزعاجه من تهديد ليبيا بعدم التعاون مع أوروبا بوقف الهجرة غير الشرعية إلى الإتحاد الأوروبي إذا لم تتوقف أوروبا عن الدفاع عن المحتجين المناهضين للحكومة الليبية ، وأضاف هوير أنه يتعين على الإتحاد الأوروبي ألا يسمح لنفسه بأن يتم ابتزازه مقابل السكوت عما يجري في ليبيا[2] ، غير أن الحكومة الألمانية كان لديها اقتناع بأن التدخل العسكري بدون استراتيجية خروج واضحة يمكن أن يطلق العنان لصراع طويل الأمد ، وقد وجدت برلين أن من الأفضل استنفاذ الخيارات الأخرى مثل العقوبات الاقتصادية والمالية[3] ، بالرغم من أن ليبيا تزودها بحوالي 9% من حاجياتها من النفط إلا أنها رفضت التدخل العسكري واعتبرته غير مجد ، كما أنها رأت بأن أهداف التدخل في ليبيا غامضة وأن ما يحدث فيها لا يهدد أمن الدول الغربية ، فضلاً عن ذلك لا ترى ألمانيا ضرورة لصرف الأموال الأوروبية في العملية العسكرية[4] ، أما إيطاليا فقد أجرى سلفيو برلسكوني اتصالاً هاتفياً مع العقيد القذافي نفى فيه اتهام الأخير لإيطاليا بتسليح المتظاهرين المناوئين للنظام الليبي ، وفي إشارة للبيان الصادر عن مكتب رئيس الوزراء الإيطالي فقد أجرى الأخير مكالمة هاتفية عقب اتهام القذافي لإيطاليا والولايات المتحدة بتزويد المحتجين الليبيين بالصواريخ وقد دعا برلسكوني القذافي للتوصل إلى حل سلمي للأوضاع المضطربة في ليبيا.

وفيما يتعلق بالموقف الفرنسي فقد تزعمت فرنسا المواقف الدولية مع حليفتها بريطانيا اللتان شكلتا جبهة قوية لحشد التدخل العسكري ، بالرغم من التحالف السابق لفرنسا مع نظام العقيد القذافي بعقد كثير من الصفقات العسكرية مع النظام الفرنسي ، إلا أن موقف فرنسا من إدانة القمع دفع بالعقيد القذافي للتخلي عن كثير من الصفقات التي تمت مسبقاً مع حكومة نيكولا ساركوزي الذي صرح في 21 فبراير بأن فرنسا تدين " الاستخدام غير المقبول للقوة ضد المتظاهرين في ليبيا وطالب بالوقف الفوري لأعمال العنف ، ودعا إلى حل سياسي يلبي توق الشعب الليبي إلى الديمقراطية والحرية" ، كما دعت وزيرة الخارجية الفرنسية ميشال آليو ماري النظام الليبي إلى وقف العنف" ، ومن ثم توالت الردود الفرنسية فصرح ساركوزي في 25 فبراير قائلاً " السيد القذافي يجب أن يرحل وأضاف فيما يتعلق بتدخل عسكري ستنظر فرنسا في أي مبادرة من هذا النوع بحذر وتحفظ بالغين" ما يؤكد النية المبيتة لدى فرنسا وحلفائها في تشكيل جبهة عريضة من أجل التدخل العسكري[5] ، وأراد ساركوزي أن يُظهر بأن تطبيق منطقة حظر الطيران هو فكرته وليس فكرة الإتحاد الأوروبي[6]، وكانت لديه خمسة أسباب تدفعه للتدخل في ليبيا وهي:

1- الرغبة في الحصول على حصة أكبر من إنتاج ليبيا من النفط .
2- زيادة النفوذ الفرنسي في شمال أفريقيا .

([1]) Ludovica Marchi, The EU in Libya and the collapse of the CSDP Article, 2017,pp1-8 http://eprints.lse.ac.uk/83719

([2]) خليل سامي أيوب ، مرجع سبق ذكره .

([3]) Harald Braun, A few observations on Germany in the United Nations,KFG Working Paper Series, No. 11, Berlin, February 2018, p12 . www.kfg-intlaw.de.

([4]) تيسير إبراهيم قديح ، التدخل الدولي الإنساني : دراسة حالة ليبيا ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر، غزة ، 2013 ، ص158 .

([5]) المرجع السابق، ص 159 .

([6]) Natalia Kroll, The EU's Response to the Libyan Crisis- A Liberal Intergovernmentalist Approach, Institute for European Integration, Hamburg, Germany, July 2015, pp25-72 . https://www.europa-kolleg-hamburg.de

3- تحسين وضعه السياسي الداخلي في فرنسا ، خاصة بعد اتهامه بالتواطؤ مع النظام التونسي والمصري

4- تزويد الجيش الفرنسي بفرصة لإعادة تأكيد مكانته في العالم .

5- معالجة مخاوف مستشاريه بشأن خطط القذافي طويلة الأجل لتحل محل فرنسا كقوة مهيمنة في الفرنكفونية(1) .

وبناء على تلك المواقف تولي الناتو تنفيذ القرار رقم (1973) بهدف حماية المدنيين تحت مسمى "الحامي الموحد" وقد اختلفت الاستجابة الدولية لهذا القرار(2)، والذي امتنعت فيه روسيا والصين عن التصويت ، كما امتنعت ألمانيا كعضو مؤقت في مجلس الأمن عن التصويت ، وفي 24 مارس بعد تبني قرار مجلس الأمن عدل الإتحاد الأوروبي قرار المجلس (137) 2011 في اطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بهدف تنفيذ قرار حضر الطيران وتجميد الأرصدة لتشمل أشخاصاً وشركة النفط الليبية وفرض حظر على النفط والغاز، وقد فتح القرار (1973) الباب أمام التدخل الإنساني ، وتم فعلياً التحرك عسكرياً ضد النظام الليبي بتحالف كلٌ من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وفرنسا والدانمرك والنرويج وبلجيكا ، وفي 19 مارس بدأت عملية تدمير المطارات من قبل فرنسا ، ثُم تسلم حلف الأطلسي (الناتو) القيادة في نهاية الشهر(3) ، وبررت الدول الأعضاء في حلف الناتو تدخلها العسكري في ليبيا على أنه تدخل يستند إلى الترخيص الضمني الممنوح لها من مجلس الأمن بموجب القرار (1973) بالرغم من أن هذا القرار لم يتضمن أي إشارة صريحة تُرخص لحلف الناتو التدخل العسكري في ليبيا باستثناء نصه على إنشاء منطقة حظر جوي ، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين ، إلا أن الدول الأعضاء عمدت على اسقاط نظام معمر القذافي من خلال تنفيذ الحظر الجوي على ليبيا بهدف حماية المدنيين(4)، فقد بينت حالات الامتناع عن التصويت في مجلس الأمن بأن بعض الحكومات كانت لديها تحفظات حول تنفيذ حماية المدنيين باستخدام القوة بما يسمح به قرار(1973) ، حيث إن فكرة حماية المدنيين اتسعت إلى حد استعمال أهداف سياسية وعسكرية ، غير أن واقع الحال أظهر أن جزءاً من العمليات العسكرية هدفها دعم قوات المعارضة الليبية ، ومن ثم عهد تنفيذ المهام العسكرية لحلف شمال الأطلسي ، واتضح بعد ذلك أن المخطط هدف إلى تفكيك الجهاز العسكري للدولة الليبية أي الهدف النهائي هو اسقاط النظام ، وبالتالي فإن سياسة حماية المدنيين تجاوزت أهدافها المعلنة مما أثار ردود فعل قوية من قبل الصين وروسيا اللتين شعرتا بأنهما أُجبرتا على معارضة القرار (1973) ، الذي ألقى بظلال الشك على مبدأ استخدام القوة لحماية المدنيين(5).

وعند تحليل ما تقدم يتبين أن المصالح الدولية في ليبيا تتركز بشكل أساسي في موارد الطاقة والاستحواذ على مناطق النفوذ في أفريقيا ، إضافة إلى الميزة النسبية للنّفط الليبي من حيث الجودة وكُلفة الاستخراج وكُلفة التصدير المنخفضة نظراً لقربه من الأسواق الأوروبية ، كذلك كان هناك نشاط ليبي في القارّة الأفريقية قد شكّل في الماضي القريب "صداعاً" لفرنسا وجنوب أفريقيا وللولايات المتحدة وقوى طامحة أخرى ، إذ إن القارة الأفريقية تملك نحو 10% من احتياطي النفط العالمي ، ويتركّز 60% من معظمه في ثلاث دول رئيسة منتجة هي: نيجيريا والجزائر وليبيا ، ومع بدء الليبيين في تغيير النظام السياسي انفتح الباب واسعاً للاّعبين الدوليين لكي يُعيدوا تموضعهم بالتنافس على حصص من مخزون النفط المقدّر بنحو 41.5 مليار برميل ، والغاز المقدّر بنحو 51 مليار قدم مكعب ، أما التردّد الإيطالي في تأييد فرض الحظر الجوّي حتى مؤتمر باريس فيمكن تفسيره جزئياً

---

(1) Emilia Palmgren ,France's and the UK's Responses to the Libya Crisis, Thesis, Dalarna University, 2017,p29 .

(2) Stefan Hasler, Explaining Humanitarian In terventio In Libya and non - InterventIon in Syria Master Thesis, Naval Postgraduate School Monterey, California, 2012,pp 53-72 .

(3) حسن طلال مقلد ، مرجع سبق ذكره ، ص 76-77 .

(4) خالد أبو سجود حساني ، استخدام القوة بترخيص من مجلس الأمن في إطار الأمن الجماعي ، مجلة جامعة الشارقة ، المجلد 12، العدد 1 ، جامعة الشارقة ، 2015 ، ص 335- 342 .

(5) برونو بوميه ، استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني : حالة ليبيا وما بعدها ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، المجلد 93، العدد 884 ، 2011 ، ص3-6 .

أنّ شركة "إيني" الإيطالية هي أكبر الشّركات النّفطية العاملة في ليبيا ، إذ تنتج نحو 550000 برميل يومياً ، وتمثّل عائداتها من النّفط الليبي 14% من مجمل عائدات المجموعة ، وتليها شركة "أو أم في" النمساوية بنسبة 10% من مجمل إيراداتها من ليبيا ، ثم شركة "مراثون أويل" الأميركية 11% ، وشركة "ريبسول" الإسبانية بنسبة 5%. في حين تأتي شركة "توتال" الفرنسية في مرتبة متدنية ، إذ تبلغ عائداتها من النفط الليبي نحو 2% فقط من مجمل عائداتها ، وتبدو فرنسا الدولة الأقلّ استفادةً من بين القوى الكبرى من عقود النّفط الليبي ، وبإضافة هذا العامل إلى التردّد الفرنسي تجاه ثورتي تونس ومصر، يبدو الحماس الفرنسي للإطاحة بنظام معمر القذافي متناغماً مع أولويّات بلد يرى أنه فقد ما لديه من احترام لدى الرّأي العام العربي لتنكّره لمبادئ الثورة الفرنسية بتأييده نظام زين العابدين بن علي ، ويرغب في ترميم صورته ، وهو ما يندرج أيضاً في إطار الإعداد للانتخابات الفرنسية ، والتي انتهت بخسارة ساركوزي[1].

ومن جهة أخرى فإن الولايات المتّحدة كان بمقدورها أن تُديم التّردد تجاه التدخل في ليبيا في ظلّ إصرار فرنسي على المضي قدماً ، إذ إنّ التّنافس بين البلدين على النفوذ في شمال أفريقيا سيميل لصالح فرنسا في حال قرّرت الولايات المتحدة البقاء خارج المسرح ، فأسّست الولايات المتحدة مناطقَ نفوذ ومصالح من خلال (أفريكوم) وبدأت تخترق منطقة النّفوذ الفرنسي في مالي والنّيجر ضمن حملتها في محاربة تنظيم القاعدة ، وأقامت معسكراً لتدريب القوّات المالية والنّيجيرية في منطقة (غاو) شمال مالي ، وللرّد على ذلك أعادت فرنسا وجودها العسكري في كلّ من مالي والنيجر ، مع وضْع خطط لتدريب جيش البلدين وتسليحهما في إطار ما يسمّى بـ"الحرب على الإرهاب ". كما زادت عدد قواتها في منطقة الساحل والصحراء لتنتشر على امتداد الحزام الواصل بين موريتانيا غرباً وتشاد شرقاً وصولاً إلى جيبوتي ، وسيكون لصاحب الحظوة في ليبيا ما بعد القذافي وزنٌ استراتيجي قوي ، وعليه لم ولن يسمح كلٌ منهما للآخر بالانفراد في محاولة كسب مناطق نفوذ جديدة محتملة بما في ذلك ليبيا[2] ، وعلى صعيد السياسة العامة فإن الافتقار إلى توافق الآراء السياسية دليلٌ على تحديد الأهداف وهو ما أدى إلى شلل العمل الاستراتيجي للإتحاد الأوروبي ، فالخلاف بين اللاعبين الرئيسيين في الإتحاد الأوروبي مثير للاهتمام بشكل خاص نظراً لأن التعاون الألماني الفرنسي يقال إنه المحرك الدافع للتكامل الأوروبي ، وهو يبرهن على عدم الاتساق في السياسة الخارجية للإتحاد مما يفتح الباب لإجراء تحليل أعمق للإتحاد الأوروبي من المنظور المشترك ، وفي هذه المرحلة من التحليل يمكننا أن نخلص إلى أن ضعف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي في تعامله مع الأزمة الليبية منذ بدايتها ، كان يتعلق بعمليه اتخاذ القرارات استناداً إلى السياسات الوطنية للدول الأعضاء ، أي إن هناك انقساماً بين أعضائه ، وافتقاره إلى القدرات الفعالة على التدخل العسكري في عام 2011 ، وفي القدرة السياسية في إنهاء تأزم الوضع السياسي الليبي ، ومن جانب آخر فإن مواجهة أزمة إقليمية ذات آثار سياسية واستراتيجية واسعة النطاق مثل ليبيا ، أكدت على أن سياسات الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي أدت إلى تفاقم الثغرات في المسائل التي تتطلب تطوراً زمنياً متوسطاً وطويل الأجل من حيث الاستجابة السياسية والإستراتيجية السريعة والعمل وفقاً للوضع القائم في ليبيا[3] .

---

(1) محمود جميل الجندي ، أثر التدخل الدولي (العسكري) في نجاح الثورات العربية (دراسة مقارنة بين الحالتين الليبية والسورية)، مؤتمر التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي ، الجمعية الأردنية للعلوم السياسية ،2013 ، ص 237 .

(2) المرجع السابق ، ص 241 .

(3) Ana Marta DE Almeida Rodrigues, perspective of the common policy on security and European Union: the post-Treaty of Lisbon the case study of Libya, Master Thesis, Lisboa school of economics and management, 2013,pp1-52 .

المبحث الثاني : تداعيات الأزمة السياسية الليبية على الأمن الأوروبي وبناء الدولة.

أولاً / فشل الدولة :

تميزت ليبيا في تركيبتها السياسية السابقة عن غيرها من سائر المنظومات العربية بعدم استيفائها للتعريف الإجرائي للدولة الذي تمثل في العقد السياسي أولاً وهو الدستور والبنية المؤسساتية من الجيش والبرلمان والأمن والشرطة ، اضافة إلى المؤسسات غير الرسمية كالأحزاب السياسية وغيرها من هذه المؤسسات ، وهو ما يشكل تحدياً يواجه المرحلة الانتقالية في ليبيا ، إلى جانب تهيئة المناخ السياسي الملائم الذي من شأنه بلورة الأفكار السياسية على اختلاف توجهاتها(1) ، فلا تختلف معظم الدول التي ساهمت في العملية العسكرية ضد النظام الليبي ووافقت على قرار مجلس الأمن ، فيما يتعلق بوصف الحالة العامة التي تمر بها ليبيا ، وخصوصاً الجانب الأمني المتدهور وانتشار ظاهرة الإرهاب ، بالإضافة إلى تفشي السلاح وعدم قدرة الدولة على فرض سيطرتها المركزية على كامل ترابها الوطني هو ما يثير المخاوف من انزلاق ليبيا نحو الدولة الفاشلة ، وكنتيجة لهذه الحالة أصبحت المصالح الأوروبية خصوصاً عند تطور الوضع في ليبيا بات يمثل تهديداً للأوروبيين بسبب وجود تنظيمات سلفية جهادية ، فضلاً عن وجود النقص في امدادات النفط والغاز لبعض دول الإتحاد أبرزها إيطاليا ، ودعوات البعثة الأممية للدعم في ليبيا لوقف جميع أشكال العنف وقلقها لتداعيات الوضع على المنطقة وعلى مصالح أوروبا الاقتصادية والأمنية وكنتيجة لهذه التدخلات أصبح بروز فشل الدولة واقعاً يهدد ليبيا (2) ، والتي من أبرز خصائصها أنها لا تستطيع حماية مواطنيها من العنف ، وأن صناع القرار فيها لا ينظرون إلى هذه المشاغل كأولوية أدنى في سلم الأولويات من القوة والثروة(3) .

ثانياً / انتشار التنظيمات الإسلامية:

هناك العديد من الجهات الفاعلة المختلفة وراء العنف في ليبيا وهي تعمل أساساً كجزء من جماعات المليشيات التي برزت أثناء الانتفاضة ضد النظام الليبي السابق أو في الفترة التي أعقبت سقوطه مباشرة ، واستمرت هذه الجماعات المسلحة في التعدد بعد أن حاولت السلطات الانتقالية إدماج أعضائها في قطاع أمن الدولة بدفع أجور لهم ، مما يجعل من الصعب على الدولة الليبية احتواء هذه الجماعات أو فرض سلطتها عليها ، إضافة إلى التطرف السياسي والديني الذي كان يمثل تهديداً للدولة الليبية منذ فترة طويلة ، وقد ظهرت في النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين خصوصاً في برقة حركات سلفية جهادية كرست نفسها لإخراج الحكومة الليبية من السلطة ، وبرزت مجموعات إسلامية أخرى استفادت من الفوضى الأمنية التي تسود البلاد ولا سيما الضالعة في تهريب الأسلحة والأشخاص والسلع الأساسية عبر الصحراء ، وينتمي معظمهم إلى منظمة غامضة برزت في أنحاء الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة الماضية كجماعة أنصار الشريعة (4) ، وهو فرع من تنظيم (داعش) استغل الفوضى والفراغ

---

(1) تيسير إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 161 .

(2) حنان لبدي، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الأفريقي ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2014-2015 ، ص 78 .

(3) نعوم تشومسكي، ترجمة : سامي الكعكي ، الدولة الفاشلة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2007 ، ص 50 .

(4) Ann Karin Larsen, Political Rationale And International Dag Henriksen and Consequences Of The War In libya, First Edition, Oxford University press, 2016,pp286-304.

الأمني في ليبيا ، تم تشكيله في 13 نوفمبر عام 2014 بمدينة درنة وبايعت زعيم داعش أبوبكر البغدادي ، وعلى أثر هذه المبايعة تم إنشاء ثلاثة فروع له في ليبيا (برقة ، فزان ، طرابلس) اتهمتها واشنطن بالهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي عام 2012 الذي قُتل فيه السفير الأمريكي وأربعة مواطنين أمريكيين ، وتتهمها القوات الحكومية الليبية بتنفيذ عدد من الاغتيالات لمدنيين ومسئولين وعسكريين ، وهي إحدى أقوى الجماعات المسلحة في ليبيا ، وأعلن التنظيم نفسه للمرة الأولى في ليبيا عام 2012(1) ، وتُعتبر مدينة درنة المعقل الأول للدولة الإسلامية في ليبيا ، وقد سيطرت الجماعة الجهادية الليبية "مجلس شورى شباب مجاهدي درنة" بالكامل على المدينة بعد أن تم طرده من بنغازي وسرت ، وبعد دخول الجيش الليبي بقيادة حفتر انحسر وجود هذا التنظيم في الشرق ، والجنوب الليبي ، إلا أنه موجود بنسب متفاوتة في بعض من المدن الغربية(2) .

إن الصراع الشامل في ليبيا ما بعد القذافي ليس أيديولوجياً ، بل هو بالأحرى تدافع بين النُخب للسيطرة على موارد البلاد ، والاستقطاب بين الإسلاميين والجهات الفاعلة فكان لهذا التنافس ارتباطاً بالجهات الفاعلة الخارجية ، ولا سيما مصر والإمارات العربية المتحدة ، اللتان دعمتا الليبيين المناهضين للإسلاميين من الناحية العسكرية(3) ، ومن أبرزها جماعة الإخوان المسلمين والتي تُسمي نفسها بالجماعة الليبية المقاتلة ، وقد أشارت التقديرات إلى وجود ألف عضو من الإخوان داخل ليبيا ونحو 200 آخرين في المنفى ، وفي ديسمبر عام 2012 ، صرح محمد صوان ، زعيم حزب العدالة والبناء الذراع السياسي لـ جماعة الإخوان المسلمين بأن الجماعة تضم الآن أكثر من 10,000 عضو ، بإشارته إلى نجاحها في كسب مؤيدين جدد خلال السنوات الماضية(4) ، ويوجد لهذا التنظيم عدة أدرع عسكرية كدرع المنطقة الشرقية ، وكتيبة 17 فبراير ، ومجلس شورى ثوار بنغازي في المنطقة الشرقية ، أما في المنطقة الغربية فتوجد درع المنطقة الوسطى ودرع المنطقة الغربية والقوة الثالثة بغريان ، ودرع المنطقة الجنوبية ، فهذه الجماعات الإسلامية التي انتشرت في ليبيا بعد سقوط النظام السياسي الليبي عام 2011 والتي كان لها دور رئيسي في عدم الاستقرار السياسي من جهة وتهديد الأمن الأوروبي من جهة أخرى بعضها من يدعوا إلى قيام دولة الخلافة ومنها من يتبنى نظرية الجهاد ودعم الجماعات المتطرفة ، فالأنظمة العربية السابقة التي سقطت ومنها ليبيا نجحت في تكوين مؤسسة عسكرية قوية وكانت الوحيدة القادرة على مواجهة حركات تيار الإسلام السياسي ، ومن ثم سيظل التوتر قائماً بين المصالح المتضاربة للمؤسسة العسكرية وتيارات الإسلام السياسي وسيظهر ذلك مستقبلاً عندما تتصادم المصالح بين الطرفين(5) ، ولا يهدأ الحديث هذه الأيام عن هجرة المقاتلين الأجانب إلى ليبيا وعن تغير بوصلة الاستقطاب من الشرق إلى الغرب ، بعد الهزائم المتتالية لتنظيم " داعش" في سوريا والعراق ، وبالتالي تحولت ليبيا إلى ملاذٍ آمن للجماعات المتشددة وعلى رأسها تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" ، كما وصف رئيس بعثة الأمم المتحدة السابق في ليبيا " برناردينو ليون " ليبيا بأنها قد تكون مصنع للإرهاب مفتوح على إيطاليا ، وأن الأخيرة لا تزال تُبقي أبوابها مفتوحة لتدفق المهاجرين ، كما أشار بأن ليبيا بلد مهم بالنسبة لأوروبا وحيوي بالنسبة لإيطاليا ، وأفادت سابقاً صحيفة " لوفي جارو " الفرنسية بأن فرنسا تسعى للتدخل عسكرياً في ليبيا

---

(1) محمود ضياء الدين عيسى ، التنظيمات الإرهابية في الدول العربية وإجراء مواجهتها ، مجلة آفاق عربية ، العدد 1 ، مارس 2017 ، ص 20 .

(2) محمد جمال مظلوم ، التجارة غير المشروعة للسلاح والإرهاب ، حلقة علمية ، كلية التربية ، الرياض ، 2013 ، ص 12-19.

(3) Karim Mezran and Arturo Varvelli, The Arc of Crisis in the Mena Region Fragmentation, Decentralization, and Islamist Opposition, Atlantic Council, First edition, Milano – Italy, September 2018, pp49-60 .

(4) هارون ي. زيلين ، *التيار الإسلامي في ليبيا ، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ، 2013 ، متاح على :* http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/islamism-in-libya

(5) عبد العزيز بن عثمان بن صقر ، لماذا تحول حلم الربيع العربي إلى كابوس ، مجلة العرب الدولية ، لندن ، العدد 1574 ، 2012 ، ص 82 .

للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" الذي بات يشكل تهديداً جديداً على القارة الأوروبية[1] وقد حذر عدد من المراقبين والخبراء من امكانية تحول ليبيا إلى قاعدة رئيسية لتنظيم القاعدة تنطلق منها في أية عملية في اتجاه تونس والجزائر أو حتى بلدان شمال المتوسط بسبب انتشار السلاح وتوفر الذخيرة بكميات كبيرة جداً ، كما أن تنظيمات إرهابية عدة مثل "القاعدة" أصبحت تهدد الأمن والاستقرار في بلدان شمال إفريقيا وأوروبا بعد تفاقم عمليات تهريب الأسلحة من ليبيا ، حيث تسربت كميات كبيرة منها إلى مالي وبقية الدول المجاورة ، وقد أصبحت الأوضاع في ليبيا تزداد سوءاً يوماً بعد يوم ، في ظل تغول الميليشيات المسلحة التي أصبحت المسيطر الأول على كل ما يحدث في البلاد[2] .

كان لدى الحكومات الأجنبية في أوائل عام 2011 التي دعمت المجلس الوطني الانتقالي فكرة مبهمة عن الذين كانوا يقدمون لهم الأسلحة وغيرها من أشكال الدعم ، مما أثار مخاوف بعض صانعي السياسة والمثقفين من حقيقة أن هؤلاء الذين كانوا ينتمون إلى جانب المعارضة كأنهم ينضمون إلى عناصر جهادية وعناصر متطرفة أخرى ، لكن قيادة المجلس الوطني الانتقالي ، التي تدرك حقيقة أنها لا تستطيع البقاء دون دعم غربي قد طمأنت رعاياها حول النوايا السلمية للمسلحين والنضال من أجل الديمقراطية وتحقيق الاستقرار ، والواقع يقول إن هؤلاء كانوا يشكلون مجموعة غير منظمة وغير منضبطة والهدف الوحيد الذي كانوا يجمعون عليه هو قتل القذافي وسقوط نظامه ، ولم تتوقع بريطانيا أن أولئك الذين يطالبون بالكرامة في عام 2011 سيشرعون في تدنيس المقبرة العسكرية البريطانية في أوائل مارس عام 2012 ، وهنا فوجئ الغرب أيضاً بمرونة نظام القذافي تجاه هذه الجماعات ، ثم تطور هذا المشهد في مايو عام 2012 بهجوم عصابات مسلحة على سفارات بريطانيا وإيطاليا ، ومكاتب الأمم المتحدة في طرابلس ، واقتحام السفارة الأمريكية في سبتمبر عام 2012، وقتل السفير الأمريكي من قبل جهاديين ينتمون إلى تنظيم القاعدة[3] .

ثالثاً / الهجرة غير الشرعية:

تملك ليبيا شاطئ طويل يقدر بـ 2000 كم على البحر الأبيض المتوسط استغل من قبل مهربي البشر وتجار السلاح ، وقد صرحت عضو البرلمان الأوروبي "أنا غوميز " بأن الجهود الأوروبية وحدها لا تكفي لكبح استغلال ليبيا كنقطة عبور لمراكب المهاجرين في البحر المتوسط للقارة الأوروبية ، وقد دفعت هذه الأزمة كُلاً من إيطاليا ومالطا للضغط من أجل اتخاذ إجراءات لحل هذه القضية من قبل الإتحاد الأوروبي ، وقد صرح رئيس الوزراء الإيطالي " ماثيو رزيني " بأن المهربين يستخدمون ليبيا كنقطة عبور لتهريب الآلاف من البشر نحو إيطاليا ، فأزمة المهاجرين القادمين من ليبيا سببت ضغوطاً على الإتحاد الأوروبي للتدخل العسكري وفرض النظام وحماية الشواطئ الليبية من الهجرة غير الشرعية وتهريب السلاح ، ومن هنا قدم الإتحاد الأوروبي دعماً مركّز لليبيا من خلال بعثاته وعملياته المشتركة في السياسة الأمنية والدفاعية ، وخلية الإتحاد الأوروبي للاتصال والتخطيط والتي تسمى بـ(عملية صوفيا) والتي أُطلقت في يونيو عام 2015 كجزء من العمل الأوسع للإتحاد الأوروبي لتوفير استجابة شاملة لأزمة الهجرة العالمية واللاجئين ، وتهدف إلى مكافحة الاتجار بالبشر والتهريب ، وفي تبادل المعلومات والمساهمة في تنفيذ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (2292) ، إضافة إلى المساهمة في عودة الاستقرار ومنع تدهور الوضع الأمني ، وتم تمديد عملية (صوفيا) في يونيو عام 2016 لتشمل بناء القدرات

---

(1) التدخل العسكري في ليبيا : الأسباب والمخاوف ، تقرير مركز الدراسات و الأبحاث الإستراتيجية للأمن القومي عن التدخل العسكري في ليبيا ، أبريل 2016 ، متاح على : https://akhbarlibya24.net/archives/39797/

(2) منية الصخي ، فوضى السلاح في ليبيا ، 2014/4/2 ، متاح على : http://www.alsabaah.iq/

(3) Series Editors, Security Conflict and Cooperation in the Contemporary World, Palgrave Macmillan, United Kingdom,2012, pp147-166 .

وتدريب البحرية الليبية وخفر السواحل ، وفي اجتماع الإتحاد الأوروبي في ديسمبر عام 2018 ، تم تمديد هذه العملية أيضاً حتى مارس 2019[1] .

فمعظم التقارير الأوروبية اتفقت على أن جميع المحاولات الأوروبية والغربية للحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا قد فشلت ، وهو ما أشارت إليه بعض التقارير صراحة عن البرلمان البريطاني الذي اعتبر أن عملية (صوفيا) البحرية الأوروبية فشلت في تحقيق أهدافها وتحولها إلى مجرد عمليات للإنقاذ والبحث ، وعلى هامش قمة الإتحاد الأوروبي والإتحاد الأفريقي في نوفمبر عام 2017 ، أنشأ مع الأمم المتحدة فرقة عمل مشتركة لتسريع كل من برنامج المنظمة الدولية للهجرة (IOM) للمساعدة في العودة الطوعية للاجئين ، وآلية عبور الطوارئ التابعة للمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، كما أن أي حلول مقترحة لن تجدي نفعاً طالما بقي حال عدم الاستقرار السياسي سائداً في ليبيا ، ودعت أوروبا والمجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة الحقيقة لليبيا من خلال إيجاد حكومة مركزية قوية والمساعدة في إيجاد مناخ سياسي لتحقيق ذلك ، إضافة إلى استبدال فكرة التدخل المباشر في المياه الإقليمية الليبية بتعزيز قوات خفر السواحل الليبية وتدريبها ومساعدتها والتنسيق معها[2]، وأكد البرلمان الأوروبي أن "نجاح العملية البحرية الأوروبية في تفكيك مواجهة شبكات تهريب المهاجرين يرتبط مباشرة بمسار الحوار السياسي في ليبيا ، وبالحاجة إلى استعادة الاستقرار في البلاد" ، وطلب النواب الأوروبيون من حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا "السماح للأسطول الأوروبي للقيام بالعمليات الضرورية في المياه الإقليمية الليبية" حتى يتمكن من مواجهة التهديدات التي تمثل نشاطات شبكات تهريب البشر والجماعات الإرهابية[3] .

والتدابير المقترحة فيما يتعلق بالهجرة ومراقبة الحدود قد تبدو على المدى البعيد ذات أهمية في السياق الليبي ومن المفيد الإسهام في القضاء قدر المستطاع على شبكه تهريب الاتجار بالبشر ، ويتوقف تلخيص أنشطة الإتحاد الأوروبي على مدى إمكانية التوصل إلى وضع أكثر استقراراً في ليبيا ، فهذه التدابير التي اتخذها الإتحاد الأوروبي حتى وإن كانت تستند إلى زيادة كبيره في التمويل ، لن تعمل في ليبيا إلا إذا كان هناك استقرار دائم وإذا لم يكن الأمر كذلك ، سيكون من الصعب تغيير الوضع الراهن فيما يتعلق بالهجرة ومراقبة الحدود في وسط البحر الأبيض المتوسط[4] .

فالمخاوف الأوروبية من تحول الهجرة غير الشرعية إلى منبع لدعم الجماعات المتشددة وتحولها إلى خطر حقيقي يهدد أوروبا ، يكمن في سعي هذه الجماعات دائماً إلى توظيف الأزمات والصراعات المختلفة في تعزيز وجودها ونفوذها في الداخل[5] ، وقد سعى قاده الإتحاد الأوروبي إلى حلول سريعة في الاستجابة لمخاوف ناخبيهم الذين يزعمون بأن تزايد تدفقات المهاجرين من ليبيا هو تهديد وجودي لهم ، ويبدو أن هؤلاء القادة يعالجون احتياجات الجماهير الأوربية أكثر من الجمهور الليبي[6] ، غير أن إصلاح قطاع الأمن في ليبيا يُعتبر المجال الأكثر إشكالية في المشاركة الأوربية فهو ليس واضحاً جداً ولا متصلاً بشكل كاف بالجهات الفاعلة المحلية ، وبالتالي نظراً لهشاشة البيئة الأمنية في ليبيا سيكون من الصعوبة أن يكرس الإتحاد الأوربي مزيداً من الاهتمام في هذا المجال[7] .

---

(1) EU–Libya relation,Bruxelles,9.11.2018 . https://eeas.europa.eu/headquarters

(2) ليلى الغول ، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا من منظور الصحافة الأجنبية ، متاح على : https://fezzanlibya.com

(3) التدخل العسكري في ليبيا ، مرجع سبق ذكره .

(4) Seeberg peter,New perspectives in EU's migration and border management the Libya, Syddansk Univerersitet ,2018,p5 .

(5) قرأه في مسارات المشهد الأمني والسياسي في ليبيا ، أخبار الساعة ، نشرة تحليلية يومية ، العدد 5417 ، 2014 ، ص 4 .

(6) Chiara Loschi and Luca Raineri, Policy Brief Perceptions about the EU's Crisis Response in Libya,September2017,p10 . http://www.eunpack.eu/.

(7) Luca Raineri, Short-termist and self-defeating: Assessing the EU's response to the Crisis, in Libya,2018,pp1-3

وخلاصة القول إن انهيار الدولة في ليبيا جعل من أقاليمها الشاسعة فضاءً لممارسات اقتصادية غير شرعية وملاذاً أمناً ليس فقط للجماعات الإرهابية بل أيضاً للمهربين ، لأن ذلك يمكنها من المساعدة في الحصول على مورد مالي مستقر ما يجعلها قادرة على البقاء والاستمرار في تنفيذ مخططاتها[1]، كما إن هذه الجماعات قد عقدت المشهد السياسي في ليبيا سواءً على المستوى الأوروبي أو على المستوى الليبي ، حيث إن العديد من زعماء الكتائب المسلحة يمارسون أدوار تتصل بالسلاح والمال والسياسة ، ويتنافس قادة الميليشيات في السيطرة على مصادر الثروة المالية ومقدرات الدولة وفي الانتماء إلى قوى سياسية أو دعمها ، علاوة على تشكيليهم أحزاب وحركات سياسية ، فقادة الكتائب دخلوا العمل السياسي والحزبي داعمين أو مدعومين بقوة المسلحين الموالين لهم أو لتيارهم السياسي أو المناطقي ، مما أدى ذلك إلى تعقيدات أخرى تتمثل في عملية نزع سلاح هذه الجماعات[2].

فالحكومات المتعاقبة التي تشكلت عقب انهيار النظام أخفقت في إيجاد حوار شامل بين أفراد الشعب الليبي من أجل دعم العملية السياسية ، فكان دوره هو إعطاء أهمية أكبر للجماعات المسلحة التي تنطوي تحته وإبرازهم كوسطاء للسلطة ، ومن هنا فإن الاعتراف بوجود احتياجات أساسية مشتركة بين الأطراف الداخلية المتصارعة يتطلب رداً عملياً مرضياً على مسالة تنظيم وشكل النظام الجديد للدولة ، والذي يشمل إعادة الهيكلة الإدارية للمؤسسات العامة وإعادة تنظيم الامتيازات الإدارية بين المناطق ، كما أن أياً كان ائتلاف الجهات الفاعلة سواءً كانت العسكرية أو السياسية الذي يأتي على رأس التدافع الحالي عن سلطه الدولة في ليبيا ، سيتعين عليها مواجهة هذا المأزق العملي[3]، ومن جهة أخرى فإن الأزمة الليبية أظهرت انقساماً بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وإلى غياب التعاون المنظم الذي جعل السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي غير موجودة كفاعل للأمن الجماعي ، وكان جُل تركيزها مند بداية الأزمة الليبية على المساعدات الإنسانية ومكافحة الهجرة غير الشرعية [4] .

المبحث الثالث / الدعم الأوروبي ومستقبل الأزمة السياسية الليبية

أولاً / التحديات الأمنية:

قُدم تقرير أوروبي في مايو عام 2012 حدد فيه أربعة جوانب يُمكن للإتحاد الأوربي أن يقدم فيها الدعم لليبيا ، وهي الأمن والهجرة والديمقراطية والاقتصاد ، وكانت المشكلة الأمنية هي الأولوية العليا ، وعلى الرغم من أن هذا الأمر كان في البداية من مسؤولية منظمة حلف شمال الأطلسي ، إلا إن الإتحاد الأوروبي أعرب عن اعتزامه القيام ببعثة لإدارة الحدود ، ومع ذلك فإن حقيقة الإتحاد الأوروبي استغرق أكثر من عام للوصول من المبادرة إلى التنفيذ يثير مخاوف بشأن مرونته وبراعته كفاعل أمني في الأزمة الليبية[5] .

إن النزاعات المسلحة في ليبيا ولا سيما في النصف الثاني من عام 2015 أدت إلى مزيد من التعقيد على المشهد السياسي الليبي والتي كانت بدايتها بين عسكريين هما الجيش الليبي بقيادة الجنرال حفتر وما يسمى بفجر ليبيا ، ويسعى (خليفة حفتر) إلى تطبيق نموذج حكومة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على ليبيا ، وذلك باستهداف المعارضين لعملية الانتخابات في عام 2014 من الإخوان المسلمين والجماعات الجهادية الأصولية مثل أنصار الشريعة ، التي تُعلن عن ولاءها للدولة الإسلامية

---

(1) عادل زقاع ، سفيان منصوري ، الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية ، مجلة سياسات عربية ، العدد 25 ، مارس 2017 ، ص 51 .

(2) سداد مولود سبع ، عدم الاستقرار السياسي في ليبيا : دراسة في العوامل الداخلية والخارجية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة بغداد ، المجلد 6 ، العدد 1 ، 2017 ، ص 149 .

(3) Frederic Volpi & Carmen Geha ,Constitutionalism and Political Order in Libya 2011-2014:Journal of North African Studies ,University of St Andrews ,United Kingdom, 2015,pp1-27 .

(4) Sergio Fabbrini ,The European Union and the Libyan crisis, International Policy Journal, Volume 51, Issue 2, United Kingdom, March 2014, pp177-182 .

(5)Maarten van de Pavoordt,The European External Action Service Reviewed :How the Arab Uprisings Test the EU's Newest Foreign Policy Project ,Master Thesis ,Lebanese American University, 2013, pp69-74 .

في العراق والشام (داعش) ، مما أدى بهذه الحملة إلى تحريك المعارضة في عملية أُطلق عليها اسم "فجر ليبيا"، والذي نجم عنه هجمات انتقامية واقتتال فيما بين الفصائل المسلحة كمجلس شورى ثوار بنغازي والجماعات المرتبطة بها والتي أدرجتها الأمم المتحدة في قوائمها الإرهابية ، وكنتيجة لهذا التنافس بين الحكومتين استغل تنظيم الدولة الإسلامية الفراغ السياسي والأمني في ليبيا وسعى إلى تواجد قوي في مدن عدة كما ذكرنا سلفاً مثل درنة وسرت وغيرها ، مدعوماً بالأسلحة من جهات فاعلة مما يعكس التنافس الإقليمي إلى جانب التنافس الدولى على ليبيا وهو ما يؤجج عدم الاستقرار السياسي والأمني[1]، كما أن نزع سلاح المليشيات يُعتبر من أصعب المسائل التي يتعين تحقيقها لأنه يشمل أيضاً عملية التسريح وإعادة الإدماج بعد نزع السلاح ، فحال الوضع الأمني في ليبيا يعتمد بشكل كبير على المليشيات لتوفير الأمن ، وأظهرت التقديرات لما بعد الحرب أن حوالي 120,000 مسلحاً في حاجه إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل ، ولكن في غضون أشهر ارتفع هذا العدد إلى أكثر من 200,000 ، ما يقرب من 11 في المائة من قوه العمل التقديرية في البلاد وهي (2,300,000) ، وفي تلك الفترة طلب برناردينو ليون المبعوث السابق للأمم المتحدة في ليبيا من الدول الأجنبية احترام دعوة الأمم المتحدة لفرض حظر تصدير الأسلحة ، وعلى وجه التحديد دعوه قرار مجلس الأمن رقم (2174) عام 2014 الذي ذكر فيه الحظر الكامل للأسلحة إلى ليبيا ، وقد وفرت هذه الحالات معضلة للأمن والتنمية ، وهنا يأتي مدى صعوبة تصور كيفية توفير الأمن بعد الحرب في بلد يفتقر إلى المؤسسات السياسية والأمنية الأساسية ، في حين أنه من الصعب أيضاً معرفة كيف يمكن لعمليه التنمية المؤسسية السلمية على النطاق الذي كانت مطلوبة في ليبيا يمكن أن يحدث في غياب الأمن الأساسي ، وبالتالي من وجهة النظر الأوروبية فإن مشاركة الجهات الفاعلة الدولية هي وحدها التي يمكن أن تحدث فرقاً في تحقيق العدالة والمصالحة بين الأطراف المتصارعة ، والمعضلة الأخرى هو أن ليبيا تحتاج إلى نظام قضائي وقد أظهرت محاولة إعادة بناء النظام القضائي الليبي مؤشراً على الفشل خلال مرحلته المبكرة ، وقد منح قانون المجلس الوطني الانتقالي رقم (38) لعام 2012 الذي أعطى حصانة واسعة النطاق من الملاحقة القضائية لحماة الثورة ، وأسفرت هذه العدالة الانتقائية عن عدم وجود أي فرد من أفراد المليشيات ، أو أي أحد حُكم عليه بارتكاب جرائم[2]، ولا تزال الجماعات المسلحة تسيطر على أجزاء مختلفة من البلاد مما جعل ليبيا غير مركزية إلى حد كبير فيما يتعلق باحتكارها للسلطة وسيادة القانون[3]، وتُفيد التقارير بأن هذه الجماعات تتلقى أموالاً من الدولة وتتولى إنفاذ القانون مثل الاعتقالات والاحتجاز في ظل عدم وجود قياده ورقابة حكوميه فعالة[4] .

ثانياً / الجهود الأوروبية ومستقبل الأزمة السياسية الليبية .

اقتصر برنامج الإتحاد الأوروبي منذ بداية الأزمة على المساعدات الإنسانية وحماية نفسه من الهجرة غير الشرعية وهذا يدل على أن استراتجيته لم تكن طويلة المدى ، فعقب حملة عام 2011 وفي سعيها لتحقيق مكاسب تجارية قوضت الإجراءات الفردية التي اتخذتها إيطاليا وفرنسا وبريطانيا تماسك عمليه صنع القرار في الإتحاد الأوروبي تجاه ليبيا ، فتنافست روما وباريس ولندن مع بعضها البعض لتأمين عقود مع ليبيا للصناعات الدفاعية الخاصة بها ، بدلاً من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

---

(1) تقرير موجه إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملاً بالقرار 1973 (2011) ، مارس 2016 ، ص 2- 17 .

(2) Beltsazar A, Assessing responsibility for rebuilding the element in Libya after Gaddafi, Journal of International Relations, Volume 2, 2016,pp54-47 .
http://ejournal-s1.undip.ac.id/index.php/jihi

(3) Thomas M.A. Sevat, The Arab Spring and Degrees of Change in Human Rights Conditions :examining the cases Of Libya and Tunisia, Master Thesis, Leiden University Faculty of Social Science Department of 2014, pp14-23 .

(4) UNHCR Position On Returns To libta (Update II), UNHCR, The UN Refugee Agency, September 2018, pp2-22 .

، وفي غياب قرار بالإجماع من جانب مجلس الإتحاد الأوروبي فيما يخص الأزمة الليبية أدى فقط إلى المشاركة في الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الأزمة الليبية ، ومن هذا المنظور فإن الممثل السامي للإتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية فيديريكا موغيريني قالت في بيانها الأول بشأن ليبيا بالإصرار على إيجاد حل سياسي للأزمة والحاجة إلى "مبادرة سياسيه قوية وثابتة ومشتركة" ، ويمكن القول أن إجراءات الإتحاد الأوروبي يمكن أن تتم على ثلاثة مستويات:

1) على الإتحاد الأوروبي أن يواصل جهوده للتوسط بين الفصائل السياسية الرئيسية وهما مجلس النواب وحكومة الوفاق ، وهذا لن يكون ممكناً إلا من خلال حكومة وحده وطنية شاملة.

2) تماشياً مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2144) ، ينبغي على الإتحاد الأوروبي أن يدعم بقوة المؤسسات المستقلة المتبقية في ليبيا ، وتشمل هذه المؤسسات البنك المركزي ، والشركة الوطنية للنفط ، وهيأة الاستثمار الليبية ، وجمعية الصياغة الدستورية في ليبيا.

3) وأيضاً العمل مع القبائل المحلية لإقامة المصالحة المحلية ، ولا يمكن لأي حكومة وحدة وطنية أن تكون قابلة للاستمرار من دون وقف إطلاق النار والسلام على الصعيد المحلي[1].

فالإتحاد الأوروبي يدعم بقوة عملية الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة وجهود الممثل الخاص للأمين العام (غسان سلامة) من أجل تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن ليبيا وإيجاد حل دائم للأزمة السياسية ، كما يعمل الإتحاد الأوروبي بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تحت قيادة الممثل الخاص لدعم تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي وخاصة حكومة الوفاق ، أما عن الرؤية الإيطالية فهي داعمة لاستقرار ليبيا وتتوافق مع الأجندة الأمريكية من خلال موقف مبعوثها (جوناثان واينر) في كلمة له أمام الكونغرس الأمريكي عندما قال إن هناك ثلاث أهداف في ليبيا : هي الحفاظ على ليبيا دولة موحدة ومستقرة ، ومحاربة الإرهاب ، ومحاربة الهجرة غير الشرعية ، وتُعد إيطاليا أكثر دولة أوروبية تتهددها المخاطر جراء الفوضى في ليبيا ، فمنذ نهاية عام 2015 تدعم الحكومة الإيطالية حكومة الوفاق الوطني ، وذلك بهدف ضمان الاستقرار في المنطقة بأسرها ، وهو الاستقرار المفقود عقب ما يسمى بـ"الربيع العربي" ومقتل معمر القذافي ، وإيطاليا إحدى أهم اللاعبين في القضية الليبية ، فهذا الدعم الإيطالي لحكومة الوفاق لا يكفي في ظل تنصل القوى الغربية الفاعلة الأخرى ، فإذا كانت روسيا ومصر تقف بشكل واضح إلى جانب (خليفة حفتر) وفي المقابل لا تدعم بريطانيا وفرنسا بالشكل الكافي حكومة السراج ، بل يقتصر الأمر في كثير من الأحيان على التعبير عن ذلك من خلال تصريحات المسؤلين ، وليس من خلال إجراءات ملموسة ، وفي ظل استمرار القوى الدولية في السعي وراء مصالحها فقط ، وعدم البحث عن حلول جدية لتحقيق الاستقرار في ليبيا ، سيزداد الوضع في البلاد سؤاً ، ولن تقتصر تداعياته فقط على داخل ليبيا ، بل أيضاً قد تمتد إلى داخل أوروبا نفسها ، وذلك بسبب التعاطي السلبي مع ما يحدث ، حيث تسعى القوى المعنية بالأزمة الليبية ومنها أوروبا إلى خدمة مصالحها أكثر منها تحقيق الاستقرار في البلاد[2].

---

(1) Hrant Kostanyan and Steven Blockmans, Saving Libya from itself: What the EU should do now,1 December 2014 pp1-3 . https://core.ac.uk/

(2) الأزمة الليبية وتعاطي المجتمع الدولي ، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات ، متاح على : http://loopsresearch.org/articles/view/194/?lang=ara

ومن ناحية أخرى فإن الوضع الجغرافي والمميز لليبيا بقربها من إيطاليا من قوى أوروبية أخرى مثل فرنسا حيث إنها تدعم القيادة العسكرية لحفتر في الشرق ، وهو مرتبط بأن فزان كانت تحت الإدارة الفرنسية بُعيد الحرب العالمية الثانية ، وأن فزان تُجاور مستعمرات فرنسية سابقة وتحديداً تشاد والنيجر، ولازال لفرنسا حضور ونفوذ قوي بهما ، إلا أن الظهور الفرنسي في برقة قد يفسر إما أن ذلك دائرة نفوذ جديدة أو ورقة تسوية لضمان مجال لها في فزان ، مع نجاح نسبي لفرنسا لتضييق حيّز تحرك إيطاليا في برقة ، ومحاولة حصر تحركاتها تحديداً في طرابلس ، أو لعجز إيطاليا عن خلق توازن لعلاقات سياسية فعالة بين ومع طرابلس وبرقة في نفس الوقت[1].

فالموقف الفرنسي متناغم مع الموقف المصري والإماراتي ، ولعبت روسيا دوراً قريباً من الدور الفرنسي ، وتنسيقها يبدوا واضحاً مع مصر والإمارات[2]، ولعل القوى الأوروبية أجمعت من خلال المقاربة الدولية لحل الأزمة السياسية الليبية على محاربة الإرهاب والتطرف الذي تمثله الجماعات السلفية الجهادية ، اضافة إلى رفض الخيار العسكري في حل الأزمة الأمنية سواءً بين الفرقاء الليبيين أو من خلال الفاعلين الاقليميين ، واعتماد الحوار السياسي كطريقة وحيدة لحل الأزمة تحت رعاية الأمم المتحدة ، ورفض التدخل الخارجي لدعم طرف ضد آخر، الذي من شأنه أن يطيل أمد الأزمة ويعمق النزاع الأهلي في ليبيا ، وهو ما يساعد على خلق مناخ لانتشار الجماعات الإرهابية[3] ، وبالتالي فإن نجاح الحل يتطلب توافقاً بين القوى الدولية الفاعلة في الشأن الليبي على ضرورة إنهاء الصراع ، وتوقف الأطراف الاقليمية التي تصر على التدخل في الشأن الليبي وعلى افشال مشروع اتفاق المصالحة الوطنية ، وأيضاً توقف الأطراف الدولية في انحيازها لبعض أطراف الصراع ، وعليها ادراك الانعكاسات الخطيرة التي تترتب على استمرار الصراع في ليبيا على الأمن الاقليمي والدولي ، وفي محاولة سابقة للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة ، استضافت مدينة "لاسيل سان كلو" الفرنسية ، في 25 يوليو 2017 ، اجتماعًا جمع رئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج بالمشير خليفة حفتر برعاية الرئيس الفرنسي (ايمانويل ماكرون) وبحضور موفد الأمم المتحدة الجديد إلى ليبيا (غسان سلامة)، وأسفر الاجتماع عن توقيعهما على بيان مشترك من عشر نقاط لتسوية الأزمة السياسية بالبلاد ، وقد جاءت المبادرة الفرنسية لدفع عملية تسوية الأزمة الليبية لمجموعة من الأسباب يتمثل أهمها في التالي:

1- التخوف من تجدد الحرب الأهلية في ليبيا حال استمرار تعثر التسوية السياسية ، وتنفيذ حفتر تهديداته بالتوجه نحو العاصمة طرابلس وهو ما قام به فعلياً لمحاولة السيطرة عليها بعد نجاحه في تحرير مدينة بنغازي من التنظيمات الإرهابية في 5 يوليو 2017 ، والسيطرة على معظم المنطقة الجنوبية ، وينبع التخوف الفرنسي من التداعيات السلبية لما سبق على مستقبل التسوية السياسية للأزمة ، وأمن واستقرار منطقة البحر المتوسط .

2- دعم الجهود الفرنسية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء ، وللحد من الهجرة غير الشرعية التي تنطلق من الشواطئ الليبية باتجاه أوروبا ، حيث تستغل التنظيمات الإرهابية الفوضى المنتشرة بهذه الدولة لإقامة معسكرات للتدريب والإعداد لشن عمليات إرهابية بالدول الغربية ومنطقة الساحل والصحراء ، كما تستفيد شبكات الهجرة غير الشرعية من تلك الفوضى لنقل

([1]) ابراهيم سعيد قرادة ، ليبيا في حلبة الصراع الدولي ،18 مارس 2019 . متاح على :
http://alwasat.ly/news/opinions/226331?author=1

([2]) أحمد سعيد نوفل وآخرون، الأزمة الليبية إلى أين ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، العدد 13 ، الأردن ، 2017 ، ص 15.

([3]) زواشي صورية، الأزمة الليبية والقوى الدولية وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 49-50 ، 2016 ، ص 150 .

المهاجرين من إفريقيا عبر ليبيا إلى شواطئ أوروبا ، ولهذا ترى باريس أن تحقيق الاستقرار في ليبيا وتسوية الأزمة أمر ضروري.

كانت بلورة تصور المبعوث الأممي الجديد (غسان سلامة) جديدة لحل الأزمة الليبية في ضوء التطورات الميدانية الأخيرة لفرض وجهة نظره بشأن التسوية السياسية لها ، تقوم على إشراك المشير حفتر في السلطة باعتباره لاعبًا أساسيًّا في مواجهة التنظيمات الإرهابية بجانب حكومة الوفاق الوطني ، والأجهزة التابعة لها باعتبارها صاحبة الشرعية السياسية بموجب الاتفاق السياسي الذي وُقِّع بالصخيرات في ديسمبر عام 2015[1] ، وبشكل عام فإن عدم الاستقرار الليبي يثبت أهمية في الترويج لنهج غربي أكثر اتساقاً تجاه شمال افريقيا ، حيث يسعى الساسة الأوروبيون جاهدين لإيجاد أرضية مشتركة ، مما يظهر اهتماماً متزايداً بمصير المنطقة ؛ وفي واقع الأمر فإن الإتحاد الأوروبي واللاعبين الأوربيين الرئيسيين استجابوا بتأخير كبير في دعم الشعب الليبي خلال خطواتهم الأولى للانتقال السياسي ، وبالتالي من خلال النهج التعاوني بشأن الأمن وبناء المؤسسات والهجرة تحاول أوروبا المساعدة في الحفاظ على دعم الانتقال إلى الديمقراطية من خلال دعم الاستقرار في ليبيا مما يسمح بإجراء انتخابات سلمية ذات مصداقية[2] .

ثالثاً / تطورات الأزمة السياسية وتعقيد الحل السياسي

إن تنفيذ الاتفاق السياسي الذي وضعته الأمم المتحدة بوساطتها في عام 2015 والذي أنشأ المجلس الرئاسي والحكومة المؤقتة التي تتخذ من طرابلس مقراً لها ، قد عرقلتهما ادعاءات بعدم شرعية القوى السياسية المتنافسة ، وعلى الرغم من أن إطار الصفقة من وجهة نظر بعضهم هو الطريق الوحيد القابل للتطبيق لحل الصراع الليبي ، تُشجع مجموعة الأزمات جميع الأطراف على التفاوض مع حكومة جديدة ذات شرعية وطنية ، ويُدرك المبعوث الأممي الجديد إلى ليبيا (غسان سلامة) منذ توليه مهامه تماماً التكالب والتنافس الإقليمي والدولي حول الأزمة الليبية ، التي أفشلت الجهود الأممية والإقليمية في إيجاد حلول لتسوية سياسية في السنوات الماضية ، نتيجة لطبيعة المصالح للأطراف المتداخلة في الأزمة ، فكل طرف يريد أن يُشكل الحكومة في ليبيا وفقاً لأيديولوجيته التي تخدمه مصالحه ، وعلى المستوى الإقليمي تتشكل الأزمة الليبية في قوتين متصارعتين هما جماعات الإسلام السياسي ، والآخر المشير حفتر الذي يقود الجيش الليبي ، فبعض الأطراف الإقليمية ترفض إشراك تيار الإسلام السياسي في تسوية سياسية جديدة في ليبيا ، وفي المقابل هذه المجموعة تدعم الجيش الليبي ، ومن ناحية أخرى ترفض بعض دول الجوار أن يكون لحفتر أي دور في الحكومة الليبية المقبلة ، حيال هذه الانقسامات يسعى المبعوث الأممى (غسان سلامة) إلى محاولة إيجاد صيغة توافقية لأطراف الصراع الليبي للحد من التأثيرات الإقليمية والدولية المتنافسة فى ليبيا[3] .

عندما وصل الجنرال (خليفة بلقاسم حفتر) إلى ساحة النزاع في منتصف مايو عام 2014 مع قواته الخاصة التي تعمل تحت اسم الجيش الوطني الليبي ، أطلق "عمليه الكرامة" للإطاحة بالجماعات الاسلامية من بنغازي ، وسرعان ما انضمت وحدات

([1]) مستقبل الوساطة الفرنسية في الأزمة الليبية ، بوابة أفريقيا الإخبارية ، 1 أغسطس 2017 . متاح على :
https://www.afrigatenews.net/

([2]) Arturo Varvelli, Europe And The Libyan Crisis: A Failed State In The Backyard, Al Mesbar Studies and Research Centre, no. 81, September 2013, pp1-9 .

([3]) صلاح خليل ، الفواعل في الأزمة الليبية وجهود التسوية السياسية ، المركز العربي للبحوث والدراسات . متاح على :
http://www.acrseg.org/40688

الجيش النظامي السابق إلى قواته ، فضلاً عن القبائل المحلية المؤثرة في الشرق الليبي ، وقام بتنفيذ عدد من الهجمات العسكرية في بنغازي ضد مجلس شوري ثوار بنغازي ، التي كانت وراء الاغتيالات والاختطافات منذ عام 2012 ضد المسؤلين السابقين في النظام الليبي السابق ، وضباط الجيش والشرطة ، وموظفي المصارف ، ورجال الدين ، والحقوقيين ، والنشطاء السياسيين[1]، ومع تطور نجاح حملته في إزاحة الجماعة الإسلامية من بنغازي ودرنة والشرق عموماً ثم دخولها للجنوب الليبي والسيطرة عليه ، والذي هو موطن للعديد من الأعراق كالعرب والطوارق والتبو الذي بلغ فيه الصراع ذروته بمهاجمة مليشيات مسلحة في يناير عام 2014 عناصر من الجيش الليبي في قاعدة براك الشاطئ والذي أسفر عن مقتل حوالي (150) فرداً ، اتجه خليفة حفتر بقواته إلى العاصمة الليبية طرابلس في 4 أبريل عام 2019 في بيان له بتحرير العاصمة الليبية من الجماعات المسلحة والذي نتج عنه ردود دولية وإقليمية واسعة ، مما تسبب في تأجيل الأمم المتحدة إلى أجل غير مسمى مؤتمر سلام دولي الذي كان من المقرر عقده في مدينة غدامس ، ما بين يومي 14 و16 من أبريل للتوفيق بين الأطراف الليبية المتصارعة .

فعلى المستوى الأوروبي صرحت الرئاسة الفرنسية في 8 أبريل عام 2019 بأنها لم تتلق انذاراً مسبقاً بتقدم قوات حفتر نحو طرابلس وليس لدينا أجندة سرية في ليبيا ، كما قال مسئول بالرئاسة الفرنسية إن فرنسا ترى ضرورة أن يظل فائز السراج اللاعب الرئيسي وأن يحاول إتمام عملية السلام من خلال التفاوض ، ودعى الإتحاد الأوروبي أطراف النزاع إلى هدنة إنسانية في طرابلس مطالباً الأطراف الليبية بالعودة إلى المفاوضات ، وفي 6 أبريل عام 2019 قال وزير الخارجية الألماني بأن مجموعة السبع قلقة ازاء الوضع في ليبيا وقال (لذلك كان من الجيد أن يرسل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مجدداً إشارة واضحة بأنه يتعين وضع حد للتصعيد العسكري) ، كما أضاف بأن إشارة مجلس الأمن كانت موجهة إلى المشير (خليفة حفتر) قائد الجيش الليبي ، وقال الجنرال خليفة حفتر في اجتماع له مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أنه لا يستطيع العمل من أجل وقف إطلاق النار لأنه ليس لديه من يتفاوض معه ، وطلب ماكرون من حفتر العمل على وقف إطلاق النار والعودة إلى العملية السياسية وفقًا لبيان صادر عن مكتب ماكرون ، وأيضاً قال حفتر إن حكومة سراج تُؤكل من الداخل من قبل الميليشيات المسلحة ولا يمكن التفاوض مع ممثلي هذه الميليشيات ، وجاء الاجتماع المغلق بعد أسبوعين من استضافة ماكرون لرئيس الوزراء الليبي فائز السراج المدعوم من الأمم المتحدة ، والذي ندد بهجوم حفتر باعتباره محاولة انقلابية ، وقد أعرب مكتب ماكرون عن دعمه لسراج ، ورفض مسؤلي قصر الإليزيه الإدعاءات بأن فرنسا تدعم سراً حفتر ، وأن السراج هو رئيس الوزراء الشرعي الليبي وحفتر هو فاعل أساسي في الأزمة الليبية ، وقال بيان لمكتب الرئيس الفرنسي إن الاجتماع كان لتسهيل الحوار بين الليبيين في سياق العمليات العسكرية في ضواحي طرابلس ، وأدرك حفتر أن المناقشات السياسية الشاملة ضرورية ، ووافق على أنه عندما تكون الظروف مناسبة يتم إعادة إطلاق الحوار السياسي ، ومن ناحية أخرى حذر مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا من أن الدولة الغنية بالنفط "على وشك النزول إلى حرب أهلية" يمكن أن تُعرض جيرانها للخطر[2] ، وقال (غسان سلامة) في اجتماع لمجلس الأمن الدولي أن المتطرفين من تنظيم الدولة الإسلامية

([1]) Group analysts, Libya: Security Situation,Rebor,Migrationsverket,19 December 2014,pp11- 43 .

([2]) Elaine Ganley, Libya's Hifter tells Macron no cease-fire without negotiator, 22/5/2019 .

https://www.washingtonpost.com/

والقاعدة يستغلون الفراغ الأمني بالفعل ، وأن الأعلام السوداء للجماعة الإسلامية (داعش) المتطرفة تظهر في جنوب ليبيا[1] .

ففيما ركز حفتر على إصدار بيان عسكري للتحفيز على تمديد المعارك اتسمت كلمة رئيس حكومة الوفاق ، فائز السراج في 6 ابريل بالبحث عن طرح ملائم للخروج من مشكلة فشل الدولة ، وركّز بوضوح على التفاهمات حول مدنية الدولة ، وهذا لا يتسق مع ما وصفه "بالغدر"، وفي جانب آخر يمكن النظر إلى أن البيان المشترك للمجموعة الدولية ، في 4 إبريل عام 2019 (فرنسا، إيطاليا، بريطانيا، الولايات المتحدة، بالإضافة إلى الإمارات) من دون مشاركة مصر على الرغم من دورها في الملف الليبي ، لا ترقى إلى اتخاذ إجراءات لوقف الصراع أو حماية المدنيين ، فالبيان لا يصدر تعبيراً عن موقف متضامن ، حيث تتبنّى هذه الدول سياساتٍ متباينةً تجاه ليبيا ، وبغضّ النظر عن طبيعة العمليات المسلحة وتكافؤ القدرات العسكرية أو تفاوتها ، فإن الإقدام على هذه الخطوة يشكل نقطة النهاية للترتيبات السياسية أو العسكرية الحالية ، غير أنه في ظل الأوضاع التوازنية الحالية يكمن الخطر الأساسي في انعكاسات هذه الحرب على التماسك الاجتماعي[2] .

فالموقف الأوروبي تجاه ليبيا معقد في الأساس ، وزاده اتصال ترامب بحفتر تعقيداً ، لكنه شكل طوق نجاة لمواقف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي تدخل في ليبيا دون الرجوع لباقي الدول الأوروبية ، وهو ما خلق حالة من الفوضى تجاه هذا الملف داخل الإتحاد الأوروبي ، مما دفع إيطاليا وألمانيا إلى التدخل في ليبيا ، وأن اتصال الرئيس الأمريكي ترامب بحفتر هو نتيجة إعجابه بالقيادة السلطوية في المنطقة ، وهناك من روج لحفتر بأنه قادر على فرض حكم سلطوي ، ولذا فإن مواقف الإدارة الأميركية لا تسعى لوقف هجوم حفتر ، وأن الهوس بمحاربة الإرهاب عند الأميركيين والفرنسيين هو ما يعزز تحركات حفتر ، من جانب آخر فإن الموقف الإيطالي تجاه ليبيا مضاد للموقف الفرنسي لأن إيطاليا متضررة من الهجرة غير الشرعية ، وألمانيا مستورد أساسي للنفط الليبي ، ولذا فإن هاتين الدولتين تريان أنه من المهم استتباب الأمن في ليبيا[3] ، وهذه اشارة واضحة لصراع المصالح الاوروبية في الأزمة الليبية ، ففي 10 مايو عام 2019 انتقد رئيس البرلمان الأوروبي الانقسام الفرنسي الإيطالي بشأن الملف الليبي ، حيث إن إيطاليا كما أسلفنا داعمة للغرب الليبي ، وللمجلس الرئاسي ولفائز السراج ، فالمصالح الإيطالية المتعلقة باستثمارات النفط وبالتحكم في الحد من الهجرة غير الشرعية من سواحل طرابلس لسواحل جنوب إيطاليا أحد أهم الملفات التي ترغب إيطاليا في استمرار رعايتها من قبل المجلس الرئاسي في طرابلس ، ولذا فإيطاليا ترفض التقدم العسكري الذي يقوم به الجيش الليبي ، وتسعى للعودة إلى خارطة الطريق التي اقترحتها الأمم المتحدة من خلال (غسان سلامة) ، أما فرنسا تبدو في حالة من الارتباك بشأن الأحداث الأخيرة في ليبيا ، فمنذ توغل نفوذ (خليفة حفتر) والجيش الليبي في الجنوب ، وفرنسا تُعيد حساباتها في التحالفات مع الأطراف في الداخل الليبي ، ذلك أن جنوب ليبيا هي المنطقة

([1]) Edith M. Lederer, UN envoy warns Libya is on verge of descending to civil war, 21/ 2019 https://www.washingtonpost.com/

([2]) خيري عمر، ليبيا الصراع الأخير على طرابلس ، العربي الجديد، 9/ابريل/ 2019. متاح على : https://www.alaraby.co.uk

([3]) الأزمة الليبية في الرؤيتين الأمريكية والأوروبية بين التوافق والتضارب،2019/5/3 . متاح على: https://www.aljazeera.net/

التي تشهد الكم الأكبر من المصالح الفرنسية في ليبيا(1)، لذلك كانت وجهة النظر الإيطالية منذ بداية الأزمة الليبية أن اسقاط النظام السياسي في ليبيا عام 2011 يمكن أن يؤدي إلى انهيار الترتيبات بين الإتحاد الأوروبي وليبيا مع نظام القذافي الذي أصبح هذا الأخير في الواقع حصناً ضد تدفقات الهجرة القادمة من إفريقيا نحو أوروبا ، كما رأى الإيطاليون أن إنشاء نظام سياسي مستقر في ليبيا بدون القذافي سيكون أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلًا ، بالنظر إلى عدم وجود أي تجربة لحكم القانون أو الديمقراطية التمثيلية في ليبيا ، ويرى الإيطاليون أيضاً أن ذلك يعزز المصالح النفطية الفرنسية على حساب شركة النفط الإيطالية ، وبالتالي فإن باريس وروما لا ترى طريقة لحل الأزمة السياسية الليبية ولا تعملان وفقًا لنفس المنطق خاصة فيما يتعلق بأزمة الهجرة(2).

الخاتمة

في ختام هذه الورقة البحثية التي تناولت الموقف الأوروبي من الأزمة السياسية الليبية وإشكالية بناء الدولة تبين لنا عمق الأزمة الليبية وتداعياتها على المستوى الأوروبي وعلى دعم الاستقرار السياسي في ليبيا والذي تعددت فيه الأسباب وتباينت فيه النتائج ، ولقد استهدفت هذه الورقة التحقق من الفرضية التي جاءت في المقدمة والتي ارتبطت بصورة أساسية بتداعيات التدخل الأوروبي في الأزمة السياسية الليبية ، وقد توصل البحث إلى النتائج الرئيسية التالية :

1- إن واقع التدخل العسكري منذ بدايته في ليبيا لا يهدف في الواقع إلى حماية المدنيين وحماية أركان الدولة ، بل إلى إسقاط نظام حكم القذافي وتثبيت نظام حكم ديمقراطي على الطريقة الغربية ، ويكون أكثر موائمة مع السياسات والقيم والمصالح السياسية والاقتصادية للإتحاد الأوروبي .

2- قد ثبت أن الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا وألمانيا وإيطاليا ، لديها نهج مختلف تماماً تجاه نظام القذافي والوضع الأمني في ليبيا ، وقد تجلي الخلاف بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي أثناء اعتماد قرار مجلس الأمن رقم (1973) عام 2011 ، ومن ثم فإن التناقض بين الشركاء الأوروبيين يدل على عدم اتساق الدول الأعضاء خلال الأزمة الليبية ومشكله نجاح السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في اطار الإتحاد الأوروبي ، وبالتالي أظهرت هذه الأزمة أن هذه التغيرات لم تؤدِ إلى سياسة مشتركه أكثر نجاحاً ، ولا يمكن تحقيق نجاح حل الأزمة السياسية الليبية من خلال الوسائل الأحادية.

3- على الرغم من مشاركة الأمم المتحدة في الصراع ، فإن ليبيا لم تكن أولوية بالنسبة للقوي الغربية القوية مثل ألمانيا وفرنسا بسبب الافتقار إلى الحلول الدائمة لمعالجه الأزمة الليبية وما ترتبت عليه من تداعيات مباشرة على أوروبا مثل الهجرة غير الشرعية وانتشار الإرهاب ، وتستغل الجماعات المرتبطة بالتهريب والاتجار بالبشر حالة عدم الاستقرار في ليبيا لتعزيز هذا الاتجاه ، مع عواقب سلبية إلى حد كبير بالنسبة للإتحاد الأوروبي وإيطاليا على وجه الخصوص .

4- إن الجماعات المسلحة التي تظل رسمياً منحازة إلى حكومة الوفاق الوطني قد أصبح من الصعوبة إلزامها بأوامر هذه الحكومة ، وهو ما يجعلها ملتزمة بحماية حكومة الوفاق من ناحية والحفاظ على عمليات الاقتصاد غير المشروع

---

(1) زياد عقيل ، ليبيا تسوية سياسية مؤجلة ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، 2019/4/14 . متاح على :
http://acpss.ahram.org.eg/News/16893.aspx

(2) Christophe Bouillaud, Crise entre la France et l'Italie: la chute de Kadhafi a été le point de départ de la dégradation de leurs relations , 8/2/2019 .
,http://www.lefigaro.fr/vox/monde/2019/02/08/31002-20190208ARTFIG00099-la-chute-de-kadhafi-en-2011-point-de-bascule-des-relations-entre-la-france-et-l-italie.php

المربح الذي يخدم مصالحها من ناحية أخرى .

5- ارتبط أطراف الصراع الليبي ارتباطاً كُلياً بالسياسة الخارجية للدول التى لها أطماع اقتصادية في ليبيا ، وهو ما يؤدي إلى عدم وجود حلول حقيقة واضحة للأزمة السياسية الليبية على المدى القريب ، وإلى افشال أي حلول أُخرى من منظمات اقليمية ودولية أو حتى حلول داخلية ما لم تتوافق مع نهج السياسة الخارجية للدول الأوروبية الفاعلة وخصوصاً فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا.

ومن خلال تحليل هذه النتائج تبين أن الأزمة السياسية الليبية وتطورات النزاع الأخيرة بين الفصائل المسلحة تُعطي إشارة إلى أن الأزمة الليبية لا حلول لها إلا بتوقف الدول الفاعلة في دعم طرف ضد أطراف أخرى ، ولا ينبغي لأحد أن يتوهم بأن الإتحاد الأوروبي أو الجهات الأوربية أو غيرها هي الوحيدة التي يمكن أن تكون حاسمة في تحديد مصير الدولة الليبية ، ولا يمكن لليبيا أن تتطور فعلياً لتصبح دولة ديمقراطية مستقرة خاصة فيما يتعلق بالانتقال السياسي وعملية البناء إلا من خلال الليبيين أنفسهم .

المراجع :

1- المراجع العربية

أولاً / الكتب العربية والمُعربة :

1. ـــــــــ، **الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها** ، منظمة فريد ريش إيبرت ، 2015 .
2. السيد ياسين ، **البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية** ، مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط ، مكتبة الاسكندرية ، 2006 .
3. عادل مساوي ، عبد العلي حامي الدين ، **المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية** ، مركز البيان للبحوث والدراسات ، 2010 .
4. نعوم تشومسكي ، ترجمة : سامي الكعكي ، **الدولة الفاشلة** ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2007 .
5. ـــــــــ، **الهجرة المغاربية إلى أوروبا** ، الأمانة العامة ، مركز جامعة الدول العربية ، تونس ، 2010.

ثانياً / الدوريات :

1. أحمد خليفة عفيف ، **الثورة الليبية شباط 2011-2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية** ، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد 42 ، العدد 3 ، 2015 .
2. أحمد سعيد نوفل وآخرون، **الأزمة الليبية إلى أين** ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، العدد 13 ، الأردن ، 2017 .
3. برونو بومييه ، **استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني : حالة ليبيا وما بعدها** ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، المجلد 93، العدد 884 ، 2011 .
4. حسن طلال مقلد ، **دور المؤسسات فوق القومية في تعزيز تكامل الإتحاد الأوروبي : البرلمان الأوروبي** نموذجاً ، المستقبل العربي ، العدد 433 ، 2015 .
5. خالد أبو سجود حساني ، **استخدام القوة بترخيص من مجلس الأمن في اطار الأمن الجماعي** ، مجلة جامعة الشارقة ، المجلد 12، العدد 1 ، جامعة الشارقة ، 2015 .
6. خليل سامي أيوب، **موقف الإتحاد الأوروبي من الثورات العربية**، الحوار المتمدن، العدد 3564 ، 2011 .
7. زواشي صورية ، **الأزمة الليبية والقوى الدولية وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة** ، المجلة العربية

للعلوم السياسية ، العدد 49-50 ، 2016 .

8. سداد مولود سبع ، **عدم الاستقرار السياسي في ليبيا : دراسة في العوامل الداخلية والخارجية** ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة بغداد ، المجلد 6 ، العدد1 ، 2017 .
9. عادل زقاع ، سفيان منصوري ، **الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية** ، مجلة سياسات عربية ، العدد 25 ، مارس 2017 .
10. عبد العزيز بن عثمان بن صقر، **لماذا تحول حلم الربيع العربي إلى كابوس** ، مجلة العرب الدولية ، لندن ، العدد 1574 ، 2012 .
11. ـــــــ، **قراه في مسارات المشهد الأمني والسياسي في ليبيا** ، أخبار الساعة ، نشرة تحليلية يومية ، العدد 5417 ، 2014 .
12. محمد الهاشمي صقر ، **العلاقات الليبية الأوروبية ضمن إطار الشراكة الأورو – متوسطية 1970 – 2009** ، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية ، العدد 15 ، 2016 .
13. محمود ضياء الدين عيسى، **التنظيمات الإرهابية في الدول العربية وإجراءات مواجهتها** ، مجلة آفاق عربية ، العدد1 ، مارس 2017 .
14. نوار محمد ربيع محمد نوري ، **التوجهات الجديدة في السياسة الليبية نحو الولايات المتحدة الأمريكية** ، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 6 ، بغداد ، 2006 .

ثالثاً / الرسائل العلمية :

1. تيسير إبراهيم قديح ،**التدخل الدولي الانساني : دراسة حالة ليبيا** ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2013 .
2. حنان لبدي ، **التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي** ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2014-2015.
3. غريب بلال ، **السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه** ، رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر ، الجزائر ، 2010-2011 .

رابعاً / الندوات والمؤتمرات :

1. محمد جمال مظلوم ، **التجارة غير المشروعة للسلاح والإرهاب** ، حلقة علمية ، كلية التربية ، الرياض ، 2013 .
2. محمود جميل الجندي ، **أثر التدخل الدولي العسكري في نجاح الثورات العربية (دراسة مقارنة بين الحالتين الليبية والسورية)**، مؤتمر التحولات والتغيرات في الوطن العربي : الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي ، الجمعية الأردنية للعلوم السياسية ،2013 .

خامساً / التقارير :

1. **التدخل العسكري في ليبيا : الأسباب والمخاوف** ، تقرير مركز الدراسات و الأبحاث الإستراتيجية للأمن القومي عن التدخل العسكري في ليبيا ، أبريل 2016. متاح على : https://akhbarlibya24.net/archives/39797/
2. **تقرير موجه إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملاً بالقرار 1973(2011)** ، مارس 2016 .
3. **تقييم دعم المفوضية الأوروبية للمملكة الأردنية الهاشمية** ، التقرير النهائي ، ط1 ، 2007 .

2 – الكتب الأجنبية

أولاً / الكتب :

1. ـــــــ. **Consequences Of The War In libya**, First Edition, Oxford University press, 2016
2. Karim Mezran and Arturo Varvelli, **The Arc of Crisis in the Mena Region Fragmentation, Decentralization, and Islamist Opposition, Atlantic Council**, First edition, Milano – Italy, September 2018 .
3. Seeberg peter, **New perspectives in EU's migration and border management the Libya**, Syddansk Univerersitet,2018 .
4. Series Editors, **Security Conflict and Cooperation in the Contemporary World, Palgrave Macmillan**, United Kingdom,2012 .
5. Natalia Kroll, **The EU's Response to the Libyan Crisis- A Liberal Intergovernmentalist Approach**, Institute for European Integration, Hamburg, Germany, July 2015 . https://www.europa-kolleg-hamburg.de

ثانياً / الدوريات :

1. Arturo Varvelli, **Europe And The Libyan Crisis: A Failed State In The Backyard**, Al Mesbar Studies and Research Centre, no. 81, September 2013 .
2. Beltsazar A, **Assessing responsibility for rebuilding the element in Libya** ،Relations **after Gaddafi**, Journal of International Volume 2, 2016 . http://ejournal-s1.undip.ac.id/index.php/jihi.
3. Chiara Loschi and Luca Raineri, **Policy Brief Perceptions about the EU's Crisis Response in Libya**,September2017 . http://www.eunpack.eu/.
4. **Decision of the Council of the European Union on restrictive measures in view of the situation in Libya** ,Official Journal of the European Union ,28 February 2011.
5. **EU-Libya relation,Bruxelles**,9.11.2018.https://eeas.europa.eu/headquarter
6. **European Neighbourhood and partnership instrument: Libya strategy paper & national indicative programme**, 2011-2013 .
7. Frederic Volpi & Carmen Geha ,**Constitutionalism and Political Order in Libya 2011-2014**:Journal of North African Studies ,University of St Andrews ,United Kingdom,2015 .
8. **Group analysts, Libya: Security Situation,Rebor,Migrationsverket**,19 December 2014 .
9. Harald Braun, **A few observations on Germany in the United Nations, KFG Working**

Paper Series, No. 11, Berlin, February 2018 . www.kfg-intlaw.de.

.10 Hrant Kostanyan and Steven Blockmans, **Saving Libya from itself: What the EU should do now**,1 December 2014 . https://core.ac.uk/

.11 Luca Raineri, **Short-termist and self-defeating: Assessing the EU's response to the crisis in Libya**,2018 .

.12 Ludovica Marchi, **The EU in Libya and the collapse of the CSDP Article**, 2017 . http://eprints.lse.ac.uk/83719

.13 **Mesbar Studies and Research Centre**, no. 81, September 2013 .

.14 Sergio Fabbrini ,**The European Union and the Libyan crisis**, International Policy Journal, Volume 51, Issue 2, United Kingdom, March 2014 .

.15 **UNHCR Position On Returns To libta** (Update II), UNHCR, The UN Refugee Agency, September 2018 .

ثالثاً / الرسائل العلمية :

.1 Ana Marta DE Almeida Rodrigues, **perspective of the common policy on security and European Union: the post-Treaty of Lisbon the case study of Libya**, Master Thesis, Lisboa school of economics and management, 2013.

.2 Emilia Palmgren ,**France's and the UK's Responses to the Libya Crisis**, Thesis, Dalarna University, 2017 .

.3 Maarten van de Pavoordt, **The European External Action Service Reviewed :How the Arab Uprisings Test the EU's Newest Foreign Policy Project ,Master Thesis** ,Lebanese American University, 2013 .

.4 Stefan Hasler, **Explaining Humanitarian In terventio In Libya and non-Interventlon in Syria Master Thesis**, Naval Postgraduate School Monterey, California , 2012 .

.5 Thomas M.A. Sevat, **The Arab Spring and Degrees of Change in Human Rights Conditions: examining the cases Of Libya and Tunisia, Master Thesis**, Leiden University Faculty of Social Science Department of 2014 .

3- المواقع الالكترونية العربية والأجنبية

أولاً / المواقع العربية :

.1 إبراهيم سعيد قرادة ، **ليبيا في حلبة الصراع الدولي**، 18 مارس 2019 متاح على : http://alwasat.ly/news/opinions/226331?author=1

2. **الإتحاد الأوروبي وليبيا** ، نشرة صادرة عن المفوضية الأوروبية في 15 مايو 2012م ، متاح على http://www.enpi-info.eu

3. **الأزمة الليبية في الرؤيتين الأمريكية والأوروبية بين التوافق والتضارب**، 2019/5/3 متاح على https://www.aljazeera.net/

4. **الأزمة الليبية وتعاطي المجتمع الدولي** ، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات ، متاح على : http://loopsresearch.org/articles/view/194/?lang=ara

5. خيري عمر، **ليبيا الصراع الأخير على طرابلس** ، العربي الجديد، 9/ابريل/ 2019، متاح على https://www.alaraby.co.uk

6. زياد عقيل ، **ليبيا تسوية سياسية مؤجلة** ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، 2019/4/14 . متاح على http://acpss.ahram.org.eg/News/16893.aspx

7. صلاح خليل ، **الفواعل في الأزمة الليبية وجهود التسوية السياسية** ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، متاح على : http://www.acrseg.org/40688

8. فهد متولي ، **المواقف الدولية والخارجية بعد خمس سنوات من الربيع العربي** ، الشرق الأوسط ، 2015م ، متاح على : http://www.fekr-online.com/article

9. **ليبيا – نظرة عامة** ، متاح على : http://europa.eu.int/com/external_relations/lybia/intro/index.htm

10. **ليبيا والإتحاد الأوروبي : إلى أين يمكن أن تصل العلاقات** ، متاح على : http://arabic.carnegieendowment.org/

11. ليلى الغول ، **الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا من منظور الصحافة الأجنبية** ، متاح على : https://fezzanlibya.com

12. **مستقبل الوساطة الفرنسية في الأزمة الليبية** ، بوابة أفريقيا الإخبارية ، 1 أغسطس 2017م ، متاح على : https://www.afrigatenews.net/

13. منية الصخي ، **فوضى السلاح في ليبيا** ، 2014/4/2م ، متاح على http://www.alsabaah.iq/

14. هارون ي. زيلين ، *التيار الإسلامي في ليبيا* ، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ، *2013* . متاح على : http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/islamism-in-libya

ثانياً / المواقع الأجنبية :

1. Edith M. **Lederer, UN envoy warns Libya is on verge of descending to civil war**, 21/5/2019 https://www.washingtonpost.com/

2. Elaine Ganley, **Libya's Hifter tells Macron no cease-fire without negotiator**, 22/5/2019 https://www.washingtonpost.com/

الضوابط الجغرافية للاقتصاد الأخضر في المناطق شبه الصحراوية في ليبيا

د . عبدالسلام محمد أحمد الحاج
كلية التربية . جامعة بني وليد

مقدمة :

برز الاقتصاد الأخضر كحلاً ناجعاً لما تعانيه المجتمعات من بطالة و نفاذ في الموارد ، و ذلك لما يقدمه من معالجات فعّالة لكثير من المشكلات المزمنة ، كالهشاشة البيئية الناجمة عن سوء الاستغلال ، و البطالة المترتبة على تناقص فرص العمل ، كما أنه يعطي وزناً متساوياً للتنمية الاقتصادية و العدالة الاجتماعية و الاستدامة البيئية ، و يؤدي بشكل متزن إلى تآكل الفقر في المجتمعات النامية ، و عدم تقويض قاعدة الموارد الطبيعية التي تعتبر المخزون الاستراتيجي للأجيال القادمة ، و لأن الاقتصاد الأخضر غاية في حد ذاته و وسيلة لتحقيق الاستدامة تحكمه العديد من الضوابط و الاشتراطات لعل أهمها الضوابط الجغرافية المرتبطة بالموقع و المكان و التوزيع و المناخ السائد ، و الموارد الطبيعية و البشرية المتاحة ، و نظراً لتباين المناطق الجغرافية تتباين هذه الضوابط من منطقة لأخرى ، مما يستدعي دراستها بدقة ، و في المناطق شبه الصحراوية بشكل عام و في ليبيا على وجه الخصوص حيث التحديات البيئية على أشدها ، و الهشاشة البيئية ضاربة أطنابها ، يبدو التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر هدفاً بعيد المنال و صعب التحقيق ، خاصة في ظل تدّني مستويات الوعي لدى السكان و محدودية الموارد ، مما يستوجب تكثيف الجهود و العمل على إعداد دراسات متخصصة للإمكانات الطبيعية و البشرية ، و تحديد الآليات و الوسائل المناسبة للوصول إلى مرحلة الاقتصاد الأخضر ، و اتساقاً مع ذلك تأتي هذه الدراسة كمساهمة بسيطة في التعرف على الإطار الجغرافي الذي يمكن أن يؤسس فيه لاقتصادٍ أخضرٍ يتناسب مع ما تحتويه هذه المناطق من إمكانات طبيعية و بشرية متواضعة ، و يحقق أعلى معدلات الإنتاج في ظل الحماية الكاملة للبيئة ، مع ضمان حق الأجيال القادمة في الاستفادة من الموارد و التمتع بالرفاهية .

مشكلة البحث :

تشير التوصيات التي انبثقت عن المسودة الأولى في مؤتمر (ريو + 20) إلى أن الاقتصاد الأخضر ليس حكراً على الدول المتقدمة ذات الاقتصادات القوية ، بل يمكن أن يكون أسلوباً تتبعه الدول الفقيرة و الغنية على حدً سواء ، بل يمكن أن تكون الدول الفقيرة معنية أكثر من غيرها بهذا النهج في الاقتصاد لما له من انعكاس إيجابي في تحقيق الرفاهية بالمجتمعات الفقيرة ، و في ليبيا ذات الطبيعة الصحراوية في أكثر من80 % أراضيها ، خاصة في المناطق المأهولة بالسكان بهذه الأراضي الصحراوية و شبه الصحراوية تدعو الحاجة بشكل ملّح إلى ضرورة التفكير في إتباع أساليب اقتصادية تراعي الإمكانات الطبيعية و البشرية البسيطة و الهشاشة البيئية التي تميّز هذه المناطق ، و لذلك ينبغي تحديد كل الضوابط التي تحكم هذا الاقتصاد و التي تأتي في مقدمتها الضوابط الجغرافية التي تعكس قدرة هذه المناطق على بروز هذا النهج الاقتصادي و هنا تبرز بعض التساؤلات لعل أهمها (**إلى أي مدى يمكن تحديد الضوابط الجغرافية للاقتصاد الأخضر في المناطق شبه الصحراوية ، و ما مدى تأثيرها في تحقيقه**) .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى ما يلي :

- التعرف على الضوابط الجغرافية التي تحكم تطبيق الاقتصاد الأخضر في المنطقة شبه الصحراوية في ليبيا .
- تحديد أنسب الآليات للانتقال للاقتصاد الأخضر بالمنطقة .
- رصد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الأخضر في المنطقة .
- محاولة تحديد ملامح كيان اقتصادي أخضر يتصف بالاستدامة و الفعالية بالمنطقة .

منهجية البحث :

نظراً لما تتطلبه البحوث و الدراسات التطبيقية من ضبط منهجي فالحاجة ملّحة لتحديد المنهج المستخدم ، و اتساقاً مع ذلك يعتبر المنهج الاستقرائي من أكثر المناهج دقةً في الدراسات التي تعتمد على معطيات واقعية لاستنباط صورة مستقبلية ، و لأن الدراسة تتناول الظروف و الإمكانات الطبيعية و البشرية في المنطقة حالياً بغية استشراف المستقبل و محاولة رسم صورة تنموية مستدامة لهذه المنطقة في المستقبل ستعتمد الدراسة على هذا المنهج ، كذلك سيكون لمنهج دراسة الحالة حضوراً في هذه الدراسة و ذلك لتشخيص المنطقة و ظروفها و انعكاسات هذه الظروف على التنمية في المستقبل .

ماهية الاقتصاد الأخضر :

مع نهاية القرن العشرين و في العقدين الأخيرين منه و مع تعقد الأنشطة الاقتصادية و ضخامتها تعالت الأصوات منادية بضرورة إيجاد البدائل المناسبة للأنشطة الاقتصادية التي تقلل من انبعاثات غازات الكلوروفلوروكربون و تتوافق مع مبادئ حماية البيئة و برامج الإصحاح البيئي ، و حيث أن تحقيق الرفاه هو الغاية الأسمى التي تسعى لتحقيقها برامج التنمية المستدامة ارتبط ارتباطاً وثيقاً بنشر ثقافة الاقتصاد الأخضر الذي تعرفه الأمم المتحدة على أنه (تحسين في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية مع التقليل من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية ([1]) و بدأت المناقشات حول فكرة الاقتصاد الأخضر كأحد أهم آليات تحقيق التنمية المستدامة ، بل اعتبره البعض نتيجة طبيعية لتحقيقها ، حيث لا يبرز إلا مع تحسن الوجود الإنساني و العدالة الاجتماعية عن طريق تخفيض المخاطر البيئية([2]) ، و بقدر أهمية الاقتصاد الأخضر و ضرورته الملّحة يعد حالة بالغة الصعوبة ، خاصة في المجتمعات النامية ذات المستويات المتدنية من الوعي و الثقافة ، و هو لا يمكن الانتقال إليه بمجرد اتخاذ قرار الانتقال ، و بالتالي لا يمكن اعتباره حدثاً فورياً بقدر ما هو عملية شاقة و طويلة ، تحكمها ضوابط متعددة ، و توجهها سياسات اجتماعية و اقتصادية متنوعة توجه بقرارات سياسية و إدارية محكمة و حازمة في بعض الأحيان لأنها تضبط بقوانين و تشريعات محددة ([3])، و على الرغم من ارتباطه في الدول المتقدمة بالتقليل من انبعاثات الكربون في الجو إلا أن مفهومه أوسع

---

[1] . منيرة سلامي ، منى مسغوني ، إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر ، الملتقى الثاني حول الأداء المتميّز للمنظمات و الحكومات الطبعة الثانية : المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي ، جامعة ورقلة 22 – 23 نوفمبر 2011 م ص 185

[2] . أحمد خضر ، الاقتصاد الأخضر مسارات بديلة إلى التنمية المستدامة ، مجلة علوم و تكنولوجيا ، معهد الكويت للأبحاث العلمية ، ص 4

3 - عياد راضي خنفر ، الاقتصاد البيئي الأخضر ، مجلة أسيوط للدراسات البيئية ، العدد 39 يناير 2014 ، ص 55

من ذلك بكثير ، حيث يأخذ أشكالاً متعددة تختلف حسب البيئات التي ينتهج فيها ، و لذلك يرى المهتمون بهذا النوع من النماذج الاقتصادية أن تعميمه كأنموذجواحد ليطبق في جميع البيئات أمراً خاطئاً و من هنا دعت الضرورة إلى دراسة الأطر الجغرافية التي يطبق فيها هذا الأنموذج .

مكونات الاقتصاد الأخضر :

قد يظهر للوهلة الأولى أن الاقتصاد الأخضر هو عبارة عن مشاريع أو برامج اقتصادية محددة المعالم لكنه ليس كذلك ، فهو عبارة عن إعادة تشكيل و تصويب الأنشطة الاقتصادية في مواقع النشاط الاقتصادي لتكون أكثر فعالية و إيجابية بالنسبة للبيئة و أكثر مساندة و تحقيقاً للتنمية المستدامة ، و من هنا تأتي البنى التحتية و مصادر الطاقة و أفكار الإنتاج و الاستهلاك المستدام ، و محاولة الحد من تغيّر المناخ أو التكيّف مع التغيّرات المناخية ، و الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ، و توفير فرص العمل و السلع و الخدمات كأحد أهم مكونات الاقتصاد الأخضر([1]) بشكل عام و في المناطق شبه الصحراوية على وجه الخصوص ، حيث تتميز بمحدودية الموارد و الهشاشة البيئية ، مما يجعلها الأكثر عرضة لتطبيق أفكار الاقتصاد البني ذو الأثر السلبي على البيئة و المجتمع ، و الذي يعتمد على فكرة الاستغلال الأعلى للموارد في الزمن الأقل بأقل معدل من التكلفة و الجهد ، مما يعرض هذه المناطق للفقر المدقع إقتصادياً و يصبح سكانها عبئاً إضافياً على الدولة و يقلل من العدالة الاجتماعية فيما عرف على مدى عقود بالتهميش الاجتماعي .

شكل (1) مكونات الاقتصاد الأخضر في المناطق شبه الصحراوية



[1]. رلى مجدلاني ، مفاهيم و مبادئ الاقتصاد الأخضر . الإطار المفاهيمي التجارب العالمية و قصص النجاح ، عرض تقديمي منشور على شبكة المعلومات الدولية ، ص ص 2 – 12

الإطار الجغرافي للاقتصاد الأخضر :

يعتبر الإطار الجغرافي للأنموذج الاقتصادي ذو أهمية كبيرة و ذلك لأن الأنشطة المكونة لهذا الأنموذج تحكمها مفردات هذا الإطار ، و التي تعد الضوابط الحاكمة لتوزيعها و انتشارها و مدى تأثرها ببعضها البعض ، و مما تجدر الإشارة إليه هو أن العوامل الجغرافية سواء الطبيعية أم البشرية تنعكس بشكل كبير على حجم الأنشطة الاقتصادية و تمددها على صفحة الإقليم ، و تأسيساً على ذلك لا يُعد الاقتصاد الأخضر استثناءً من ذلك ، حيث ارتباطه الوثيق بالبيئة يجعله لصيقاً بالإطار الجغرافي الذي يراد التطبيق فيه ، و ذلك لما يتطلبه هذا الاقتصاد من مرونة تتكيّف مع ما تفرضه البيئة من ظروف طبيعية و ما يتوفر من ظروف بشرية مساعدة ، لأن النشاط الاقتصادي يحتاج إلى محيط يستوعبه من حيث التأثير و التأثر ، فانعكاسات الاقتصاد على المحيط البيئي هي ما تجعله أخضراً أم بنياً ، و هنا يجب الأخذ في الاعتبار شكل هذا المحيط و متطلباته ، و لذلك نادى المختصون بضرورة ملائمة النشاط الاقتصادي للمحيط البيئي أو على الأقل التكيّف معه ، و هنا برزت فكرة ضرورة تحديد فرص النجاح المتوقعة مسبقاً و في ذات السياق تحديد تحديات الإخفاق و الفشل على الصعيدين الاقتصادي و البيئي مسبقاً ، و بالتالي فالاعتبارات البيئية المتمثلة فيما تفرضه الطبيعة تُعد في غاية الأهمية هذا على الصعيد الطبيعي أما الصعيد البشري فالأمر لا يختلف كثيراً حيث تعتبر الجوانب البشرية من أهم مكونات الإطار الجغرافي الذي تقام فيه الأنشطة الاقتصادية بمختلف أنواعها ، و في هذا الصدد تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن التهديدات التي تتعرض لها الأطر الجغرافية للكيانات الاقتصادية من شأنها أن تكبح جماح الإنتاج الاقتصادي و لذلك يتوقع المعهد الدولي للدراسات العمالية بأن تنخفض مستويات الإنتاجية إلى نسبة 2.4 % أدنى مما هي عليه اليوم في العام 2030 و إلى 7.2 % في العام 2050 إذا بقي الأمر على حاله من التدهور البيئي في الأطر الجغرافية لهذه الكيانات ([1]) ، و لذلك يمكن القول بأن الإطار الجغرافي هو المجال الحيوي الذي يتحكم في مدى جودة هذه الأنموذج الاقتصادي أو ذاك ، مما يؤكد ضرورة تحديد الضوابط الجغرافية الحاكمة للنشاط الاقتصادي في كل إقليم على حده ، و في المناطق شبه الصحراوية في ليبيا تتحكم الضوابط الجغرافية في أنماط النشاط الاقتصادي و أهم هذه الضوابط ما يلي :

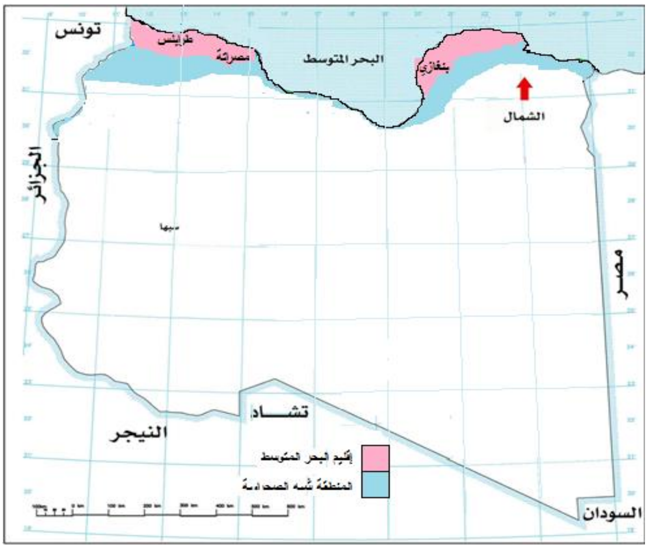
1. الموقع الجغرافي :

يبرز الموقع الجغرافي كأحد أهم الضوابط الجغرافية التي تحكم الاقتصاد الأخضر ، حيث تتحدد معالم الكيان الاقتصادي من خلال موقعه داخل الإقليم و الدولة مما يؤثر على شكله و ماهيته ، و ذلك من خلال تأثيره على تكلفة التخضير التي تتفاوت من موقع لآخر و تدابير التخضير التي تختلف من موقع لآخر ، و انعكاسه على نوع الوظائف الخضراء فالمناطق القريبة من المسطحات المائية بالتأكيد تختلف فيها الوظائف عن تلك البعيدة عنها ، و تعد المناطق شبه الصحراوية الأكثر تأثراً بالموقع الجغرافي من حيث إرساء أنموذجاً اقتصادياً أخضرا ، و ذلك لأن الصعوبات و المعوقات متفاوتة حسب الموقع ، فالمواضع القريبة من البحر مثلاً أكثر قابلية من تلك البعيدة نسبياً عنه ، و ذلك لما يخلقه البحر من تنوّع في مكونات الاقتصاد الأخضر و تنوّع في الوظائف ، و المناطق شبه

[1]. مكتب العمل الدولي ،التقرير الخامس : التنمية المستدامة و العمل اللائق و الوظائف الخضراء ، تقرير منشور ، جنيف ، 2013 ، ص xii

الصحراوية القريبة من خطوط المواصلات هي الأكثر فرصاً من حيث التنمية الاقتصادية بشكل عام لما لهذه الخطوط من انعكاس على تطوّر الأنشطة الاقتصادية ، حيث تجذب النشطاء اقتصادياً و المستثمرين ، و يتأثر الاقتصاد الأخضر بهذه الخطوط التي قد تقلل من فرص التخضير للأنشطة الاقتصادية القريبة منها ، و من خلال الخريطة يتبيّن أن المنطقة شبه الصحراوية في ليبيا تقع إلى الشمال من دائرة العرض 30 شمالاً تضيق مساحتها في خليج سرت بحيث تقترب من خط الساحل لمحاصرة المنطقة الصحراوية لها ، و ذلك لقلة سقوط المطر في منطقة الخليج بحيث لا تتجاوز معدلاتها السنوية25 ملليمتر سنوياً و ذلك لابتعاد خليج سرت عن مجال هبوب الرياح الغربية الممطرة التي تعدل من اتجاهاتها أحيانا فتصبح شمالية غربية تدفع بالسحب إلى داخل ليبيا فتسقط أمطاراً إعصارية تسبب في جريان بعض الأودية ، مما يسمح بنمو حياة نباتية شبه فقيرة في هذه الأودية ، و يلاحظ أن المنطقة شبه الصحراوية تتسع قليلاً في الشرق و الغرب عن المنطقة الوسطى ، و هذا الاتساع في شرق ليبيا و غربها يجعلها قريبة من أكبر التركزات السكانية في الغرب و الشرق ، مما يرفع من مستوى الفرص التطويرية لهذه المناطق و توطين بعض الأنشطة الاقتصادية التي تبرز فرص تخضيرها جلية من خلال معطيات هذا الموقع .

شكل (2) المنطقة شبه الصحراوية في ليبيا



من عمل الباحث استناداً إلى خريطة مصلحة المساحة 2010

2. الظروف الطبيعية :

اتساقاً مع أن الاقتصاد الأخضر هو مجموع الأنشطة التي تتفق مع البيئة و تصادقها بحيث لا تضرها و لا تخلّف أية أعباء على المحيط الذي توجد به ، و لذلك يعتبر علماء الاقتصاد هذا المحيط بمثابة القاعدة الأساسية للتنمية الاقتصادية بما تحويه هذه القاعدة من مفردات طبيعية فوق الأرض و تحتها و بما ينتابها من تغيرات([1]) ، و هي ما يسمى جغرافياً بالظروف الطبيعية للمنطقة أو الإقليم ، و التي هي عبارة عن مكونات الشكل الخارجي لسطح الأرض

[1]. الاقتصاد الأخضر ، ورقة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (لم يذكر بها اسم المؤلف و سنة النشر و مكان النشر) ص 1

بمنطقة الدراسة بما يحويه هذا الشكل من ملامح تميزه عن غيرة و تتمثل هذه الملامح في التضاريس بما فيها التربة و المناخ و الغطاء الحيوي الطبيعي (النباتي . الحيواني) ، و بالتمعن في منطقة الدراسة يتبيّن أنها تنقسم إلى قسمين رئيسيين الأول يقع في المنطقة الغربية من ليبيا من مصراتة شرقاً إلى الحدود الليبية التونسية غرباً و يشمل الأجزاء الجنوبية من سهل الجفارة و الجبل الغربي (نفوسة) و إقليم القبلي و التخوم الشمالية لسهول خليج سرت و التي تطل على البحر المتوسط بشواطئ تفوق المائتي كيلومتر ، و هذه المنطقة تتفاوت في ارتفاعاتها فوق مستوى سطح البحر و هي _ باستثناء الأجزاء الشمالية الشرقية من الجبل الغربي من مدينة غريان و حتى ساحل البحر التي تُعد من مناطق إقليم البحر المتوسط المناخي حيث تختلف من حيث معدلات الهطول المطري و الرطوبة النسبية _ منطقة انتقالية فيما بين إقليم البحر المتوسط المناخي و الإقليم الصحراوي فتتأثر بالأول في أجزائها الشمالية و الثاني في أجزائها الجنوبية فعلى سبيل المثال بلغت معدلات المطر في سرت 17.3 ملليمتر في السنة في حين لم تتجاوز 5.25 ملليمتر في السنة في بني وليد ، حيث ساهم وقوع سرت على الساحل إلى الشمال من بني وليد الواقعة في الداخل في ارتفاع كمية المطر السنوي في الأولى عن الثانية مع أن كليهما تقعان ضمن المنطقة شبه الصحراوية ، و هذا الأمر تكرر في الرطوبة النسبية و حتى سرعة الرياح التي تتأثر بطبوغرافية الأرض ، أما المنطقة الشرقية فتبدأ من بن جواد غرباً و حتى الحدود الليبية المصرية شرقاً على هيئة نطاق يحاذي الساحل و الجبل الأخضر من الجنوب لا تبتعد كميات المطر فيه عن المنطقة الغربية ، حيث تصل في اجدابيا الواقعة على الساحل إلى 13.1 ملليمتر في السنة في حين ترتفع في طبرق إلى 16.8 ملليمتر في السنة ([1]) مع أن الاثنين يقعان على الساحل إلى أن وقوع طبرق في الشمال زاد من فرص سقوط المطر بها .

أما من حيث سرعات الرياح فتتراوح فيما بين 8 – 16 عقدة / الساعة ، و تتفاوت من منطقة إلى أخرى حسب الشكل الطبوغرافي للمنطقة ، و يسود الاتجاه الشمالي الشرقي في أغلب شهور السنة و إن تغلب الرياح الشمالية الغربية في فصل الشتاء و الرياح المحلية (القبلي) في أواخر الربيع أوائل الصيف ، و الرياح في المناطق شبه الصحراوية تأخذ شكل النفحات القوية في بعض الأحيان ، و ذلك لفقرها في الغطاءات النباتية ، و مما تجدر الإشارة إليه هو إثارتها للأتربة و الغبار مما يجعلها منفرة و مزعجة أثناء هبوبها و تنعكس سلباً على النشاطات الحياتية للسكان .

و تعتبر التربات في هذه المناطق فقيرة في المواد العضوية بشكل عام و لذلك لا تصلح للنشاط الزراعي و إن كانت تصلح في بعض الجهات للنشاط الرعوي باستثناء بطون الأودية التي تتجمع في مجاريها الوسطى و مصباتها خليط من التربات الرسوبية التي تصلح لإقامة أنشطة زراعية و رعوية فعلى سبيل المثال تعد منطقة القبلي الواقعة ضمن الإقليم شبه الصحراوي منطقة هضبية تخترقها مجموعة من الأودية مثل سوف الجين و زمزم و تنيناي و المردوم و تماسلة و غيرها من الأودية الصغيرة و التي في غالبها تنحدر من الغرب نحو الشرق و تتميز بموسمية الجريان حسب كميات الأمطار الشتوية التي تسقط بكميات متفاوتة . كما تتميز هذه الأودية بكثرة المنحنيات خاصة بالقرب من منابعها ، مما جعل غرب المنطقة يتميّز بالتضرس الشديد ، و لذلك فالمنطقة تحتوي على العديد من المظاهر

[1]. مصلحة الأرصاد الجوية ، بيانات مناخية غير منشورة (1949–2000م) ، صفحات متعددة

الطبيعية كالرمال والتكوينات الصخرية والكثبان الرملية والأودية الجافة ،والجبال متفاوتة الحجم والشكل والارتفاع ، والكهوف، والممرات والدروب وغيرها من المناظر الطبيعية ، في حين تنبسط في مجاريها الدنيا و تتسع حتى تختفي حدود الوادي و تظهر بها الكثبان الرملية العرضية و الطولية .([1]).

من أما من حيث الحياة النباتية فتعتبر المنطقة فقيرة في الغطاء النباتي بشكل عام، و مع ذلك توجد بها العديد من الأشجار والنباتات والحشائش الصحراوية التي تتحمل الجفاف، و هي في عمومها منطقة رعوية تسودها حشائش الإستبس ،وتتقسم نباتاتها الطبيعية إلى قسمين إما أشجار أو أحراج دائمة الخضرة مثل(السدر ،الطلح ،البطوم ،الأثل ،الرتم الحلفا، القندول)

أو فصلية تنمو أثناء سقوط المطر ثم تجف في فصل الجفاف مثل (،الشبرم ، ،الفلية، ، الحريق ، الخبيز ،الحميضة ، العرفج،الروبية) و إن كان بعضها يصنف على أنها أشجار حولية تضمحل في فصل الجفاف و تزدهر في فصل المطر، كذلك توجد بها بعض النباتات الطبية مثل شندقورة، الزعتر ،الشيح ، والحنضل، والحرمل، والجعدة وغيرها،الأمر الذي يؤدي في موسم إنباتها إلى خروج الناس للتنزه والتمتع بمنظر الخضرة فالإنسان بطبعه يميل إلى المناطق الخضراء فيمكن أن يساهم هذا الموسم في تنمية وتطوير السياحة في المنطقة .

3. الظروف البشرية :

اتساقاً مع ما تدعو إليه الضرورة الملحة من تحقيق لعائدات اقتصادية بعيداً عن النفط و بشكل لا يؤذي البيئة الحاضنة للأنشطة الاقتصادية ، برزت تنمية المناطق الهشة بيئياً و اقتصادياً كبدائل للتدفقات المالية في الدولة و لكي تستوعب أعداداً من السكان للتخفيف على المناطق المكتظة بالسكان في الشمال و بعض واحات الجنوب ، و هنا لابد من إلقاء بعض الضوء على الظروف البشرية في المناطق شبه الصحراوية للتعرف على مدى إمكانية إحداث اقتصاداً مستداماً يحقق الرفاه و العدالة الاجتماعية بين أقاليم الدولة و مدنها ، كذلك للمقاربة بين احتياجات الاقتصاد الأخضر من الإمكانات البشرية المتعددة بدءاً الأيدي العاملة المدربة و انتهاءً بالبنى التحتية ، و ما يوفره هذا الاقتصاد من فرص عمل قد تكون جاذبة لمن هم في سن العمل من داخل الدولة و خارجها ، و بالنظر في الخارطة السكانية للمنطقة شبه الصحراوية في ليبيا يتضح أنها منطقة فقيرة من حيث السكان مقارنة بمساحاتها الشاسعة ، حيث لا تتجاوز كثافة السكان فيها 3 نسمة لكل كيلومتر مربع ([2]) ، و يتوزع السكان في هذه المنطقة على محلات عمرانية تتفاوت أحجامها من القرى الرعوية الصغيرة التي لا يتجاوز عدد سكانها المئات إلى المدن التي يفوق عدد سكانها المائة ألف ، و من أهم المدن الواقعة في هذا النطاق مرتبة من الشرق إلى الغرب طبرق و اجدابيا و سرت و بني وليد و نالوت و غدامس ، و إن كانت الأخيرة ضمن تخوم الإقليم الصحراوي ، و هذه المدن أكبرها اجدابيا و سرت من حيث عدد السكان أما من حيث المساحة فتكاد تكون متقاربة لأنها غير محددة نظراً لعدم جودة تخطيط أغلبها ، فالبناء العشوائي في أطراف المدينة أثر على شكل مورفولوجيتها و اتجاهات نموها .

---

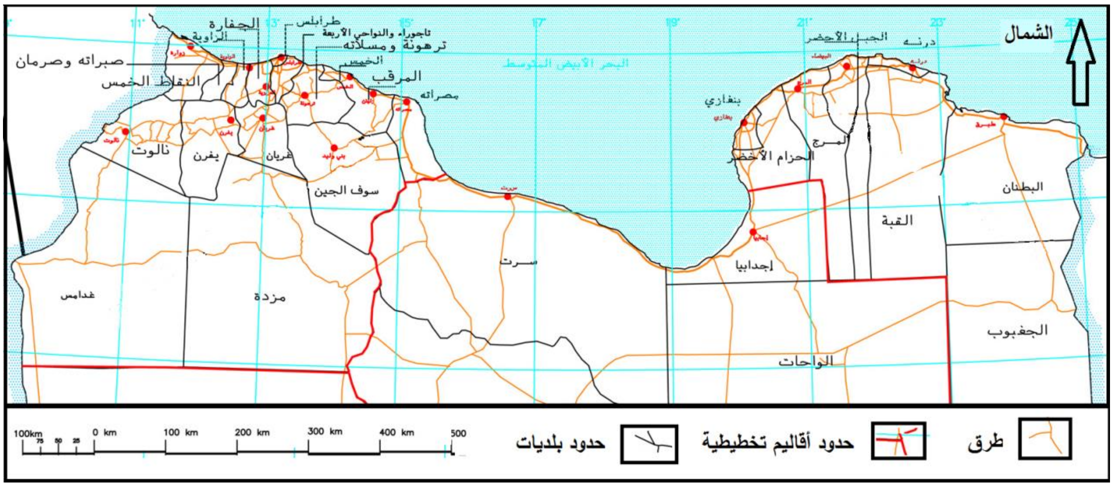
[1]. عبد المولى رمضان عبد المولى ، مقومات الجذب السياحي وإمكانية استغلالها لتفعيل حركة نشاط السياحي بمنطقة بني وليد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس 2010 م ص 5

[2]. مصلحة الإحصاء و التعداد ، النتائج النهائية لتعداد 2006 ، الجدول رقم 3 إجمالي السكان و المساحة ، طرابلس 2008 ، ص 3

و نظراً لما يتميّز به المجتمع الليبي كمجتمعٍ شابٍ من ارتفاع في نسبة صغار السن تعتبر هذه المنطقة ذات مستقبل مشرق من حيث إمكانية توفر القوى العاملة حيث بلغت نسبة من هم أقل من 15 سنة 31.06 % من إجمالي عدد السكان في ليبيا في حين لم تتجاوز نسبة من هم فوق سن العمل 4.24 % من إجمالي عدد السكان ، الأمر الذي يجعل فرص التنمية مواتية حاضراً و مستقبلاً ، و بالتالي يمكن تكوين هياكل اقتصادية في هذه المناطق وفق ما يتوفر لها من إمكانات ، خاصة و أن هذه المنطقة تمتد على طول ليبيا من الشرق إلى الغرب .

أما على صعيد المواصلات فتعتبر هذه المنطقة الأوفر حظاُ من حيث ربط مدنها و قراها بشبكة من الطرق تتفاوت جودتها من مكان لآخر كما يظهر بالخريطة رقم (2) ، و يمكن استغلال هذه الطرق في ربط المشاريع الاقتصادية بالساحل و الجنوب عن طريق هذه الشبكة ، خاصة إذا ما تم اعتماد (النقل الأخضر المستدام) و الذي يتمثل في استخدام وسائل نقل متطوّرة تراعي البيئة فتدفع بأقل قدر من الانبعاثات ، و يمكن أن يخلق هذا النوع من النقل فيما يعرف بفرص العمل الخضراء .

شكل رقم (3) شبكة الطرق و التقسيم الإداري في شمال ليبيا



من عمل الباحث استناداً إلى خريطة مصلحة المساحة 2010

دوافع الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر:

تشير التقارير التي صدرت عن الأمم المتحدة في العقود الأخيرة إلى أن الاقتصاد العالمي تضاعف أربع مرات في ربع القرن الأخير في مقابل تدهور حوالي 60 % من الخدمات و السلع الأيكولوجية التي تعتمد عليها المعيشة ، أو استخدمت بطريقة غير مستدامة ، و يُعزى هذا بالطبع إلى أن نمو الاقتصاد في العقود الأخيرة تحقق أساساً عن طريق السحب من الموارد الطبيعية دون السماح للمخزونات الطبيعية بإعادة التجديد و عن طريق السماح بخسارة و تدهوّر النظام البيئي ([1])، و هذا ما دعا الأمم المتحدة إلى إطلاق مبادرة الاقتصاد الأخضر في عام 2008 م ، و تأسيساً على ذلك سعى الباحثون جادين في إيجاد نماذج مبتكرة للكيانات الاقتصادية بغية تحقيق متلازمة الرفاه و الاستدامة و خرجوا بالعديد من الأفكار لتحقيق هذه المتلازمة ، و مع ذلك ظلت هذه الأفكار ضمن الأطر النظرية و

[1]. أحمد خضر ، مرجع سابق ، ص **6**

لم تخرج على هيئة مشاريع واقعية في كثير من المناطق ، و ذلك لعدة أسباب لعل أهمها عدم تحديد الدوافع الرئيسة لقيام الاقتصاد الأخضر و ذلك لعدم المعرفة الوثيقة بمتطلبات المناطق و الأقاليم و الدول ، و المنطقة شبه الصحراوية في ليبيا يبرز عدد من الدوافع الملّحة لقيام الاقتصاد الأخضر و التي تتمثل في مخاطر أمنية ينبغي درءها و هي كما يلي :

- **أمن الطاقة :**

يُعد عصر النهضة الصناعية هو عصر الطاقة بامتياز و ذلك للتوسع الهائل في استخدام الطاقة للرفع من معدلات الإنتاج ،مما أدى إلى الإضرار بالبيئة بشكل كبير لأن فكرة التخضير لم تنشأ إلا استجابة للنداءات التي أطلقها العلماء و المهتمون بالقضايا البيئية و التي وصلت إلى حد الصراخ تحذيراً من انهيار الكيان البيئي للأرض ، و ذلك لما سببته مصادر الطاقة من إضرار بالغ بالبيئة ، ففي هذا الصدد تشير بعض الدراسات إلى أن المناطق الحضرية التي تستهلك حوالي75 % من الطاقة تطلق انبعاثات من غاز الكربون تقدر بـ 75 % من حجم الانبعاثات الكلية المؤثرة سلبياً على البيئة ([1]) ، و في ليبيا يلاحظ الاعتماد شبه الكلي على الوقود الأحفوري ذو الانبعاثات المهلكة للمحيط البيئي و المهدد بالنفاذ إن لم يكن عاجلاً فآجلاً و لذلك يبدو مستقبل الطاقة في خطر ما لم يتم البحث عن مصادر بديلة للطاقة ، و إن كانت هذه المصادر موجودة و متوفرة و ما تحتاج إلى لخطوات جادة لاستغلالها فالكهرباء المولدة بقوة الرياح أو الطاقة الشمسية تعتبر خياراً استراتيجياً فعالاً و نظيفاً ، و يحقق مبدأ التخضير الواجب إتباعه في الدول محدودة الموارد و ذات الهشاشة البيئية ، و استخدام الطاقات المتجددة يحقق حالة من الأمان و الطمأنينة في استدامة تدفق الطاقة ، كما أنه يساعد على إقامة العديد من المشاريع التنموية التي تخلق الاكتفاء الذاتي الذي يُعد من ركائز الأمن الغذائي و المائي و من ثم البيئي ، و تشير الدراسات إلى أن المنطقة الممتدة من أجدابيا شرقاً إلى مصراتة غرباً بإمكانها أن تسد احتياجات ليبيا من الطاقة الكهربية التي بلغت تكاليفها في 2012حوالي 1386 مليون دولار أي ما يعادل 15.4% من إجمالي المصروفات العربية على إنتاج الكهرباء البالغة حوالي 9 مليارات دولار، و يمكن أن يفيض منها لتصديرها لدول جنوب أوروبا ([2]) ، و لذلك يجب أن تبدأ الدولة بمجموعة من الإجراءات تأتي في مقدمتها فرض التعريفة التفضيلية على الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة و بذلك تحذو حذو أكثر من 30 دولة حول العالم منها 17 دولة نامية ، و من ثم التشجيع على البرامج الاقتصادية المستخدمة للطاقة الخضراء النظيفة بدءاً من الاستخدام المنزلي و انتهاءً بالمشروعات الصغرى و المتوسطة و التوعية المستمرة بضرورة استخدام المصادر المستديمة الأمنة للطاقة.

- **الأمن المائي :**

من المعلوم أن المناطق الصحراوية و شبه الصحراوية هي الأكثر فقراً في الإمدادات المائية و ذلك لندرة مصادر المياه المتجددة بها و تكاد تكون المياه الجوفية هي المصدر الوحيد للمياه العذبة الأزمة للشرب و قيام الأنشطة

---

[1] أحمد خضر ، مرجع سابق ، ص 6

[2]. عبدالسلام محمد أحمد الحاج ، استخدام الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة الوسطى في ليبيا . المؤتمر الدولي الرابع ، جامعة اجدابيا . . 20 – 22نوفمبر 2016 ، ص 11

الاقتصادية المختلفة ، و في شمال ليبيا تبرز مشكلة النقص المائي كأحد أكبر المشاكل التي تواجهها الدولة ، و التي حاولت التغلب عليها من خلال إنشاء منظومة النهر الصناعي العظيم التي تعوض النقص في إمدادات المياه في المدن و القرى بالمنطقة و التي تُعد آيلة للنفاذ لأن مياهها غير متجددة ، و لذلك ينبغي التفكير في بديل متجدد يعوض النقص و يحقق الأمن المائي في المنطقة ، و هذا البديل يتمثل في استغلال المياه غير التقليدية و هيالمياه المستهلكة و غير الصالحة للاستهلاك البشري المباشر و التي تتمثل في المياه المستخدمة في الأغراض الصناعية و مياه الصرف الصحي و المياه المالحة و العسرة و شديدة التلوث و التي يمكن إعادة استخدامها في الأغراض الصناعية و حتى الزراعية و الشرب وفق ضوابط الصلاحية الآمنة، كذلك تحلية مياه البحر من خلال مشروع متكامل يبدأ من توليد الطاقة و ينتهي بإقامة المشاريع الزراعية و الرعوية و الصناعية و الخدمية.

- **الأمن الغذائي :**

برزت أزمة الغذاء كأكبر الأزمات التي تواجه البشرية على مر التاريخ ، ففي الفترة ما بين 2012 – 2014 بلغ عدد الذين يعانون من جوع مزمن 805 ملايين حول العالم ([1]) ، و هذا العدد الذي يقترب من سدس سكان العالم يعكس مدى الندرة في مصادر الغذاء أو على الأقل سوء توزيعها ، ففي الوطن العربي تزداد الفجوة الغذائية بين القدرة على إنتاج الغذاء و استهلاك المواد الغذائية ، و ذلك للتزايد المفرط في عدد السكان الذي لا يقابله زيادة بنفس القدر في إنتاج الغذاء ، و هذا المؤشر يهدد الأمن العربي إلا إذا تظافرت الجهود على تضييق هذه الفجوة ([2])

و ليبيا كدولة تكاد تكون صحراوية تندر فيها مصادر الغذاء و بالتالي يعتبر الأمن الغذائي هاجساً كبيراً فيها للمواطن و الدولة على حدٍ سواء ، مما يتطلب التفكير جدياً في مصادر مستدامة للغذاء ، و هذا لا يمكن أن يكون في مناطق دون أخرى ، فكل منطقة عليها أن تنتج لتحقيق اكتفائها الذاتي ، و المناطق شبه الصحراوي يمكنها المساهمة بقدر من الغذاء إذا ما أحسن استغلال المساحات الصالحة للزراعة فيها ، و لذلك يمكن خلق بيئية تمكينية للغذاء بالمنطقة من خلال وضع أطر تشريعية تحمي هذه الأراضي و دراستها بشكل دقيق لتحديد قدراتها الفعلية على إنتاج الغذاء ، و التنسيق بين القطاعين العام و الخاص لإيجاد شراكة حقيقية تعمل على رفع القدرة الإنتاجية وفق ضوابط الاقتصاد الأخضر المستدام .

- **الأمن البيئي :**

يعتبر مفهوم البيئة الآمنة من أكثر المفاهيم استخداماً في أدبيات الاقتصاد الأخضر ، لأنه الهدف الرئيس له و المجال الأنسب لترسيخه ، و تسعى المنظمات المعنية بشئون البيئة و التنمية المستدامة جاهدة إلى تحقيق معادلة الأمن البيئي و التي تتمثل معطياتها في مجموعة من الاشتراطات التي لا تضر بالبيئة أثناء قيام النشاط الاقتصادي خاصة في المناطق ذات القابلية للتدهور البيئي ، و حيث أن الأراضي شبه الصحراوية بوجه عام من أكثر الأراضي هشاشة يتطلب بناء هياكل اقتصادية بها مراعاة خاصة ، فينبغي أن لا تؤثر هذه الهياكل على البيئة بأي شكل سواء

[1]. منظمة الأغذية و الزراعة ، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم في سطور ، روما2014 ، ص 1

[2].. محمد علي الفرا ، مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، 1990 ، ص **206**

كان مباشراً أم غير مباشر ، و ذلك لتعزيز الأمن البيئي الضامن للاستدامة في الأداء ، و استمرارية قابلية الأرض للعطاء ، و مما تجدر الإشارة إليه هو أن الأمن البيئي هو ما يؤكد إذا ما كان الاقتصاد أخضراً أم لا ، و في منطقة الدراسة يمكن إقامة أنشطة اقتصادية خضراء تساعد على حماية البيئة و تعزيز توازنها ، مما يجعل هذه الأنشطة ضرورة ملحة ، خاصة في ظل تغيّر المناخ و زيادة الانبعاثات التي أدت إلى أزدياد نسب التلوث مما انعكس سلباً على الحياة النباتية و الحيوانية ، لعل التراجع الحاد في مساحات الغطاءات النباتية و انقراض بعض الفصائل الحيوانية أو على الأقل اختفائها و تراجع أعدادها في مواطنها الأصلية و نفاذ المياه الجوفية و تلوثها من أهم المخاطر التي تهدد الأمن البيئي للدولة ، و التي تحتاج إلى وقفة جادة لمكافحتها و درء أخطارها ، ، و الأمن البيئي لا يعدو كونه حماية للبيئة و التي لا تعني محاربة لتدهور البيئة فقط بل يشمل حتى الوظائف الخضراء التي تسهم في رفع درجة الإصحاح البيئي و محاربة افتقار التنوّع البيئي و الإستغلال غير الجيد للموارد الطبيعية و تعظيم فرص الاستغلال الأنظف لموارد النمو ([1]) ، و هذه لا يتأتى إلا بإجراءات حازمة و محكمة تضبط الأنشطة و تنظمها .

آليات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر:

أجمعت التعريفات على أن الاقتصاد الأخضر لا يعدو عن كونه نظام من الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تحسن نوعية حياة الإنسان على المدى الطويل دون أن تتعرض الأجيال القادمة إلى مخاطر بيئية أو ندرة أيكولوجية خطيرة ([2])، و هذا في حد ذاته مفهوم مقارب لمفهوم التنمية المستدامة التي شغلت أذهان الباحثين ردحاً من الزمن ، و ذلك لإختلاف آليات تحقيقها من منطقة لأخرى ، و اتساقاً مع الفكرة القائلة ما هو أخضر اليوم قد لا يكون أخضر في المستقبل ، مما يجعل آليات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر مثيرة للجدل و النقاشات المعمقة ، لأنها الخطوة الأساس فما يصلح لهذه المنطقة من آليات قد لا يصلح لمنطقة أخرى ، و ما اتبعته الدولة س قد لا يحقق المطلوب في الدولة ص ، و عليه يجب التفكير بعمق في اختيار هذه الآليات ، و في منطقة الدراسة يتطلب تحديد آليات الانتقال دراسة مستفيضة لظروف المنطقة الطبيعية و البشرية للوقوف على قدرات المنطقة و إمكاناتها لتحديد أنسب الآليات لتحقيق انتقالاً آمناً و فعالاً في ذات الوقت ، و يمكن اقتراح بعض الآليات للانتقال كما يلي :

1.اعتماد سياسات وطنية و إقليمية كفؤة تضع الوصول إلى الاقتصاد الأخضر هدفاً أساسياً من خلال إرساء مشاريع و برامج اقتصادية خضراء و العمل على تطبيقها بشتى الوسائل .

2.سن القوانين و إيجاد الأطر التشريعية التي تحدد شكل و حجم النشاط الاقتصادي بما يتوافق و المبادئ الأساسية لقيام الاقتصاد الأخضر .

3.نشر ثقافة التخضير في أوساط النشطاء الاقتصاديين على جميع مستوياتهم سواء كانوا أفراداً أم مؤسسات ، للعمل كشركاء و أصحاب مصلحة بغية إرساء الاقتصاد الأخضر كأسلوب اقتصادي ، و هذه الثقافة ترسخ في أذهان السكان منذ إلتحاقهم بالصفوف الأولى من التعليم لأن الاقتصاد الأخضر عملية تدريجية و لا تتم بين ليلة و ضحاها.

---

[1] منيرة سلامي ، منى مسغوني مرجع سابق ، ص 186

[2]. رلى مجدلاني ، مرجع سابق ، ص 9

4.تقسيم المناطق حسب إمكاناتها الطبيعية و قدراتها البشرية ، و تحديد الأنشطة الأكثر ملاءمة لظروفها الطبيعية و البشرية ، و ذلك لمعرفة إمكانية استيعاب هذه المناطق للأنشطة المراد توطينها .

5.تحديد الأولويات في إقامة المشاريع الاقتصادية بما يحقق الأهداف المرجوّة .

6.تشجيع المستثمرين في المشاريع الخضراء من داخل الدولة و خارجها و حثهم على استقطاب الأيدي العاملة الماهرة و المدربة للمساهمة في إرساء الثقافة الخضراء .

7.بناء أطر مؤسسية تشرف بشكل مباشر على هذه المشاريع بما يضمن السير بخطىً ثابتة نحو الاقتصاد الأخضر.

8.توفير الدعم المالي المناسب لتهيئة البيئات الفقيرة بالمنطقة لإستيعاب بعض المشاريع الخضراء .

فرص الاقتصاد الأخضر:

يرتبط الاقتصاد الأخضر ارتباطاً وثيقاً بالتنمية المستدامة التي ترتكز فلسفتها على استدامة الأداء و حماية البيئة ، و هذا بالطبع يتداخل مع ماهية الاقتصاد الأخضر ، بل يعتبر قاعدة أساسية ترتكز عليها التنمية المستدامة ، بحيث يمكننا القول أن الاقتصاد الأخضر الذي يتمحور حول فكرة حماية البيئة و المحافظة على توازنها و إصحاحها و عدم الإضرار بها هو في مؤداه تجسيداً لتحقيق التنمية المستدامة و التي بقدر ما تعتبر عملية متواصلة من الأداء الذي يستفيد به الأجيال الحاضرة و الأجيال اللاحقة فهي عمليات تستهدف حماية البيئة من التدهور و المحافظة على توازنها الطبيعي ، ليس هذه فحسب بل أن الاقتصاد الأخضر يعني الوصول إلى درجة الرفاه لأنه يهدف إلى تحسين جودة الحياة و هذا مبدأ أصيل تدعو إليه التنمية المستدامة ، و اتساقاً مع أن الاقتصاد الأخضر لا يعدو كونه فرصاً للاستثمار و هو عبارة عن مشاريع واقعية تُنفذ على الأرض أكثر منه أفكاراً تلامس السحاب و بعيدة عن الواقع ، و تأسيساً على ما سبق من بيان لإمكانات المنطقة شبه الصحراوية و قدراتها يتضح أن هذه المنطقة لا تخلو من فرصاً لإقامة بعض المشاريع الخضراء التي تؤسس لتنمية مستدامة طويلة الأجل ، و يمكن أن تغطي احتياجات الأجيال المتعاقبة و هذه الفرص هي فرصاً خضراء متكاملة يمكن إيجازها فيما يلي :

❖ **إنتاج الطاقة المتجددة :**

و تتمثل في إنتاج الطاقة الكهربائية بإقامة الخلايا الشمسية على طول المنطقة من أقصى شرق ليبيا إلى أقصى غربها سواء بتشجيع القطاع الخاص على إستخدامها أو أن تأخذ الدولة على عاتقها إنتاجها بأسعار مخفضة ، كذلك التوسع في إنشاء مزارع الرياح التي تولد الكهرباء أثناء هبوب الرياح و التي لوحظ أنها تنشط أثناء تراجع عدد ساعات السطوع الشمسي و تقل بارتفاعها مما يجعل أن هناك حالة تكاملية في إنتاج الطاقة بين المصدرين ، هذا بالإضافة إلى توليد الكهرباء من الكتلة الحيوية التي يمكن أن ترتفع كمياتها مع ارتفاع سقف الإنتاج الزراعي و الحيواني .

❖ **تحلية مياه البحر :**

تعتبر منطقة الدراسة من أكثر مناطق الندرة في المياه بكل أشكالها ، مما يجعل الحاجة متزايدة لتعويض العجز المستمر الذي لن تغطيه إلا مصادر مستدامة للمياه ، و هنا تتجه الأنظار نحو تحلية المياه بواسطة الفائض في الكهرباء التي يمكن إنتاجها من مزارع الرياح و أحزمة الخلايا الشمسية .

❖ **تطوير الإمدادات المائية الحضرية :**

إذا ما تم تحلية كميات كبيرة من المياه يمكن تعويض النقص الحاد الذي تعاني منه المراكز الحضرية في منطقة الدراسة ، و يمكن الاعتماد عليها في إدارة منظومة المياه داخل هذه المراكز .

❖ **التنمية الزراعية بالأودية الجافة :**

تمثل الأحواض الدنيا للأودية الجافة من أكثر المناطق صلاحية للاستصلاح الزراعي ، خاصة في المراوح الإرسابية التي تختلط فيها الترابات الطينية المنقولة بفعل السيول بالترابات الرملية ، مما يزيد من خصوبتها و قابليتها لزراعة العديد من المحاصيل و المزروعات ، خاصة إذا ما تم الاستفادة من المياه المحلاه من البحر .

❖ **التنمية الصناعية :**

يمكن الاستفادة من الكهرباء المنتجة في إدارة الكثير من المصانع التي تقل بها الانبعاثات ، و بالتالي يمكن خلق قاعدة صناعية مستدامة ، سواءً للمشتقات النفطية أم الصناعات المعتمدة على المنتجات الزراعية و الحيوانية .

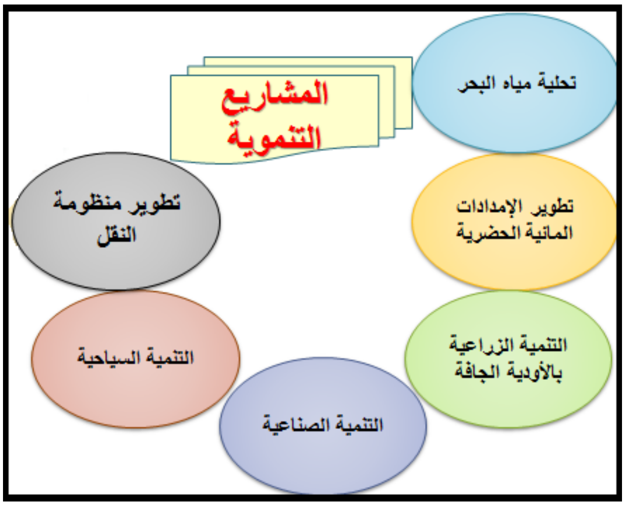
❖ **التنمية السياحية :**

يعد النشاط السياحي من أكثر الأنشطة استدامةً ، و في منطقة الدراسة الساحلية ذات المناخ المعتدل ، و الطقس غير المتطرف ، يمكن تصميم و إقامة المئات من القرى السياحية الشاطئية التي تخلق العديد من فرص العمل ، و تساهم في تطوير الدخل القومي و ترفع من مستوى دخل الفرد في ليبيا.

❖ **تطوير منظومة النقل الأخضر المستدام:**

يبرز تطوير منظومة النقل كنتيجة منطقية لتطوّر مختلف القطاعات ، و في منطقة الدراسة التي تربط بين شرق ليبيا و غربها يأتي تطوير منظومة النقل ضمن أولويات التنمية في ليبيا ، لما تعانيه هذه المنظومة من تراجع في الأداء و قصور في الخدمة .

شكل رقم (4) المشاريع الخضراء



تحديات الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر:

يواجه الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في كل دول العالم بشكل متفاوت من دولة لأخرى ، و هذه التحديات هي عبارة عن صعوبات أو معوقات تحول دون تحقيقه في هذه الدول ، و في ليبيا يواجه الاقتصاد الأخضر عدداً من التحديات يمكن إيجازها فيما يلي :

- **تحديات ثقافية:**

بمراجعة أدبيات الاقتصاد الأخضر و التنمية المستدامة تبيّن أن المشكلات البيئية المختلفة ليست ناجمة عن نقصٍ في الموارد أو عجز في مخزون رأس المال الطبيعي لكوكب الأرض ، بقدر ما هي محصلة لغياب الضوابط الأخلاقية والإنسانية في مجال سياسات وأساليب التنمية الاقتصادية المطبقة، وهذه الضوابط الأخلاقية والإنسانية ما هي إلا نتاج لثقافة المجتمع ، ولذلك أطلق بعض المهتمين مصطلح تلوث عقل الإنسان أو التلوث الثقافي والذي اعتبروه أشد خطراً من باقي أنواع التلوث البيئي ، و هذا التلوث الثقافي ينعكس سلباً على تطبيق الاقتصاد الأخضر، و لذلك يجب العمل على نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر قبل البدء في أية مشاريع اقتصادية من شأنها أن تصنف على أنها مشاريع خضراء .

- **تحديات اقتصادية :**

و تتمثل في الإمكانات الاقتصادية التي يتطلبها إقامة المشاريع الخضراء ، خاصة إذا ما علمنا أن المشاريع الخضراء قد تتطلب مصاريفاً إضافية لإرساء برامج الحماية البيئة المصاحبة لإقامة هذه المشاريع ، و حسب ما ورد في بعض الدراسات أن التكاليف في المشاريع الخضراء قد تكون باهظة الثمن بادئ الأمر مقارنة بالمشاريع الاقتصادية البنية التي تهدف إلى الاستغلال بأيسر التكاليف و تحقيق أعلى العائدات دون أن تتكلف أية مصاريف تتعلق بالإصحاح البيئي .

- **تحديات بيئية :**

برزت التحديات البيئية كدافعاً ملحاً للاقتصاد الأخضر ، و ذلك لما تتعرض له البيئة من إجهاد مستمر أدى إلى فقدانها للكثير من قدراتها و إمكاناتها ، و هذا في حد ذاته تحدياً كبيراً للاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر ، و في المناطق شبه الصحراوية حيث الهشاشة البيئة على أشدّها تعتبر التحديات البيئة ذات أثر بالغ في تطبيق الاقتصاد الأخضر ، فالتطرف المناخي و فقر الغطاء النباتي عوامل غير مشجعة بادئ الأمر على توطين المشاريع الاقتصادية سواء كانت خضراء أم بنية .

الحلول المقترحة لمواجهة تحديات الاقتصاد الأخضر :

- إعادة توجيه الأنشطة نحو حفظ الموارد الطبيعية وحماية المدن
- تحسين المناخ المحلي
- تطوير رأس المال البشري
- ترسيخ مفهوم التخضير كإستراتيجية فعالة في المشاريع الاقتصادية
- ترسيخ مفهوم الاستدامة كإستراتيجية فعالة في التنمية

- وضع إستراتيجية لسياسات التمويل في المشاريع الاقتصادية
- تعزيز مبدأ الحماية البيئية
- التوعية و التثقيف بضرورة الاتجاه نحو المشاريع الخضراء .

الخلاصة :

مما تقدم يمكن القول بأن ليبيا من الدول التي و إن لم تظهر بها أية مشاريع اقتصادية خضراء تحاكي مثيلاتها في الدول المتقدمة تحتاج بدرجة كبيرة إلى انتهاج هذا النوع من الأساليب الاقتصادية ، و ذلك لأن أكثر من 90 % من أراضيها صحراوية أو شبه صحراوية ، تتميّز بالهشاشة البيئة ، فالتطرف المناخي و الفقر في الغطاء النباتي و التدني في مستوى الإدراك البيئي تُعد من الدوافع المهمة للاتجاه نحو تطبيق الاقتصاد الأخضر ، خاصة مع الاحتياجات المتزايدة مع الزمن في هذه المناطق و التي تفوق قدرات البيئة شبه الصحراوية على الوفاء بها حاضراً و مستقبلاً ، و تبيّن من خلال ما تقدم أن الاقتصاد الأخضر لا يعني انخفاض انبعاثات الكربون فقط بل قد يكون أوسع من ذلك لأن المناطق شبه الصحراوية و الصحراوية تتأثر بمشاكل بيئية أخرى غير مشكلة الانبعاثات و تكون لها آثاراً بالغة الخطورة على المحيط البيئي ، و لذلك يجب التنبيه على أن انبعاثات الكربون ليست هي الدافع الوحيد لتخضير الاقتصاد بل هناك دوافع أخرى ، و هنا تؤكد فكرة ما هو أخضر هنا قد لا يكون أخضراً في مكان آخر كما أن ما هو أخضر اليوم قد لا يكون أخضر في المستقبل .

دور التطبيقات الالكترونية الحديثة للحد من أزمة نقص السيولة
دراسة على القطاع المصرفي الليبي متمثلا بالمصارف التجارية

أ.عبدالله صالح احمد المطاع

كلية الاقتصاد جامعة بني وليد

المستخلص :

هدف البحث إلى التعرف على أنواع التطبيقات الإلكترونية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية والدور الذي تلعبه للحد من أزمة نقص السيولة في هذه المصارف والتي أرهقت كاهل المواطن في ظل زيادة الأسعار وعدم الاستقرار الأمني والسياسي ، وهل هذه التطبيقات الإلكترونية مستخدمة بشكل فعال وايجابي، كما بين البحث مفاهيم السيولة ومصادرها والأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة ، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها أن التطبيقات الإلكترونية مستخدمة بشكل قليل وغير فعال وذلك لعدم وجود بنية تحتية حديثة وموارد بشرية مؤهلة ، وأوصى الباحث بالتركيز على الوسائل الإلكترونية في التعاملات المصرفية والتجارية وتأهيل الكوادر البشرية ببرامج التدريب الداخلي والخارجي ونشر الوعي العام بأهمية هذه الوسائل وتطوير التشريعات التي تتماشى مع التطور التكنولوجي الحديث .

المبحث الأول : الإطار العام للبحث

1- المقدمة :

إن التطور التكنولوجي في جميع المجالات وخاصة المصرفية أوجب على هذا القطاع مواكبة هذا التطور بإدخال الوسائل الإلكترونية لتسهيل الخدمات المصرفية للزبائن ، ولكي تتمكن المصارف من القيام بدورها وتكييف برامجها بشكل يتلاءم مع التقدم الإلكتروني في جميع المجالات وخاصة في المعاملات المالية والتجارية العالمية والإقليمية فإنها مطالبة بتجديد دورها لتحقيق الأهداف والاستفادة من الفرص المتاحة لتعظيم إيراداتها .

إن التقدم الإلكتروني الهائل زاد بظهور شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في 1994م بما يعرف العمل المصرفي الإلكتروني يقوم بالمعالجة الإلكترونية للبيانات مما يوفر مزايا حيث انخفضت التكلفة بشكل كبير فمثلاً يقوم الصراف الآلي بعمل يعادل بشكل كبير الخدمات التقليدية ، كما إن استعمال المصرف المنزلي يوفر الوقت على المصرف والعميل وينجز العملية المصرفية المطلوبة بكفاءة، بالإضافة إلى تصميم تطبيقات مصرفية ملائمة مع احتياجات العملاء

إن المزايا المتعددة للعمل المصرفي باستخدام التطبيقات الإلكترونية تتضح في الحد من الاعتماد على العملات الورقية مما يضع حلول للمشاكل المصرفية وخاصة أزمة نقص السيولة الحالية، إلا أن هذا العمل المصرفي الإلكتروني تواجهه تحديات خاصة بأمن المعلومات والتي قد تؤدي إلى العبث في حسابات العملاء أو إجراء عمليات تحويل ودفع إلكترونية وهمية .

وأمام هذه التطورات السريعة التي فرضت وجودها في عالم المصارف، فقد كان من الضروري القيام بدراسات واسعة توضح دور هذه التطبيقات الإلكترونية ومدى تأثير السياسات الرقابية اللازمة عليها، خاصة بعد ظهور وسائل الدفع

الإلكترونية وأصبح تداولها يشكل وسيلة سهلة للمستهلك للشراء دون الحاجة لحمل النقود، حيث تعتبر الوسائل أكثر أمناً ولها مصداقية عالية أكبر من التعامل بالشيكات.

2- مشكلة البحث :

بالرغم من انتشار التطبيقات الإلكترونية الحديثة المصرفية في الكثير من الدول وخاصة العربية إلا أن المصارف الليبية قامت باعتماد القليل من التطبيقات الإلكترونية الحديثة وأكثر العمليات المصرفية مازالت تؤدى بشكل تقليدي مما أدى إلى ظهور كثير من المختنقات والمشاكل .

ويمكن طرح مشكلة البحث في السؤال التالي:

ما هي أسباب قيام النظام المصرفي الليبي بإدخال بعض التطبيقات الإلكترونية فقط دون غيرها وعدم تفعيلها بشكل يحقق السياسات والأهداف ؟ وهل ساهمت هذه التطبيقات في الحد من أزمة نقص السيولة ؟

3- أهميـة البحـث:

التعرف على وسائل الدفع الإلكترونية والمزايا التي تقدمها وخاصة في حل مشاكل السيولة ، ووضع البرامج الخاصة التي تقدم الأمن والسلامة للمصرف مما يؤدي إلى تحسين قدرته نحو تحقيق أهدافه ، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على تنمية الاقتصاد الوطني وزيادة عجلة التقدم ورفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، كما تبرز أهمية هذا البحث على المستوى التطبيقي من خلال مساهمة نتائجه في دعم قدرات الإدارة المصرفية في مواجهة التحديات والتغيرات السائدة في بيئة الأعمال المصرفية الإلكترونية، بالإضافة إلى ما يحققه من فوائد لعملاء المصرف من خلال ضبط أرصدة حساباتهم والمحافظة عليها.

4- أهـداف البحـث :

إن الهدف الرئيسي لهذا البحث يتمثل في محاولة الوقوف على **دور التطبيقات الالكترونية الحديثة للحد من أزمة نقص السيولة** ومن ثم تكمن الأهداف التفصيلية فيما يلي:

- الوقوف على التطبيقات الإلكترونية الحديثة وكيفية عملها .
- الوقوف على التحديات والمخاطر المحيطة ببيئة العمل المصرفي الإلكتروني.
- الوقوف على مفهوم السيولة وأسباب نقصها في المصارف الليبية .
- الوقوف على مساهمة التطبيقات الإلكترونية الحديثة في حل أزمة نقص السيولة .
- تقديم مجموعة من التوصيات وفقا لما سيتم التوصل إليه بالشكل الذي قد يسهم في تكوين فكرة واضحة عن كيفية الاستفادة **من دور التطبيقات الالكترونية الحديثة للحد من أزمة السيولة.**

5- فرضيـات البحث :

اعتمد الباحث في الإجابة علي مشكلة البحث وتحقيق أهدافه بالفرضيات التالية:

1- هناك بعض من التطبيقات الإلكترونية الحديثة التي تستخدمها المصارف الليبية وتقدم من خلالها خدمات مصرفية فاعلة للعملاء .

2- تساهم التطبيقات الإلكترونية الحديثة في حل المشاكل المصرفية وخاصة أزمة نقص السيولة.

3- تواجه التطبيقات الإلكترونية الحديثة مخاطر وتحديات عديدة في ليبيا تقلل من فاعليتها .

6- منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي الاستقرائي لتحقيق أهداف البحث واثبات الفرضيات أو نفيها وذلك من خلال الكتب والمراجع والمجلات المتخصصة ومواقع الإنترنت في هذا المجال، والحصول على المعلومات من الوثائق التي تصدرها المصارف أو تحتفظ بها ،ومن المقابلات الشخصية التي تمت مع رؤساء الأقسام والتي لها علاقة باستخدام التطبيقات الإلكترونية الحديثة بالمصارف الليبية وعن البرامج المستخدمة لحماية ومراقبة هذه الوسائل .

7- مجتمع وعينة البحث :

مجتمع البحث يتمثل في القطاع المصرفي الليبي وخاصة المصارف التجارية الليبية ، وعينة البحث ممثلة في الأقسام المصدرة والمستخدمة التطبيقات الإلكترونية الحديثة والجهات التي تقوم بالرقابة والحماية لهذه التطبيقات.

8- حدود البحث :

حدود موضوعية: دور التطبيقات الالكترونية الحديثة للحد من أزمة نقص السيولة

حدود علمية : كل الكتب والمجالات والدوريات المطبوعة والإلكترونية ، وكل المعلومات التي يمكن الحصول علي المختصين أو الموظفين ذوي العلاقة .

حدود وظيفية : كل المصارف التجارية الليبية .

حدود زمنية : خلال عام 2019 الذي تفاقمت فيه أزمة السيولة .

المبحث الثاني : التطبيقات الإلكترونية الحديثة

أولا: وسائل الدفع الإلكتروني

تطورت وسائل الدفع الالكتروني مع انتشار عمليات التجارة الالكترونية، ويقصد بالدفع الالكتروني على أنه مجموعة الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدره المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع (رأفت رضوان، 49 : 1999).

1- البطاقات المصرفية أو البطاقات البلاستيكية : وهي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو التلف (الشمري،. 2008)

2- بطاقات الدفع : تصدرها المصارف أو شركات التمويل الدولية بناءا على وجود أرصدة فعلية للعميل في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة له .

3- البطاقات الائتمانية : وهي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجاته مع دفع آجل لقيمتها، مع احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل نهاية كل شهر.

4- بطاقات الصرف الشهري : تختلف هذه البطاقات عن البطاقات الائتمانية كونها تسدد بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب .

تصدر البطاقات المصرفية من طرف مجوعة من المنظمات العالمية والمؤسسات المالية والتجارية نذكر منها:

- فيزاvisa international : تعد أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، يعود تاريخ إنشائها إلى عام 1958 عندما أصدر بنك أمريكا البطاقات الزرقاء والبيضاء والذهبية .

– ماستر كارد Master carde international : هي ثاني أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية.

–أمريكان إكسبرس American Express : هي من المؤسسات المالية الكبرى التي تصدر بطاقات ائتمانية مباشرة دون ترخيص إصدارها لأي مصرف، وأهم البطاقات الصادرة عنها:

*إكسبرس الخضراء : تمنح للعملاء ذوي القدرة المالية العالية .

*إكسبرس الذهبية : تمتاز بتسهيلات غير محددة السقف الائتماني، تمنح للعملاء ذوي القدرة المالية العالية .

*إكسبرس الماسية : تصدر لحامليها بعد التأكد من القدرة المالية، وليس بالضرورة أن يفتح حامليها حساب لديها .

*ديتر كلوب Diter Club: من مؤسسات البطاقات الائتمانية الرائدة عالميا، رغم صغر عدد حملة بطاقاتها، تصدر بطاقات متنوعة مثل :

*بطاقات الصرف المصرفي لكافة العملاء .

*بطاقات الأعمال التجارية لرجال الأعمال .

*بطاقات التعاون مع الشركات الكبرى مثل شركات الطيران .

5- النقود الالكترونية : بعد ظهور البطاقات المصرفية ظهرت " النقود الالكترونية " أو "النقود الرقمية " والتي هي عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات إلكترونية تخزن في مكان آمن على القرص الصلب لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل يعرف باسم المحفظة الالكترونية، ويمكن للعميل استخدام هذه المحفظة في القيام بعمليات البيع أو الشراء أو التحويل (Efrim Turban , et al ,2006: 279).

وعلى ذلك يمكن تجسيد النقد الالكتروني في صورتين :

- حامل النقد الالكتروني : يحتوي على احتياطي نقدي مخزن في البطاقة يسمح بإجراء الدفع للمشتريات الصغيرة .
- النقد الافتراضي : عبارة عن برنامج يسمح بإجراء الدفع عبر شبكات الانترنت .

6- الشيكات الالكترونية : وهو مثل الشيك التقليدي تعتمد فكرة الشيك الالكتروني على وجود وسيط لإتمام عملية التخليص والمتمثل في جهة التخليص (المصرف) الذي يشترك لديه البائع والمشتري من خلال فتح حساب جاري بالرصيد الخاص مع تحديد التوقيع الالكتروني لكل منهما وتسجيله في قاعدة البيانات لدى المصرف الالكتروني، (برهم ، 2005)،من المصارف التي تتبنى فكرة الشيكات الالكترونية بنك بوسطن، سيتي بنك .

7- **البطاقات الذكية** : مع التطورات التكنولوجية ظهرت البطاقات الذكية Smart Cards والتي هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم، العنوان، المصرف المصدر، أسلوب الصرف، المبلغ المنصرف وتاريخه، وتاريخ حياة العميل المصرفية ، (غنيم، 246: 2009).

إن هذا النوع من البطاقات الجديدة يسمح للعميل باختيار طريقة التعامل سواء كان ائتماني أو دفع فوري، وهو ما يجعلها بطاقة عالمية تستخدم على نطاق واسع في معظم الدول الأوروبية والأمريكية، ومن الأمثلة للبطاقات الذكية بطاقة المندكس "MondexCard" التي تم طرحها لعملاء المصارف وتوفر لهم العديد من المزايا نذكر منها (زين الدين، 2004):

- يمكن استخدامها كبطاقة ائتمانية أو بطاقة خصم فوري طبقا لرغبة العميل .
- سهولة إدارتها مصرفيا بحيث لا يمكن للعميل أن يستخدمها بقيمة أكثر من الرصيد المدون على الشريحة الالكترونية للبطاقة .
- أمان الاستخدام لوجود ضوابط أمنية محكمة في هذا النوع من البطاقات ذات الذاكرة الالكترونية .
- إمكانية التحويل من رصيد بطاقة إلى رصيد بطاقة أخرى من خلال آلات الصرف الذاتي أو أجهزة التليفون العادي أو المحمول .
- يمكن للعميل السحب من رصيد حسابه الجاري بالمصرف وإضافة القيمة إلى رصيد البطاقة من خلال آلات الصرف الذاتي أو أجهزة التليفون العادي أو المحمول .

8- الانترنت المصرفي :

يراد بهذا النظام هو تعامل العميل مباشرة مع حسابه من مكان تواجده وإجراء العديد من العمليات المصرفية الخاصة به عن طريق الانترنت، إذ أتاح انتشار استخدام الانترنت للبنوك التعامل مع العملاء من خلال خدمات المصرف المنزلي (Home Banking)، حيث يتم إنشاء مقر لها عبر الانترنت بدلا من المقر العقاري،ومن ثم يسهل على العميل التعامل مع المصرف عبر الانترنت وهو في منزله ، ويمكنه محاورة موظف المصرف على شاشة الكمبيوتر،ويتم إجراء كافة العمليات المصرفية بسهوله ودون بذل جهد أو وقت، وتتولى أجهزة هذه العمليات التي تتم عن بعد بتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم ، وتتولى المصارف بصفة أساسية، عبء القيام بهذه المهمة، بالإضافة إلى منشآت أخرى يتم إنشائها لهذا الغرض، لذا لجأت المصارف في الآونة الأخيرة إلى تقديم خدمات مصرفية عن طريق شبكة الانترنت نظرا لقلة تكلفتها ، (الصيرفي، 218: 2005).

مزايا وسائل الدفع الالكتروني ، (شبيب البوسعيدي، 2010:132، وجمال نادر، 43 : 2005):

❑ بالنسبة لحاملها : تحقق وسائل الدفع الالكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترت محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة .

❑ بالنسبة للتاجر : تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون العملاء طالما أن العبء يقع على عاتق المصرف والشركات المصدرة .

❑ بالنسبة لمصدرها : تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية، فقد حقق City Bank أرباح من حملة البطاقات الائتمانية عام 1991 بلغت مليار دولار ، (طه ، 2000).

عيوب وسائل الدفع الالكتروني ، (شبيب البوسعيدي، 2010:132، وجمال نادر، 43 : 2005):

❑ بالنسبة لحاملها : من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل في الدول المتقدمة زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء .

❑ بالنسبة للتاجر : إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل المصرف يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري ، (طربيه، 2001).

❑ بالنسبة لمصدرها : أهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل المصرف المصدر نفقات ضياعها .

ثانيا: الخدمات المصرفية الالكترونية

1- الصرافة الالكترونية من خلال الصرافات الالكترونية :

من وسائل الصرافة الالكترونية أجهزة الصرف الآلي التي تؤدي دورا هاما في توزيع المنتجات المصرفية وتتمثل فيما يلي:

أ- الموزع الآلي للأوراق:

هو آلة أوتوماتيكية تسمح للعميل عن طريق بطاقة الكترونية بسحب مبلغ من المال دون حاجة اللجوء إلى المصرف .

ب- الشباك الآلي للوراق :

هو أيضا آلة أوتوماتيكية أكثر تعقيدا وتنوعا، فبالإضافة إلى خدمة السحب النقدي تقدم خدمات أخرى كقبول الودائع، طلب صك، عمليات التحويل من حساب إلى آخر ، وكل ذلك والشبابيك الأوتوماتيكية للأوراق متصلة بالحاسوب الرئيسي للبنك .

ج- نهائي نقطة البيع الالكترونية:

تسمح هذه التقنية بخصم قيمة مشتريات العميل من رصيده الخاص بعد أن يمرر موظف نقطة البيع البطاقة الائتمانية على القارئ الالكتروني الموصول مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك بإدخال الرقم السري للعميل (code pin) أين تخصم القيمة من رصيده وتضاف إلى رصيد المتجر إلكترونيا .

2- خدمة الصرافة الالكترونية عبر الهاتف " الهاتف المصرفي " Phone Bank "

مع تطور الخدمات المصرفية على مستوى العالم أنشأت المصارف خدمة " الهاتف المصرفي " لتسهيل إدارة العملاء لعملياتهم المصرفية وتفادي المصارف طوابير العملاء للاستفسار عن حساباتهم وتستمر هذه الخدمة 24 ساعة يوميا (بما فيها الإجازات والعطلات الرسمية)، تقدم هذه الخدمة بالاعتماد على شبكة الانترنت المرتبطة بفروع

المصرف أين تمكن العميل من الحصول على خدمات محددة، فقط بإدخال الرقم السري الخاص ، (احمد المبيضين، 138: 2010).

3- أوامر الدفع المصرفية الالكترونية وخدمات المقاصة الالكترونية :

تأسست خدمات المقاصة الالكترونية عام 1960 "BankerAutomated Clearing Services" ويتم من خلالها تحويل النقود من حسابات العملاء إلى حسابات أشخاص أو هيئات أخرى في أي فرع ولأي مصرف في دولة أخرى كدفع المرتبات الشهرية من حساب صاحب العمل إلى حساب الموظفين، أو دفع المعاشات الشهرية من حساب هيئة التأمين والمعاشات إلى المستفيدين، أو دفع التزامات دورية من حساب العميل إلى مصلحة الكهرباء، الغاز...، (موسى، 2002).

كما يتم تسوية المدفوعات المصرفية عن طريق نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي (RTGS)"Real Time Settlement System" ضمن خدمات المقاصة الالكترونية ويتيح هذا النظام بطريقة الكترونية آمنة نقل وتحويل مبالغ مالية من حساب مصرفي إلى آخر بسهولة حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم وبنفس قيمة اليوم دون إلغاء أو تأخير .

ثالثا: مخاطر وتحديات العمليات المصرفية الإلكترونية :-

في إطار تنفيذ العمليات المصرفية الإلكترونية وما يرافقها من تغييرات في بيئة الأعمال نشأت العديد من المخاطر مقارنة بالمخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي التقليدي، إن تلك المخاطر قد تزداد أو تقل في ضوء ما يتوفر من إمكانات حول سرعة اكتشافها والسيطرة عليها وتطرح هذه المتغيرات أمام المؤسسات المالية مشكلات تتمثل في كيفية التعرف على المخاطر وإدارتها، لذلك فإن عرض المخاطر يعد أمراً ضرورياً لتحليلها والوقوف على أبعادها كما يلي:-

1. مخاطر خرق أنظمة الأمان والحماية :-

تتميز عمليات الدفع الإلكترونية بإمكانية اختراقها من قبل القراصنة Hackers لشبكة المعلومات، إلا أن التطوير يقدم كل يوم حلولاً للسيطرة على مثل تلك المخاطر بدءاً من استعمال كلمة السر password إلى الرقم الشخصي pin number إلى برامج مؤمنة secure إلى حوائط نارية firewall، (الغندور، 2003) .

2. مخاطر التشغيل:-

تنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم توفر وسائل التأمين الكافية للنظم أو عدم تصميمها أو إنجازها أو نتيجة خطأ معلومات، أو خطأ في تشغيل البرمجيات (الشمري، العبد اللات، 2008)، ويمكن أن تتمثل في الآتي :-

- عدم التأمين الكافي للنظم
- عدم ملائمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة
- إساءة الاستخدام من قبل العملاء.

3. مخاطر التعرض Risk Exposures :-

وهي المخاطر التي تنتج بسبب إخفاق بعض الأنظمة في تحقيق الرقابة على كافة المراحل التي تمر بها العمليات المصرفية الإلكترونية، وضمان عدم إجراء تعديلات على رسائل العملاء أثناء انتقالها عبر القنوات الإلكترونية، وضمان المحافظة على سرية المعاملات (الشوره، 2008) .

4- صور الاعتداء على النقود الالكترونية

- إساءة استعمال النقود الالكترونية من قبل حامل البطاقة
- إساءة استعمال النقود الالكترونية من قبل الغير

5- وسائل حماية النقود الالكترونية من الاعتداء عليها

- تأمين البيانات
- شهادات التوثيق

6- الرقابة على أدوات الدفع الإلكترونية

تبدأ عملية الرقابة عادة من خلال وضع الأسس والضوابط والقواعد اللازمة لمتابعة الأعمال بدءاً من مرحلة إصدار أداة الدفع ومروراً بمرحلة التشغيل وانتهاءً بتسوية العلاقة مع العميل .

المبحث الثالث : السيولة (المفاهيم – الأسباب)

يشهد القطاع المصرفي خلال السنوات الماضية أزمة سيولة وقلة تداوله ، حيث تقلصت نسبة السيولة لدى المصارف بشكل ملحوظ و نظراً لتراجع حركة الإيداعات من قبل المودعين أصبحت المصارف لا تستطيع الوفاء بشيكات العملاء الصغيرة المسحوبة عليها .

لم تكن أزمة نقص السيولة هذه بمستبعده جراء الاضطراب الحاصل في ليبيا نتيجة الوضع الأمني الذي أثر علي إنتاج النفط الذي يمثل المصدر الوحيد لدعم الميزانية العامة في ليبيا وقد اثر هذا بدوره على الوضع الاقتصادي بشكل عام نظراً لما تعيشه البلاد من وضع متدهور من الناحية الأمنية والسياسية.

فمن واقع المتغيرات والأحداث المتوالية التي شهدنها الساحة الليبية خلال الفترة الماضية أوفي الآونة الأخيرة والتي ألقت بظلالها على مختلف الجوانب وبالتحديد الجانب الاقتصادي نستطيع أن نوجز بعض الأسباب التي ساهمت في خلق تلك الأزمة أو كان لها أثر فيها بشكل مباشر أو غير مباشر.

إن النظام المصرفي في البلاد يعاني من عدم توفر السيولة، وهي تعد من أخطر أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف، والتي يمكن أن تنتهي به إلى الإفلاس في حالة تعرضه لأزمة سيولة شديدة وتشير الحقائق إلى أن المصارف تعاني مشاكل كثيرة حالت دون القيام بدورها .

وتؤكد الإحصاءات أن القطاع المصرفي الليبي كان الأكثر تضرراً من الأزمة التي تمر بها البلاد، حيث خسرت المصارف جزءاً كبيراً من رأس مالها وأرباحها وزبائنها، وأدى ذلك إلى انخفاض احتياط المصرف المركزي من العملات الأجنبية نتيجة لتوقف إنتاج النفط وانخفاض أسعاره عالميا، وانتعاش السوق السوداء، وتدهور سعر صرف

الدينار الليبي وتعاني المصارف مشكلة في هيكلة المصارف والتعظيم الإداري، وتعاني أيضا مخاطر أخر منها خطر السوق، و سعر الفائدة، و أسعار الصرف، و نقص السيولة ، إلى جانب المخاطر المتعلقة بسمعة المصارف.

وتعرف إدارة السيولة من التحديات المستمرة التي تواجهها المصارف التجارية، فعدم توفر سيولة في المصارف يعتبر من الأسباب التي تقود إلى إفلاس وفشل المصارف التجاري.

ومن جهة أخرى فان الاحتفاظ بسيولة مرتفعة تزيد عن الحاجة الفعلية للمصارف التجاري ، أي أن تجميد الأموال كان بالإمكان توظيفها في مجالات تؤدي إلى حصول المصرف على أرباح إضافية ، وعلى هذا الأساس فإن كلتا الحالتين لا تعبران عن الأسلوب الرشيد في إدارة سيولة تتميز بالكفاءة والفاعلية ، ومن هذا المنطلق تم اختيار موضوع السيولة في المصارف التجارية الليبية لكونها موضوعاً مهماً جديراً بالدراسة والتحليل .

أن المصارف تعاني من مشكلتين أساسيتين هما نقص السيولة ، وعدم استقرار في الوضع الأمني والسياسي ، لذلك فان هدف هذه الدراسة هو التعرف على أسباب نقص السيولة عند المصارف التجارية الليبية ، وعلاقتها بالوضع الاقتصادي والأمني في البلاد باستخدام التطبيقات الالكترونية الحديثة .

1- مفهوم السيولة :

إن مفهوم السيولة بالنسبة للبنك، يعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته حال الأجل، و ذلك من خلال أرصدته النقدية السائلة المحتفظ بها ، أو من خلال تحويل ما لديه من أصول أخرى إلى نقود سائلة دون تحمله خسارة ، فالسيولة النقدية إذا، تستخدم خاصة لمواجهة طلبات المودعين عند رغبتهم في سحب ودائعهم ، و من تم يمكن التمييز بين مفهومين للسيولة هما :

- السيولة الجاهزة أو الحاضرة : و التي تتكون من الأرصدة النقدية الموجودة التي يحتفظ به المصرف في خزائنه، أو الرصيد النقدي لدى المصرف المركزي ،أو الأرصدة النقدية لدى المصارف الأخرى في الداخل والخارج.

- السيولة شبه النقدية أو شبه السائلة: و تشمل جملة من الأصول يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة و سهولة منها: سندات الخزينة و الأوراق التجارية المخصومة و التي يمكن إعادة خصمها لدى المصرف المركزي .

وتعتبر السيولة المصرفية ضرورية لمقابلة احتياجات الأموال وأي تقلبات قد تحدث سواء كانت متوقعة وغير متوقعة ، فهي تمثل قدرة المصرف علي الوفاء بالتزاماته وتغطية زيادات التمويل في القروض والاستثمار.

ويمكن تعريف السيولة بمقدار النقود السائلة أو الأصول القابلة للتحويل بسرعة إلى نقود، فالسيولة تنحصر في القدرة على الاستجابة لطلبات سحب الأموال على المدى القصير من الأطراف المتعاملة (مقترضين أو مودعين).

أما لجنة بازل فقد عرفت السيولة بأنها القدرة على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالالتزامات عند مواعيد استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة

كما عرفها بنك جمايكا بأنها توفير الأموال للوفاء بجميع التزامات التدفقات النقدية الخارجة عند تاريخ استحقاقها ، وهذه الالتزامات يتم الوفاء بها من خلال التدفقات النقدية الداخلة ، على أن تستكمل من حيث إن الأصول قابلة للتحويل بسهولة إلى نقد، أو من خلال قدرة المؤسسة المالية علي الاقتراض .

ما يلاحظ علي هذا التعريف هو أنه تناول ثلاث طرق لتوفير السيولة للمصارف ، تتجلي في تدفقات النقدية الداخلة ، قابلية الأصول للتحويل إلى نقد بسهولة ، والقدرة علي الاقتراض .

إن أزمة نقص السيولة أسبابها ناجمة عن السحب المفاجئ على الودائع، وغيرها من التزامات المصرف، الأمر الذي يجعل المصرف مضطرا للبيع في فترة قصيرة، وبأسعار قليلة، لمواجهة السحب المفاجئ (الغافود و امزيكا ، 2016:19).

فالسيولة تعني قدرة المصرف علي مقابلة التزاماته بصورة أساسية وتلبية طلبات المودعين للسحب منال ودائع وطلبات التمويل، وهي تساعد المصرف علي تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة نقصها وبالتالي عدم لجوءه إلى تصفية بعض أصوله ، وبذلك يمكن القول بأن السيولة المناسبة تمثل عنصر الحماية والأمان بالنسبة للمصرف، ويمكن النظر إلى السيولة من خلال مفهومين هما ،(أحمد ، 2013: 16):

1. المفهوم الكمي: والذي يعرف السيولة بأنها كمية الأصول الممكن تحويلها إلى نقد في وقت ما، واستناداً إلى هذا المفهوم، تقوم السيولة من خلال موازنة الأصول الممكن تحويلها إلى نقد بالاحتياجات السائلة للمصرف.
2. مفهوم التدفق :ويعرف السيولة على أنها كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد، مضافا إليها ما يمكن الحصول عليه من الأسواق المالية، ومن تسديد العملاء لالتزاماتهما تجاه المصرف.

وعموما، يمكن إيجاز عنصر السيولة في :

أ- سهولة تحويل الأصل إلى نقد سائل بسرعة.

ب- عدم التعرض لخسائر التحويل قدر المستطاع.

فإنّ الجارية والودائع و التوفير في المصارف التجارية ، تمثل الجزء الأعظم من إجمالي الودائع، و هي عبارة عن ودائع تحت الطلب، أي إنّ المصرف لا يستطيع أن يتوانى لحظة للاستجابة لطلب زبائنه، كما أنّه لا يمكن له أن يتأخر في صرف قيمة القرض إذا ما توافرت الشروط، وبالتالي فإنّ مشكلة الإدارة في المصارف التجارية هي في الاحتفاظ بقدر ملائم دائماً من الأصول السائلة لمواجهة طلبات العملاء.

ويعنى مصطلح السيولة في الإدارة المالية بمدى المقدرة على سداد الالتزامات في الوقت المناسب ويشتق من بعض المصطلحات الأخرى على سبيل المثال:

- الأصول السائلة : وتعنى الأموال النقدية أو شبه النقدية .
- الأصول السائلة السريعة : وتعنى الأموال النقدية سريعة التحول إلى نقدية.
- الأصول النقدية : مثل النقدية بالخزينة ، ولدى المصارف الحرة التي يمكن التصرف فيها.
- نسبة السيولة : وتشير إلى مقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها القصيرة بيسر .

وتعنى أزمة نقص السيولة في ضوء المفاهيم السابقة: عدم المقدرة على سداد الالتزامات ، وتوفير الضروريات والحاجيات لاستمرار النشاط في المواعيد المناسبة.

ويمكن قياس سيولة المصرف التجاري في فترة زمنية معينة على ثلاث مستويات مختلفة تتدرج في درجة شمولها وتتفاوت تدريجيا في مدلول السيولة وتوسيع عناصرها من مستوى لآخر، وهذه المستويات تتمثل في ثلاث نسب هي: نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة العامة.

2- أسباب نقص السيولة في المصارف الليبية ، (الغافود و امزيكا ، 2016:19):

- تدهور الوضع السياسي والأمني في البلاد، والانفصال التام بين المنطقتين الشرقية والغربية.
- إغلاق حقول وموانئ نفطية منذ 2013، في وقت يعتمد المصرف فيه على إيرادات النفط بنسبة تصل إلى 90.% .وهذا يعني تقلص عوائد الخزينة من العملات الصعبة، وتراجع قيمة وحجم الصادرات ، وهذا يؤثر على الإنفاق العام في جوانبه الإدارية التسرية، والتنموية، يؤثر على مجمل الاقتصاد بحكم أن القطاع النفطي هو قائد الاقتصاد الليبي.
- انقسام المصرف المركزي بين الشرق والغرب ساهم بشكل كبير في الأزمة وخصوصا بعدما تم إيقاف عمليات المقاصة بينهم وقيام المصرف المركزي البيضاء بإصدار عملة جديدة وعدم قبولها من قبل المصرف المركزي طرابلس .
- سحب رجال الأعمال والتجار أموالهم من المصارف ،وذلك لعدم ثقتهم في المصارف وتردي الوضع الامنى أدى بهم للمسارعة في سحبهم أموالهم ومدخراتهم من المصارف. لذلك نجد أكثر من 23.8 مليار دينار تتحرك خارج القطاع المصرفي.
- غياب الثقة بين العملاء و المصارف فأصبح العملاء يفضلون تخزين كميات كبيرة من أموال لديهم عوضا عن إيداعها في المصارف وخاصة رجال الأعمال وغيرهم ممن يتعاملون بمبالغ نقدية كبيرة لأنهم في حال إيداعها لا يمكنهم سحبها.
- زيادة مرتبات العاملين في كل القطاعات في سنة 2011 بدون دراسة ، كانت هذه المرتبات بمبالغ كبيرة وفي الوقت نفسه كانت كل المرتبات والمعاملات المصرفية تسحب نقدا وليس بوسائل دفع أخرى.
- زيادة بند المرتبات إذ أصبح بند المرتبات في الميزانية 27 مليار سنة 2014 وبينما كان في 2013 20 مليار ، وهذه المبالغ تُدفع عن طريق المصارف.
- انعدام السرية في المصارف وكشف حسابات العملاء و رجال الأعمال مما دفعهم إلى سحب حساباتهم.
- ضعف البنية التحتية مما يعيق تفعيل منظومة الاقتصاد الرقمي والوسائل الإلكترونية الحديثة، والتي يتيح العديد من الخدمات التي من شأنها أن تجعل التعامل النقدي محدودا وتفتح عمليات الشراء بالبطاقات الإلكترونية.
- انتشار الفساد الأخلاقي والمالي و الاقتصادي والسياسي بين المسؤلين و رجال الأعمال وقد شمل هذا الفساد موظفي المصارف .

3- أهمية السيولة :

تبرز أهمية السيولة للمصارف التجارية بشكل كبير في مجال مواجهة السحوبات المستمرة من الودائع، لكي تتمكن المصارف من إشباع حاجات المجتمع من التسهيلات الائتمانية بحيث يمكنها من تقديم خدمات مالية ومصرفية نوعية متميزة ومستمرة. وتظهر أهمية السيولة من خلال المتغيرات التي تؤثر فيها وهي، (الصيرفي، 2013: 37) :

- طبيعة وتركيبة الموجودات السائلة.
- مواعيد الاستحقاق من أقساط القروض المقدمة من قبل المصرف لزبائنه.

ولذلك فإن أحد أهم مهام المصرف قياس احتياجاته من السيولة وتلبيتها ، وأن هذه الاحتياجات يجب أن تكون معروفة بصورة ديناميكية، لأنها ربما تكون مؤذية إذا امتلك المصرف عدداً كبيراً من مصادر السيولة ذات الأرباح متدنية العائد بالنسبة إلى احتياجاته لهذه السيولة، ومن ناحية أخرى فإن السيولة القليلة جدا ربما تؤدي إلى مشكلات كبيرة وربما تؤدي إلى فشل المصرف .

إن أهمية السيولة تنبع من قرار كيفية استثمار الودائع بأشكالها المختلفة، ومن قرار تمويل هذه الودائع فمن المعروف أن أغلب مطالب المصارف التجارية تكون مستحقة السداد عند الطلب ، لذلك على إدارة المصرف أن تكون حذرة في اختيار الموجودات في حالة استثمار الودائع، حيث كلما كانت الموجودات أقرب إلى السيولة، كان من السهل على إدارة المصرف أنتواجه عمليات السحب المفاجئة في حالة قرارات التمويل لهذه الودائع في صورة نقدية، وبالتالي إمكانية تلبية طلبات العملاء في الوقت المناسب، ومن ناحية أخرى، كلما كانت موجودات المصرف تتصف بالسيولة قلت إيرادات المصرف، مما يؤدي إلى حالة عدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .

4- أهداف السيولة في المصارف :

تلتقي السيولة في كل منظمات الأعمال بنفس الأهداف إلا أنها في المصارف بغض النظر عن نوعها و حجمها ، فهي تمثل العصب الذي تعيش عليه المصارف لذا فان لهذه الأهمية أهدافا موضوعة للاستفادة من السيولة و المحافظة علي تدفقها بالشكل الصحيح والذي يضمن عدم نقصها وتهدف إلى ما يلي :-

- المحافظة على استمرار المصرف في أداء وظيفته على أحسن وجه، وإبعاد مخاطر العسر المالي عنه
- تهدف السيولة إلى مواجهة إبراء الذمم في تاريخ استحقاقها مما له الأثر الكبير في دعم ثقة المودعين والدائنين .
- إذا تمت إدارته السيولة بشكل جيد تكون مؤشر إيجابيا لكل من الإدارة والمودعين وحتى المصارف المحلية .
- توفير السيولة تحمي الأصول المصرف من عملية البيع الاضطراري عند الحاجة؛ لأن ذلك يعرض المصرف لمخاطر كبيرة على المدى الطويل .
- التأكد من مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، في وقت الطلب عليها من قبل عملائه .
- تجنب المصرف اللجوء للبنك المركزي والمصارف الأخرى للاقتراض بشروط قد تكون صعبة أو حتى مجحفة و قد تحدث خسائر للبنك .

5 -أساليب توفير السيولة :

يمكن للمصارف أن تتبع الأساليب التالية لتوفير السيولة اللازمة وهي(الغندور ، 2003:63):

- جذب أكبر حجم ممكن من الودائع الجديدة خاصة الودائع المستقرة وشبه المستقرة (طويلة الأجل) فكلما كانت الودائع طويلة الأجل كانت أفضل للبنك .

كيف يستقطب المصرف الودائع ؟

تشكل الودائع بمختلف أنواعها مع رأس المال واحتياطيات المصارف النشاط الاقتصادي ،أي أن الودائع بمختلف أنواعها هي المصدر الرئيسي لأموال المصارف التجارية ، هذا يعني أن قدرة المصارف على منح القروض و والتسهيلات الائتمانية تتناسب طردياً مع حجم هذه الودائع .

وهناك عوامل كثيرة لجذب الودائع منها ما هو ذو علاقة بالمصرف وأخرى بالعميل المتوقع ووسائل تلبية حاجاته ومواجهة رغباته، ومنها ما هو ذو علاقة بالبيئة المحيطة.

فعلى سبيل المثال ، موقع المصرف، الانتشار المصرفي، الفائدة، الجوائز، مستوى الخدمة التي يقدمها المصرف، الدعاية، مستوى الوعي المصرفي، مدى الثقة والولاء بين العملاء والمصرف، هذا إضافة للعديد من العوامل التي هي دائما بحاجة للاستكشاف والتحليل آخذين بعين الاعتبار أن هذه العوامل تحظى بأولويات وأهمية مختلفة من وقت لآخر باختلاف التطور المصرفي، تطور الحاجات، واختلاف نظرة العميل.

- إيجاد توازن فيما بين القروض الجديدة والودائع الجديدة بمعنى مراعاة معادلة السيولة من خلال المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة (الودائع) والتدفقات النقدية الخارجة (القروض الجديدة)،فإذا كان مجموع التدفقات الداخلة أكبر من مجموع التدفقات الخارجة فهذا يعني إن هناك انحرافا ايجابيا (أي سيولة مرتفعة)، والعكس صحيح .

– القروض القابلة للسداد: بمعني أن يحاول المصرف تحصيل الديون وجمعها من العملاء وهناك نوعان من الديون .

- ديون مستحقة ولم تدفع بعد ويوجد رغبة للمدين بالسداد لكنه تأخر في ذلك .
- ديون مستحقة ولم تدفع بعد ولا يوجد لدى المدين مقدرة على السداد وهذه أحيانا تصل إلى درجة ما يسمى بالديون المعدومة .

– بيع الأصول :إذا حصل لدى المصرف سحوبات مفاجئة كبيرة (غير عادية) ونقص في السيولة وفشل المصرف في استخدام الطرق الثلاثة فسيلجأ لهذه الطريقة تعد خطرة لما يترتب عليها من خسائر فادحة تلحق المصرف وتجعله يلجا إلى أسوا الاحتمالات إلى بيع بعضاً من أصوله.

– الاقتراض: تلجأ المصارف التجارية للاقتراض لمقابلة نقص السيولة لديها ومصادر الاقتراض التي تلجأ إليها المصارف هي إما المصارف والمؤسسات المالية أو المصرف المركزي وهذا غالبا ما يكون لفترة قصيرة، وذلك بسبب حصول سحوبات مفاجئة تضطر المصارف بسببها للاقتراض.

6– مكونات السيولة المصرفية:

يمكن تقسيم السيولة المصرفية إلى جزأين رئيسين:

أولا :الاحتياطيات الأولية:

هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف دون أن يكسب منها عائدا، وتتألف هذه الاحتياطيات على مستوى المصرف من أربعة مكونات هي،(قطقجر ،2010:49):

1-**النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق:** ويشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والرصيد الذهبي.

2- الودائع النقدية لدى المصرف المركزي:

تلزم التشريعات الحديثة المصرف التجاري بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى المصرف المركزي.

3- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى:

وهي الأموال التي يودعها المصرف لدى المصارف الأخرى ويتوجب على المصارف أن تحتفظ باحتياطيات مباشرة أو غير مباشرة في مصارف أخرى وأن المصارف الأخرى تقوم بتعويض المصارف التي تضع الودائع لديها من خلال تقديم خدمات مختلفة مثل المشاركة في منح القروض والتعاملات الدولية.

4- **الصكوك تحت التحصيل:** وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى، والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن.

5- الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج:

تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج الدولة ،بما لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية، من مجموع قيم الاعتمادات المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى.

ثانيا : الاحتياطيات الثانوية:

الاحتياطيات الثانوية هي عبارة عن موجودات سائلة تدر لها عائدا، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة منها، إنها تسهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية ،وكذلك تسهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف، (زين الدين،2004).

والاحتياطيات الثانوية تتكون من جزأين ،الأول محدد قانونا ،ويسمى بالاحتياطيات القانونية، والذي يأخذ شكل جوالات الخزينة وسندات الحكومة ،ويظهر هذا الجزء واضحا عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة ،أما الجزء الثاني من الاحتياطيات الثانوية، فيكون محددا بحسب سياسة المصرف التجاري نفسه ،أي إنها تعتبر بمثابة ادخار يستخدم عند الحاجة إليه،كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطيات أولية،أو تحويل جزء من الأخيرة إليه. وإنا لغاية من الاحتياطي الثانوي تحقق ما يلي:

أ .توفير السيولة الموسمية.

ب .الزيادة غير المتوقعة في الطلب على القروض.

ج .التطورات غير العادية في السوق ذات العمق البسيط.

والغاية من هذه أيضا الاحتياطيات هو تحقيق الدخل بالدرجة الأولى ،والسيولة بالدرجة الثانية، ويتكون هذا من الأوراق المالية المتوسطة وطويلة الأجل ،ونتيجة لذلك يكون تحويل الموجودات إما اختياريًا وإما إجباريًا، فالتحويلات غير الاختيارية هي التي تتم دون خيار من المصرف مثل تسديد العملاء قروضهم وفوائد الأوراق المالية واستحقاقها (عقل، 161:2006).

المبحث الرابع : مساهمة التطبيقات الالكترونية الحديثة الحد من أزمة نقص السيولة:

إن الدول المتقدمة والتي تنعم باستقرار أمني وسياسي لجأت إلى إدخال الوسائل الإلكترونية غي العمل المصرفي لتقليل الاعتماد على العملات الورقية فهذه بعض الإحصائيات :

– انخفض الاعتماد في أمريكا على العملة الورقية إلى أقل من 50%

– السويد تصل التعاملات الإلكترونية فيها إلى 50% وتهدف خلال 5 سنوات قادمة إلى التخلص من العملة الورقية

– الهند يصل الاعتماد على وسائل الدفع الإلكتروني إلى أكثر من 35%

– اليابان أغلب التعاملات تتم بطريقة إلكترونية الاعتماد على العملة الورقية قليل جدا

– الصين يصل التعامل الإلكتروني فيها إلى أكثر من 40% (الغندور، 2003) .

من خلال ما سبق نخلص إلى أن أهم ما توفره الطريقة الحديثة في الاستفادة من الخدمات المصرفية هو:

- اختصار الوقت والجهد والمال بالنسبة للعميل.
- خفض تكاليف العمل وزيادة أرباح المصرف.

وقد أدى ذلك إلى استغناء معظم المصارف عن النظام الورقي مقابل استخدامها للنظام الإلكتروني للتعامل مع عملائها ومحاولة ابتكار وسائل دفع جديدة تتلاءم مع التطور التكنولوجي في مجال الأعمال الإلكترونية.

تستخدم المصارف الإلكترونية البريد الإلكتروني وبروتكول التبادل الإلكتروني للبيانات EDI و (www)، والمشاركة في المعلومات وإرسال الرسائل الفورية في العمليات المصرفية المختلفة من أجل تقديم خدمات مصرفية حديثة من حيث السرعة والسهولة وهذا ما يجعلها تستقطب عددا أكبر من العملاء وبالتالي تحل محل المصارف التقليدية ،ومن بين الخدمات التي تقدمها هذه المصارف ما يلي، (النجار،2000):

–توفير المعلومات الفورية للمتعاملين عن طريق قاعدة بيانات.

–بيع الخدمات المصرفية فوريا يحل محل الخدمات التقليدية بنسبة 60% بالمصرف.

–توفير مجتمع معلومات يحقق الشفافية والمعرفة ويقضي على الغش والسرقة.

–توفير معلومات للمستثمرين وللمقترضين والمودعين لتحسين القرارات وترشيدها.

–سهولة تبادل المعرفة المصرفية بين المصارف المحلية والدولية.

من خلال ما سبق نستخلص أن المصارف الإلكترونية استطاعت أن تحسن في العمليات المصرفية الإلكترونية وفي الخدمات والمنتجات المصرفية في الوقت نفسه، وقد أدى ذلك إلى :

– تقليل المخاطر التي تنجر وراء العمليات المصرفية.

– الإسراع في عمليات التسويات المالية.

– تحقيق رقابة مصرفية فعالة.

الوسائل الإلكترونية والحد من إصدار عملة جديدة :

إن السيولة لا يقتصر على النقود الورقية و المعدنية على الرغم من أنه الشكل الأساسي، وإنما هناك وسائل دفع أخرى يتم اللجوء إليها في تسوية العمليات التجارية سواء المحلية أو الدولية، ففي التجارة المحلية نجد مثلاً السندات التجارية

بأنواعها – الشيكات، وفي التجارة الدولية هناك مثلا الاعتمادات المستندية– الحوالات المصرفية، وكل هذه العمليات تعتبر من وسائل الدفع التجارية، ومع التطور الذي حصل في العمليات المصرفية نشأت وسائل دفع حديثة مثل (البطاقات مسبقة الدفع – بطاقات الائتمان – البطاقات الذكية – الإنترنت المصرفي)

يمكن لوسائل الدفع الحديثة أن تحد من اللجوء إلى الإصدار النقدي الورقي، كما يمكن اللجوء إليها لزيادة الكتلة النقدية من دون إصدار عملة جديدة، الأمر الذي يمكن السلطات النقدية من التحكم بالسيولة في السوق حسب الحاجة وخاصة في الأزمات، فعند حدوث أي ظروف استثنائية، فلن يضطر العملاء لسحب أموالهم ما داموا يستطيعون سداد مشترياتهم بواسطة هذه البطاقات، إن استخدام وسائل دفع حديثة يحتاج إلى ثقافة مصرفية و درجة عالية من الوعي تنشأ تدريجياً لدى مستخدم وسيلة الدفع ، إضافة إلى مؤسسات مصرفية منضبطة ومسؤولة، كما يرتبط

تعزيز فاعلية اعتماد الأجهزة المصرفية للأنماط الإلكترونية في تعاملاتها بمدى ثقة العملاء في ضمان ودائعهم النقدية واكتساب سيولتها الكاملة في اللحظة التي يرغبون فيها، وقد أثبتت الأزمة المالية التي شهدها الجهاز المصرفي الليبي عدم قدرته على الإيفاء بمطالب العملاء في سحب ودائعهم، وفشله في توفير القدر المناسب للسيولة. هذا بالتأكيد يتطلب من المصارف التجارية بذل جهود كبيرة لاستعادة ثقة العملاء بالقنوات الإلكترونية والانطلاق بحملات تسويقية تهدف إلى زيادة الوعي المصرفي بالخدمات التي تقدمها والتأكيد من خلالها على السيولة التامة التي يتمتع بها هذا التداول بالإضافة إلى السرية والأمان وتشجيعهم على استخدام القنوات الإلكترونية من خلال حصولهم على العديد من الخدمات الجديدة مثل الإيداع والنقد وإصدار الصكوك والشيكات وتشجيع العملاء للتعامل بها وتقديم حوافز ومكافآت للمتعاملين بها.

استخدام الصرافة الالكترونية في تشغيل تعاملات المصارف الإلكترونية واستبدالها بأنماط العمل المصرفي التقليدي لتعزيز قدراتها في تقديم خدمة مصرفية ذات جودة عالية وحثها علي التنافس في الساحة المحلية والدولية من خلال توظيف وسائط الاتصال الحديثة بهدف تعزيز حصتها في السوق المصرفية وبالتالي خفض التكاليف من خلال تجاوز قيدي الزمان والمكان في تعاملاتها.

تتميز الصرافة الالكترونية أنها متى تم اعتمادها من المؤسسات المصرفية الليبية ستوفر خيارات أوسع في اختيار الخدمات ونوعيتها وبتكاليف أقل من الوسائل التقليدية وبذلك تخفف على المصرف المركزي أعباء طبع وحدات نقدية جديدة أو إصدار نقدي جديد ،إلا أن الصرافة إلكترونية مرتبطة بتوفر البنية التحتية التقنية الملائمة ضمن إطار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات،وإن استخدام هذه الوسائل سينعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي وسيخفض حاجة الاقتصاد إلى كميات جديدة من النقود الورقية والمعدنية، كما أنه يخلق فرص عمل جديدة في مختلف القطاعات المرتبطة بوسائل الدفع الحديثة .

المبحث الخامس :النتائج والتوصيات

أولا :النتائج

- إن حجم السيولة النقدية يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في مستوى النشاط الاقتصادي من جهة وفي التضخم من جهة ثانية، حيث إن زيادة الإصدار النقدي دون وجود مقابل مادي له من السلع والخدمات يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي زيادة التضخم، وبالعكس إذا كانت السيولة النقدية أقل من حاجة النشاط الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى انكماش هذا النشاط .
- عدم وجود تطوير مستمر للتطبيقات الالكترونية المصرفية الحديثة في ليبيا لا تزال تعاني من عدة معوقات أساسية متمثلة في ضعف البنية التحتية التقنية الحديثة كأجهزة الحاسوب وشبكات الاتصال المتطورة و البرمجيات و أجهزة الإرسال وغيرها فضلا عن عدم انتشار مواقع الصراف الآلي بشكل جيد وكاف.
- انتشار الصراف الآلي في بعض المدن الليبية وعدم توفرها في بقية المدن ألأخرى إلا بشكل قليل جدا، كما أن الأعطال المتكررة للصرافات الآلية تؤثر سلباً على استخدامها مما يؤدي إلى شعور العملاء بعدم الأمان أثناء تنفيذ عمليات السحب.
- أن استخدام البطاقات ألالكترونية في السوق الليبي لم يصل إلى المستوى المطلوب ويقتصر بالدرجة الأولى على سحب الراتب أو مبالغ قليلة محددة، أما بقية الاستخدامات الأخرى للبطاقة وخاصة فيما يتعلق بعمليات الشراء والتحويلات فمازال مقتصراً على عدد محدود من المحلات والشركات والمنظمات التجارية
- يفضل عملاء المصارف التعامل بالخدمات التقليدية علي التطبيقات الالكترونية وذلك بسبب عدم الإلمام بالخدمات المصرفية الإلكترونية ، وتردي خدمة الانترنت وعدم توفير تطبيقات الإلكترونية شاملة.
- ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية مما جعل المواطن بين مشكلتين ارتفاع الأسعار من جهة ونقص السيولة النقدية في المصارف من جهة أخري .
- تسويق التطبيقات المصرفية في المصارف التجارية الليبية ضعيف والمواطن الليبي مازال يعتمد على ثقافة استخدام النقود ولم يتحول إلى ثقافة الإيداع في المصارف واستثمار رأس ماله، فضلا عن كون الأرباح الممنوحة للمودعين قليلة جدا.
- تعاني المصارف الليبية من الهياكل التنظيمية القديمة ذات المستويات الهرمية المتعددة وقلة الصلاحيات الممنوحة لمدراء الفروع إلى جانب قلة الموارد البشرية المتخصصة في مجال التطبيقات الإلكترونية الحديثة الخاصة بالمصارف.
- مازالت التطبيقات الالكترونية في ليبيا في مراحلها الأولى و تحتاج إلى تكثيف الجهود من كل الأطراف المصرفية وعلى كل المستويات سواء من قبل المصرف المركزي أو المصارف التجارية أو العملاء المتعاملين معهم.

- إن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد، أدى إلى غياب البيئة الاستثمارية المشجعة، وأدى إلى زيادة المخاطرة الاستثمارية، وهروب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال للخارج، يضاف إلى ذلك عدم نجاح صانع القرار في جذب المستثمرين في المشاريع الوطنية.
- إن المصارف في ليبيا ما زالت مترددة في الاستخدام الكامل للانترنت في مزاولة نشاطها وخدماتها المقدمة للعملاء مقارنة مع المصارف الأجنبية، حيث قامت المصارف التجارية باستخدام تطبيقه الكترونية محدودة ودلك لضعف البنية التحتية للأمن الرقمي.

ثانيا :التوصيات :

- علي المصرف المركزي اتخاذ التدابير اللازمة، والإجراءات الكافية، لتفعيل نشاط إدارات المخاطر المصرفية، وعلى وجه الخصوص مخاطر السيولة، التي تعد من أهم المخاطر، التي تواجه المصارف التجارية .
- وضع استراتيجيات وسياسات واضحة لتخطيط السيولة، ووضع النظم والضوابط الداخلية للمحافظة على مستوى مناسب يمكن المصارف من مواجهة السحوبات اليومية للعملاء، ويجعلها قادرة على التعامل مع الظروف الحرجة التي قد تفرضها الأوضاع الخاصة التي تمر بها البلاد أو ظروف السوق العامة المحلية أو الدولية.
- على مصرف ليبيا المركزي مشاركة مدراء المصارف التجارية والغرفة التجارية والخبراء في هذا المجال لحل أزمة نقص السيولة النقدية في المصارف .
- على مصرف ليبيا المركزي دعم أجهزة الرقابة الداخلية للمصارف حيث إن النظام الفعال للرقابة الداخلية ضروري لإدارة السيولة بصورة صحيحة.
- العمل على تطوير نظم المعلومات الإدارية وتطوير نظم التقارير الدورية وتحسين مستوى دقة وسلامة وشفافية التقارير الخاصة بالسيولة في المصارف التجارية الليبية .
- العمل على فتح قنوات اتصال وبناء علاقات جيدة مع كبار العملاء سواء التجار أو المساهمين أو المودعين وذلك للحصول على الدعم اللازم عند الحاجة.
- استخدام التطبيقات الالكترونية الحديثة في تخطيط ومتابعة ومراقبة حركة النقدية الداخلة والخارجة ، بما يساعد على التنبؤ بالفجوة التمويلية مسبقا واتخاذ التدابير المختلفة لمواجهتها قبيل وقوعها.
- فتح الاعتمادات المستندية لعملية توريد السلع والخدمات من الخارج بسعر الصرف الرسمي.
- ضرورة التوسع في تقديم الخدمات المصرفية المعتمدة على التطبيقات الالكترونية الحديثة، واستخدام البرامج التسويقية لتعريف العملاء بما يستجد من تطبيقات الإلكترونية تقدمها المصارف ، والعمل على تحفيزهم لاستخدامها، ومحاولة تبسيطها لهم.

- ضرورة العمل على توسيع استخدام تقنية الصراف الآلي من قبل المصارف وتضمينه كافة الخدمات في جميع مدن البلاد، حيث مازالت بعض المصارف تمتلك عدد قليل من هذه الصرافات، ومعالجة الأعطال المتكررة ومشاكل التوقف الناتجة لأسباب متعددة ، مثل مشاكل شبكة الانترنت ونفاد الرصد وغيرها.
- تطوير القوانين واللوائح التي تعمل بها المؤسسات المصرفية لتستوعب آثار التطور التقني وتسمح بانجاز العمليات الإلكترونية .
- تأهيل وتنمية وتطوير العاملين في القطاع المصرفي الليبي على كافة المستويات من خلال برامج تدريبية مكثفة داخليا وخارجيا للنهوض بالكادر البشري والذي يعد العنصر الأكثر أهمية وذلك لما يمثله من دور فعال للنهوض بهذا القطاع حيث إن أدائه يؤثر بشكل فعال في عملية تقديم الخدمة المصرفية.
- تطوير أنظمة الاتصالات تقنياً لكونها تمثل أحد أهم عناصر البنية التحتية اللازمة ، فوجود بنية تحتية قوية تدعم نظم الاتصالات سيسهم في الانتشار السريع لاستخدام تقنية المعلومات و الاتصال بين المصارف و الذي بدوره سيسهل في استخدام وتطوير التطبيقات الالكترونية المصرفية الحديثة.
- تقوية شبكات الاتصال بكل أنواعها الداخلية والخارجية في إنجاز العمل المصرفي، كونها تشكل إحدى أسس نجاح المصارف التجارية ومنها ربط الفروع بالمركز الرئيسي الذي يسهل تبادل البيانات والمعلومات بين مختلف الفروع مما يساعد في انجاز العمل بسرعة ويكون سببا رئيسيا في جلب العملاء الدين هم أساس عمل المصارف.
- رفع الوعي لدي عملاء المصارف بأهمية التطبيقات الإلكترونية الحديثة وذلك القيام بحملات إعلانية وعقد المؤتمرات والندوات المختلفة لعملاء المصارف للتعريف عن بالخدمات الإلكترونية والدور الذي تلعبه في تقديم خدمات ذات جودة عالية في وقت اقل.

المراجع :

أحمد المبيضين ، باسم **، التجارة الإلكترونية**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

احمد، نفال، **دراسة تحليله مخاطر السيولة وأثرها على راس المال**، جامعة بغداد، العراق، مجله العلوم ألاقتصاديه، جامعة بغداد، العدد 36 ، عام 2013.

البوسعيدي،شبيب بن ناصر ،**وسائل الدفع في التجارة الإلكترونية** ، مركز الغندور، مصر، القاهرة، 2010.

الشمري، محمد نوري، والعبد اللات عبد الفتاح زهير، **الصرافة الإلكترونية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2008 .

الصيرفي، محمد،**التجارة الإلكترونية**، سلسلة كتب المعارف الإدارية، الكتاب الثامن، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2005.

الصيرفي، محمد، ادارة البنوك ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، 2006.

الشورة، جلال عايد، **وسائل الدفع الإلكتروني**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، رسالة ماجستير منشورة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008 .

الغندور، حافظ كامل، **محاور التحديث الفعال في المصارف العربية (فكر ما بعد الحداثة)**، بيروت، لبنان، 2003.

الغافور، عبدالسلام، مختار و امزيكا،فرج احمد، **محددات مخاطر السيولة بالمصارف التجاريه** ، مجله العلوم الاقتصاديه والسياسيه ، كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه ، الجامعه الاسمريه زليتن ، العدد السابع ،يونيو 2016.

برهم، نضال إسماعيل، **أحكام عقود التجارة الإلكترونية**، دار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.

رضوان، رأفت،**عالم التجارة الإلكترونية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1999.

زين الدين،صلاح، **دراسة اقتصادية لصراع البقاء بين النقود الإلكترونية والمصرف المركزي**،بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والحاسوب المنعقد خلال لفترة من 12 – 14 / أغسطس، 2004، جامعة إلرموك – الأردن .

طه، طارق، إدارة المصارف ونظم المعلومات المصرفية، الإسكندرية – مصر، 2000 .

طربيه، جوزيف، **الصرافة الإلكترونية، تطبيق التكنولوجيا للصمود والنجاح في الاقتصاد الجديد**، إتحاد المصارف العربية، العدد 244، المجلد 21، أبريل 2001 .

غنيم، احمد،**التسويق و التجارة الإلكترونية**، المكتبة العصرية المنصورة، مصر، المنصورة، 2009.

قطقجر، سامر ، صناعه التمويل في المصارف والمؤسسات الاسلاميه ، دار سعاع للنشر والعلوم ، دمشق ، سوريا ، 2010.

موسى، أحمد جمال الدين، **النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية**، الجديد في عالم المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، بيروت، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2002 .

نادر، جمال،**أساسيات و مفاهيم التجارة الإلكترونية**، دار الإسراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

Efraim Turban , et al , **Electronic commerce : a managerial perspective**, Pearson Prentice Hall , New Jersey , USA ,(2006).

اثر مساهمة الشمول المالي في تحقيق النجاح الاستراتيجي
دراسة ميدانية لمصرف الجمهورية الفرع الرئيسي

د.أبوبكر محمد الرباع
كلية الاقتصاد جامعة بني وليد

ملخص الدراسة:-

تناولت هذه الدراسة موضوع الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الاستراتيجي ولغرض تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم قائمة استقصاء وزعت على عينة من موظفي مصرف الجمهورية الفرع الرئيسي وتضمنت القائمة عبارات ذات علاقة بالشمول المالي والنجاح الاستراتيجي " محاور الاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية "، وخلصت الدراسة إلي عدة استنتاجات أهمها وجود علاقة بين محاور الشمول المالي والنجاح الاستراتيجي والأثر الذي يمكن أن تعكسه تلك المحاور في تحقيق دلك النجاح

الإطار العام للدراسة:-

المقدمة:-

دأبت العديد من المصارف لتقديم العديد من الخدمات المصرفية وخاصة التي تمس جوانب عديدة منها الاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية ومدي تأثير تلك الجوانب على مفهوم الشمول المالي ومن المعروف انه لم يعد تقديم الخدمات المصرفية من قبل المصارف مقتصرا على فئة معينة أو نشاط معين بل تجاوز ذلك ليصبح من ضمن مفهوم الشمول المالي والذي يشير إلى ضمان حصول جميع فئات المجتمع سواء أفراد أو مؤسسات على خدمات مالية بغض النظر عن مستوي الدخل. ومن الملاحظ انه وخلال السنوات الأخيرة اندماج العديد من الشركات في الاقتصاد الرسمي الأمر الذي أدى إلى زيادة شدة المنافسة في القطاع المصرفي من حيث مستوي تقديم الخدمات المصرفية مع مراعاة التركيز على مفهوم حماية المستهلك.

أولا : مشكلة البحث:-

نتيجة لتحديات والصعوبات التي يواجهها الأفراد المتعاملين مع المصارف فقد تتباين شدتها بتباين الخدمات المقدمة لهم من حيت العدد والنوعية والشمول للعديد من الأغراض التي تودي إلى الاستقرار المالي (Yang, David C,2004) وتسعي المصارف إلى تحقيق الأهداف كالبقاء في السوق ومدي استجابتها لظروف المحيطة سعيا منها لتحقيق النجاح ببعده الاستراتيجي, وهنا لابد من الإشارة إلى انه لابد من اتخاذ القرار السليم والرشيد لإدارات المصارف بالشكل الذي يضمن حماية زبائنها وتحقيق أهدافها الإستراتيجية التي تضمن نجاحها من جانب أخر.والسؤال الرئيسي الذي يطرح نفسه هنا هل مستوي الخدمات التي تقدمها المصارف سوف تنعكس على نجاحها الاستراتيجي وهل الزبائن والأفراد راضين عن مستوي الخدمات المقدمة إليهم وللإجابة علي هذا التساؤل لابد من الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:-

1- هل يوجد أي أثرللشمول المالي على النجاح الاستراتيجي للمصرف؟

2- هل توجد علاقة واضحة بين الشمول المالي والنجاح الاستراتيجي؟

ثانيا : فرضيات الدراسة:-

1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والنجاح الاستراتيجي للمصرف محل الدراسة.

2- لا يوجد أثر واضح للشمول المالي في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمصرف محل الدراسة.

ثالثا : أهمية الدراسة:-

نتيجة للتطورات التكنولوجيا المتسارعة ولظروف الاقتصادية والسياسية المتغيرة في جميع المجالات الأمر الذي جعل المصارف الليبية تتخذ إجراءات سريعة حول كيفية جذب الزبائن والمحافظة عليهم لكي تضمن بقائها ونموها وتطورها في السوق وكذلك التفكير ملياً بالعمل وفقا لمبدأ الشمول المالي لتواكب تلك التطورات.

رابعا : أهداف الدراسة:-

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الشمول المالي لما له من علاقة وارتباط قوي بالنجاح الاستراتيجي للمصارف على الأمد البعيد وإمكانية قياس الأثر الذي يمكن أن يعكسه علي نجاح تلك المصارف في المراحل المختلفة.

خامسا : منهج الدراسة:-

1- مجتمع الدراسة : يتمثل مجتمع البحث في المصارف التجارية الليبية.

2- عينة الدراسة : تم اختيار عينة الدراسة والمتمثلة في مصرف الجمهورية " الرئيسي ".

3- أسلوب الدراسة الميدانية : تم أتباع المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتناسب والأغراض التي تسعى إليها هذه الدراسة، وقد اعتمد الباحث للحصول على المعلومات على نوعين من مصادر جمع البيانات هما:-

أ- المصادر الثانوية : حيث تم الرجوع لمصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والانجليزية ذات العلاقة والدوريات والمقالات والتقارير والأبحاث التي تتناول موضوع الدراسة.

ب- المصادر الأولية : لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال قائمة الاستبيان كأداة رئيسة للدراسة صممت لهذا الغرض.

سادسا : حدود الدراسة:-

1- الحدود المكانية : تستهدف هذه الدراسة أحد أهم أكبر المصارف التجارية في ليبيا " مصرف الجمهورية ".

2- الحدود الزمانية : أجريت هذه الدراسة في الفترة من " 2018/11/1 "م إلي " 2019/4/30 "م.

الإطار النظري:-

الشمول المالي Financial inclusion-:

يشير مصطلح الشمول المالي إلى ضمان حصول جميع الفئات المجتمع سواء أفراد او مؤسسات علي خدمات مالية بغض النظر عن مستوي الدخل ونظرا لما يقدمه الشمول المالي من إتاحة اكبر قدر ممكن من الفرص والخدمات المالية لمختلف الفئات التي يقدمها القطاع المصرفي من حسابات توفير وخدمات دفع وتحويل وتمويل وائتمان نقدي " الركابي، كاظم 2004 " لتفادي عزوف بعض الأفراد ولجوئهم لتعامل مع وسائل الغير الرسمية الأمر الذي يجعل هذه

القنوات والوسائل تستغل احتياجات هؤلاء الأفراد من الخدمات المالية والمصرفية .عليه فقد عرف البنك الدولي في تقريره الدولي عام " 2014 "م، الشمول المالي علي انه نسبة السكان المستخدمين للخدمات المالية من إجمالي عدد السكان " البنك الدولي 2014 ".

-The importance of financial inclusion: أهمية الشمول المالي

تنعكس أهمية الشمول المالي بجمله من المحاور التالية:-

1- المحور الاقتصادي : والذي يمكن أن يساهم في النمو الاقتصادي.

2- المحور الاجتماعي : والذي يشير بدوره إلى تحسين الحالة المعيشية للعملاء " البنك العربي الأفريقي الدولي 2014 ".

3-المحور الاستراتيجي : حيث باشرت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من الأهداف الإستراتيجية " العزاوي، 2008 "، وتهتم بعض الدراسات الحديثة إلي كيفية المواءمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي وبين الأهداف المتعارف عليها وهي الاستقرار المالي والنزاهة المالية وحماية المستهلك وقد أجمل صندوق النقد العربي أهمية الشمول المالي في الأتي " صندوق النقد العربي 2015 ".

- تسهيل القيام بالمعاملات اليومية بما في ذلك عملية تحويل الأموال واستقبالها.
- حماية المدخرات التي تساعد على إدارة التدفقات النقدية والاستهلاك المريح وبناء رأس المال العامل.
- إدارة النفقات المتعلقة بالأحداث الغير متوقعة مثل حالات الطواري والكوارث الطبيعية.
- تمويل المشروعات الصغيرة ومساعدة أصحاب الشركات على الاستثمار في الأصول وتنمية أعمالهم.
- تحسين مستوي المعيشة بشكل عام.

-The goals financial inclusion: أهداف الشمول المالي

أصبح الشمول المالي يمثل أولوية بالنسبة لواضعي السياسات والهيئات في جميع أنحاء العالم حيث يعتبر عاملا رئيسا للحد من الفقر وتعزيز الرخاء حيث وضع العالم وارسي بعض الآليات لتسريع تنفيذ الشمول المالي عالميا ومحليا والنقاط الآتية توضح أهم الأهداف.

1- تسهيل استخدام التكنولوجيا ودخول المؤسسات المبتكرة والمتطورة حيث يستفيد مقدمو الخدمات المبتكرة والمتطورة من التكنولوجيا ومن البنية التحتية والبيانات الكبيرة من اجل تخفيض التكاليف الخدمات المالية المناسبة " صندوق النقد العربي 2016 ".
2- مكافحة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال ومن اجل التغلب على هذه المشكلة يجب وجود نظام قائم على مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال وسهولة التعرف على الهوية من خلال استخدام التقنيات الرقمية في هذا المجال.
3- تشجيع تطوير المنتجات المالية المبتكرة ومنخفضة التكاليف " Essadiq,t2006 ".
4- تعزيز البنية التحتية المالية وذلك من خلال التوسع في نظام إعداد التقارير الائتمانية وتحسين الكفاءة وسهولة الوصول الي نظم مدفوعات التجزئة.

5- حماية المستهلكين حيث يجب حماية المستهلكين من ضرر مقدمو الخدمات المالية " البكري 2008 ".

6- تعزيز تنوع المؤسسات المالية حيت أصبح من الضروري وضع الأطر القانونية والتنظيمية التي تسمح بدخول هذه المؤسسات المتنوعة.

7- الاستثمار في الإشراف واستخدام التكنولوجيا لتحسين الموارد المحدودة حيث انه من الصعب إدماج أي قطاع مالي لا يخضع للإشراف لدى يجب الاستثمار واستخدام التكنولوجيا لتسهيل عملية الرقابة والإشراف.

- The success factors of financial inclusion: عوامل النجاح في الشمول المالي

لتحديد عوامل النجاح الرئيسية التي يمكن أن توثر في تقدم الصناعة والخدمات المقدمة في أي منظمة لابد من معرفة ما هي متطلبات الزبائن ومدي قدرة المنشاة على البقاء في بيئة شديدة المنافسة وهنا يمكن تحديد بعض العوامل على النحو الآتي:-

- تحديد الإبعاد الأساسية للمنافسة.

- تحليل رغبات الزبائن من خلال القيام بجمع المعلومات عن مدي رغبة وميول الزبائن ونوعية الخدمة المقدمة إليهم(Bedard, J.2003).

- القدرة على المنافسة والنمو.

ويمكن تحديد بعض المقاييس الأساسية للنجاح فمؤشر الربحية يعد مقياسا في الأمد القصير والقدرة على البقاء يعتبر مقياسا جيدا في الأمد الطويل وان التعرف على الطريقة التي بموجبها تعمل المنشاة على اثبات جدارتها وقدرتها في بيئة العمل يكمن في الحصول على الأرباح وهذا مؤشر جيد لنجاح تلك المنشآت.

أبعاد النجاح الاستراتيجي:-

تباينت العديد من وجهات النظر في تحديد الأبعاد الرئيسية للنجاح الاستراتيجي فقد تناول (Thomson,1997) الأبعاد علي إنها تشمل الجوانب " التعلم،الإستراتيجية، التغير الاستراتيجي " في حين ذكر(Albrchts,kart,2004) إن الأبعاد تشمل " الرؤية، الرسالة، الأهداف، المخرجات " أما " الركابي, 2004 "، فقد ذكر بان الأبعاد الأساسية للنجاح الاستراتيجي تتمثل في " البقاء، التكييف، النمو "، وأشار(Sukasame,2005) علي أنها " جودة الخدمة، رضا الزبون، نسبة النمو، ثقة الزبون " وذكر " العزاوي, 2008 "، الأبعاد علي أنها " البقاء، النمو، والتكييف "،عليه فإننا سوف نركز علي أبعاد النجاح الاستراتيجي " البقاء في السوق، التطور والنمو، التكييف مع الظروف المحيطة، التعليم المستمر " في الجانب العملي كونها كانت الأكثر تكرارا من الأبعاد الأخرى.

الإطار العام لمنهجية الدراسة الميدانية:-

- **وصف مفردات عينة الدراسة:-**

اعتمد الباحث علي المنهج الميداني الذي جمع بين الوصف وتحليل البيانات التي جمعها ميدانيا من العينة العشوائية من مجتمع الدراسة والمتمثلة في موظفي مصرف الجمهورية الفرع الرئيسي حيت تم توزيع عدد " 50 " استمارة الاستبيان على عدد " 50 " موظف يمثلون مفردات العينة وتم استعادة " 50 " استبيان أي ما نسبته" 100 " % من إجمالي عدد الاستبيانات الموزعة والجدول التالي يوضح عدد الاستبيانات الموزعة والخاضعة للتحليل.

الجدول رقم " 1 " يبين عدد الاستبيانات الموزعة والمرجعة والخاضعة للتحليل:-

ت	اسم المصرف	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المرجعة	الاستبيانات المستبعدة	الاستبيانات الخاضعة للتحليل
1	الجمهورية	50	50	لايوجد	50

المصدر: من إعداد الباحث.

- **التحليل الوصفي للبيانات:-**

اشتمل هذا التحليل وصفا لبعض خصائص مفردات عينة البحث الديموغرافية وهي العمر والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والجدول التالي يوضح إجابات حول المعلومات الشخصية "الديموغرافية"

الجدول رقم " 2 " يبين أهم الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة:-

ت	الخصائص	البيان	التكرارات	النسبة المئوية
1	الجنس	ذكر	39	%78
		أنثي	11	%22
2	العمر	35-44	9	%18
		45-55	24	%48
		56 فأكثر	17	%34
3	المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	15	%30
		بكالوريوس	22	%44
		ماجستير	13	%26
4	سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	10	%20
		5-10 سنوات	15	%30
		10 سنوات فأكثر	25	%50

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلي نتائج الدراسة:-

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:-

1- الجنس : أن " 78 " %من أفراد العينة هي من الذكور وان ما نسبته " 22 " %من الإناث.

2- العمر : إن ما نسبته " 18 " % تشير إلي الفئة العمرية " 35-44 " بينما " 48 " % تمثل الفئة العمرية " 45-55 " سنة في حين إن ما نسبة " 34 " %تمثل الفئة العمرية " 56 سنة فأكثر "، وهذا يدل على إن ما يقارب نصف أفراد العينة هم من الفئة العمرية " 45-55 " ويليها في ذلك الفئة " 56 سنة فأكثر ".

3- المؤهل العلمي : إن معدل " 30 " % يمثل أفراد العينة الحاصلين على شهادة الدبلوم فيما يمثل معدل " 44 "% أفراد العينة الحاصلين على شهادة البكالوريوس وان معدل " 26 "% ، وهذا يدل على أفراد العينة الحاصلين على شهادة الدبلوم العالي.

4- سنوات الخبرة : إن معدل " 20 " % ممن لديهم سنوات خبرة اقل من " 5 " سنوات، ومعدل " 30 " % ممن لديهم سنوات خبرة " 5-10 "سنوات وبين معدل " 50 "% ممن لديهم خبرة أكثر من " 10 " سنوات، وهذا يدل على تحلي أفراد العينة بالخبرة والمهارة في العمل.

تحليل متغيرات الدراسة:-

يمثل المحور الثاني في الاستبيان تعريف الشمول المالي والنجاح الاستراتيجي حيث وضعت تلك التعريفات كخيارات لمعرفة مدي استيعاب ومعرفة المستجيب لها والجدول رقم " 3 " يبين ذلك.

الجدول رقم " 3 " يبين التكرار والنسب المئوية لكلا من الشمول المالي والنجاح الاستراتيجي:-

	Y1	Y2	Y3	W1	W2	W3	W4
Freg	8	6	24	18	14	36	45
Perc	12.6%	11%	41.4%	31.3%	23%	62.2%	79.4%

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلي نتائج الدراسة:-

من خلال الاطلاع على البيانات الواردة بالجدول(3) تبين ما يلي:-

1- إن ما نسبته " 12.6 " % قد اختاروا المحور الاجتماعي ذات الرمز (y1) والمتمثل بحصول الثقة لدى الزبون بتعامله مع المصرف ومحاولة المصرف مراعاة احتياجاته ومتطلباته ويراعي مبدأ الشفافية في طرح البيانات.

2- بينما ما نسبته " 11 " % قد اختاروا المحور الاقتصادي المتمثل بالرمز(y2) والذي يمثل زيادة دخل الزبون وتقليل نفقاته وكيفية جذبه من قبل المصرف وبما يحقق احتياجاته الاقتصادية وبأقل المخاطر.

3- في حين يشير معدل " 41.4 " % قد اختاروا المحور الاستراتيجي المتمثل (y3) والذي كان أعلي معدل مقارنة بالمحاور الأخرى (y,1y2) للشمول المالي مما يدل على أهميته.

4- أما فيما يخص بأبعاد النجاح الاستراتيجي فقد دل معدل " 31.3 " % للبعد **w1** قدرة المصرف على البقاء والعمل في السوق في ظل البيئة والظروف المحيطة ويشير معدل " 23 " % للبعد **w2** قدرة المصرف على التكييف والاستجابة السريعة لظروف المتغيرة والمحيطة.

5- أما المعدل " 62.2 " % للبعد **w3** متمثلا ببعد النمو وقابلية المصرف على ممارسة نشاطه من خلال تنوع الخدمات وزيادة رأس مال البشري.

6- إن المعدل " 79.4 " % المتمثل في البعد **w4** الخاص بالتعليم المستمر والتدريب وبالمقارنة مع الأبعاد السابقة فقد تحصل البعد **w4** على أعلى النسب لما له من أهمية كبيرة في تهيئة المناخ الملائم للنجاح الاستراتيجي للمصرف على الأمد البعيد.

تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة:-

1- العلاقة بين(**y1,y2,y3**) مع **w1** حيث اشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية بينهما أي انه كلما زاد **y1,y2,y3** فانه يودي إلى زيادة **w1** ولكنها ليست معنوية.

2- العلاقة بين(**y1,y2,y3**) مع **w2** أشارت النتائج إلى إن العلاقة **y1** مع **w2**علاقة عكسية ولكنها ليست معنوية لان (eulav.p) أكبر من 0.05 بينما **y2** مع **w2** علاقة معنوية طردية وعلاقة **y3**مع**w2** علاقة عكسية غير معنوية.

3- العلاقة بين(**y1,y2,y3**) مع **w3** اشارت النتائج بوجود علاقة طردية بين كلا من**y1,y2,y3**و**w3** أي انه أي زيادة في y سوف تودي إلى زيادة **w3** ولكنها ليست معنوية.

4- العلاقة بين(**y1,y2,y3**) مع **w4** حيت اشارت النتائج لوجود علاقة مختلفة بين كل من **y1,y2,y3** مع **w4** فعلاقة **y1** مع **w4** علاقة عكسية بينما علاقة **y2** مع **w4** علاقة طردية و**y3** مع **w4** هي علاقة طردية.

تحليل الأثر بين متغيرات الدراسة:-

الجدول رقم " 4 " يبين Model Summary:-

Model	R	R square	Adjusted R square	Std Error of the estimate
W1	0.332	0.111	0.007	0.4492
W2	0.510	0.279	0.195	0.208
W3	0.4336	0.05-	0.096	0.312
W4	0.52	0.141	0.053	0.386

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلي نتائج الدراسة:-

ومن خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:-

1-**تحليل الأثر بين المتغيرات y,2y,1y3 مع w1** : من خلال النتائج الإحصائية الواردة بالجدول بلغ قيمة الانحراف المعياري المقدر " 0.4492 " وان " R erouqs " تساوي " 0.111 " وبلغت قيمة " R "" 0.332 "، وهذا يدل على إن المتغيرات المستقلة **y1,y2,y3** ذات تأثير طردي ضعيف.

2-تحليل الأثر بين المتغيرات y,2y,1y3 مع w2 : بالاطلاع على البيانات الواردة في الجدول بلغ قيمة الانحراف المعياري المقدر " 0.208 " وان " R erouqs " تساوي " 0.279 " وقيمة " 0.51R "، وهذا يدل علي إن المتغيرات المستقلة **y1,y2,y3** جميعها ذات تأثير طردي متوسط.

3-تحليل الأثر بين المتغيرات y,2y,1y3 مع w3 : بلغ الانحراف المعياري المقدر " 0.312 " وان " R erouqs " تساوي " 0.05- " وبلغت قيمة " R " " 0.4336 "، وهذا يدل على إن المتغيرات المستقلة **y1,y2,y3** ذات تأثير طردي.

4-تحليل الأثر بين المتغيرات y,2y,1y3 مع w4 : بالاطلاع على البيانات الواردة في الجدول بلغ قيمة الانحراف المعياري المقدر " 0.386 " وان " erouqs R " تساوي " 0.141 " وبلغت قيمة " 0.52R "، وهذا يدل على إن المتغيرات المستقلة y1,y2,y3 جميعها ذات تأثير طردي ضعيف.

النتائج والتوصيات:-

من خلال ما تقدم توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:-

1- توجد علاقة واضحة للشمول المالي وبين النجاح الاستراتيجي بأبعاده " القدرة على البقاء في السوق – التكييف مع الظروف المحيطة – التطور والنمو– التعليم المستمر) وهذا يتعارض مع الفرضية الأولى للدراسة فهناك اختلاف واضح في نوع العلاقة الموجودة بين الشمول المالي والنجاح الاستراتيجي بمحاوره وهو ما تم توضيحه في السابق.

2- يوجد أثر للشمول المالي على تحقيق النجاح الاستراتيجي بأبعاده الأربعة " القدرة على البقاء في السوق– التكييف مع الظروف المحيطة – التطور والنمو – التعليم المستمر " وهو ما يتعارض مع الفرضية الثانية للدراسة الأمر الذي يدل على إن إتباع المصارف لأسلوب الشمول المالي سيوثر بالنتيجة إلى تحقيق النجاح الاستراتيجي على الأمد البعيد.

3- أظهرت النتائج إن هناك العديد من الأسباب التي جعلت من المحاور الرئيسية للشمول المالي " الاجتماعية – الاقتصادية – الإستراتيجية " توثر بشكل أو بآخر في تحقيق النجاح الاستراتيجي بأبعاده الأربعة.

وبناء على النتائج السابقة فان الباحث يوصي بالآتي:-

1- يجب إن تسعي المصارف إلى استغلال كافة إمكانياتها البشرية والمادية لجذب الزبائن من خلال زيادة الكفاءة المالية وتقديم أفضل مستوي من الخدمات وصولا للأهداف الإستراتيجية.

2- يجب أن تهتم المصارف المتبنية لأسلوب الشمول المالي بجانب التعليم المستمر الأمر الذي يؤدي بالمصارف إلى توظيف هذه المعرفة في معالجة الأخطاء وحل المشاكل.

3- أدراك المصارف بان أتباع المحاور " الاجتماعية – الاقتصادية – الإستراتيجية " في مجال الشمول المالي له تأثير على بقاءها في السوق والقدرة على المنافسة.

4- ضرورة اهتمام المصارف بالاستغلال الأمثل للشمول المالي بكافة جوانبه كخدمات التحويل المالية وأنظمة الدفع الالكتروني وخدمات الصراف الآلي وخدمات التعامل بالأوراق المالية والصكوك بما يحقق النجاح الاستراتيجي في المستقبل.

قائمة المراجع:-

أولا : المراجع العربية:-

- البكري، تأمر ياسين، استراتيجيات التسويق، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008م.

- البنك العربي الدولي، " البنوك تتبني ثلاث محاور أساسية لتطبيق الشمول المالي " جريدة المال، القاهرة، مصر، 2014م.

- الركابي، كاظم نزار، الإدارة الإستراتيجية، العولمة والمنافسة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004م.

- العزاوي، بشري محمد، " أثر المواءمة بين الذكاء الاستراتيجي وقرارات عمليات الخدمة في النجاح الاستراتيجي "، جامعة بغداد، العراق، 2008م.

صندوق النقد العربي، " العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي "، 2015م.-

صندوق النقد العربي، دورة أعمال حول مؤشرات السلامة المالية ابوظبي، الأمارات العربية المتحدة، ديسمبر، 2016م.-

ثانيا المراجع الأجنبية:-

-Albrecht&kremieier"pensionsperfehaltuaqim land writsh of licheu:management,baulicheanaleqen in der pferdehaltung",land wirschaftsvig munster,Isbn,2004

N (2006). Effort sand obstacles of privatization in Arab countries. ، T.&Latifa،Essadiq-Abu, Dubai.

Bedard, J. Etterdge, M. &Johnston, k. (2003). "The Effect of Training on Auditors - Acceptance of An Electronic Work System. International Journal of Accounting Information System. 4(4).

-Thompson,johnl,"strateqic management awareness and chaqe",3rd .thompson business,press,usa,1997

-sukasame,nittana "E-service quality a paradiqm for competitive success of eservice entreprneurs"2005

"The evolution of IT auditing and internal (2004) and Liming Guan.، David C.،Yang - control standards in financial statement audits: The case of the United States."Managerial Auditing Journal.

ثالثا : المواقع على الانترنت:-

www.blogs.worldbank.org
www.hbr.org
www.indexpolls.de
www.forbes.com

الأبعاد الاقتصادية في الفكر الاجتماعي

بحث في منظور التبادل الاجتماعي

د.الطاهر سعد ماضي

كلية الآداب جامعة بني وليد

مقدمة:

تأمل الواقع بمعطياته المختلفة وتحليله كان ولا يزال المصدر الأساسي للتفكير الإنساني بشكل عام وعلى مستوى التنظير الاجتماعي بشكل خاص، ذلك الواقع تتشابك فيه المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتاريخية مجتمعه لتشكل الرؤى النظرية والأفكار والتصورات الشاملة للواقع الإنساني والاجتماعي وإمكانية النفاذ إليه، وقد يفرض الواقع أحياناً الاستمالة إلى معطيات محددة كمنطلقات لتشكل اتجاهاً فكرياً يتم تحليل واقع الإنسان والمجتمع على أساسه.

وعلى ما تقدم فإن موضوع هذا البحث هو التعرف على تلك الأبعاد والمعطيات الاقتصادية التي كان لها تداعياتها وتأثيراتها على منظور التبادل الاجتماعي كأحد البدائل النظرية التي يمكن أن تحل محل النظريات التقليدية في المجتمعات الغربية وبخاصة النظرية الوظيفية عند تالكوت بارسونز T.Parsonz وهو أبرز أعلامها ومنظريها على مستوى النظرية الاجتماعية الوظيفية في الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص.

سوف تتم دراسة هذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى مبحثين أساسيين وخاتمة، يكون الأول منها للتعريف بمنظور التبادل الاجتماعي وبملامحه وقضايا الأساسية، والثاني عن الإسهامات الأساسية لبيتر بلاو Peter M.Blau ومنظوره عن التبادل في الحياة الاجتماعية.

وسنركز قدر الإمكان على الأبعاد الاقتصادية ودورها في تشكيل الرؤى الفكرية وارتباطاتها المختلفة بالواقع الاجتماعي الذي هو في حقيقته النهائية واقعاً اقتصادياً اجتماعياً متشابكاً.

وإذا كانت كتابات أوجست كونت وسان سيمون قد أشارت إلى ضرورة تأسيس علم الاجتماع فإن بداياته كانت وضعية بالأساس ولم تكن مثالية بالرغم من وجود بعض من تلك المثالية في كتابات كارل ماركس وماكس فيبر، وبانتهاء مرحلة نشأة المجتمع الصناعي وتطور الصناعة الحديثة ظهرت الآثار الاجتماعية السلبية للصناعة والتكنولوجيا، واستجابة لذلك ظهرت تيارات فكرية حديثة سعت إلى نقد وتفنيد المشروع الوضعي وتياراته الفكرية والنظرية، وبدأ الحديث عن المثالية وعن المعنى والتراث وعن التفرد والتأويل كمدخل للفهم والإدراك وعن الرمز والتبادل الاجتماعي وإعطاء المعاني وليس المؤشرات دلالة وقيمة.

مشكلة البحث:

مشكلة البحث هي موضوعه الذي ينطلق منه الباحث نحو غايته البحثية، تتلخص هنا في أن هناك دائماً أبعاداً ومنطلقات اقتصادية في أية قضية اجتماعية بما في ذلك الفكر والتنظير الاجتماعي، فحياة الإنسان هي كل متشابك ومركب ومعقد من الأبعاد المختلفة المتداخلة فيما بينها والتي لا يمكن فصلها وعزلها إلا لغرض الدراسة

والتحليل، والإنسان يعيشها هكذا كلاً متكاملاً، ونحن الدارسون من يصنفه بين اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي، وقد لاحظ الباحث ذلك التداخل والبينية بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على مستوى النظرية الاجتماعية وبالتحديد في منظور أو مدخل التبادل الاجتماعي وعليه كان ذلك موضوع البحث ومشكلته.

أهمية البحث:

تتوقف أهمية الدراسة على ما يمكن أن تحققه من نتائج ونفع للعلم وللباحث وللقراء من الناحية العلمية، وما يمكن أن تحققه من فائدة عملية وتطبيقية بالنسبة للمجتمع . فالدراسة يمكن أن تحقق تراكماً علمياً يفيد المتخصصين في علمي الاقتصاد والاجتماع على السواء وبخاصة في مجال دراسة النظرية وكذلك يمكن الاستفادة من توظيف هذا المنظور في الدراسات والأبحاث الاجتماعية والاقتصادية والتي في أغلبها مشتركة الأهداف، حيث إن كل دراسة اجتماعية لابد لها من التعرض للأبعاد الاقتصادية في حياة الناس وكذلك العكس صحيح، وأي تبادل سواء أكان مادياً أو رمزياً معنوياً يتضمن قيمة، ويتم بين أفراد أو جماعات، ولا يمكن أن يتصور أحد أن يكون بغير ذلك.

أهداف الدراسة:

لابد من أن يكون لكل دراسة أو بحث غرض معين وأن يكون ذو قيمة علمية، بمعنى هدف أو أهداف تسعى الدراسة لتحقيقها ويكون لها نفعها.

والهدف الرئيس لهذه الدراسة هو: التعرف على الأبعاد الاقتصادية في الفكر الاجتماعي على مستوى النظرية الاجتماعية.

وسوف تكون الأهداف الفرعية لتحقيق الهدف العام هي:

1- التعرف على منظور التبادل الاجتماعي.

2- التعرف على ملامحه وقضاياه الأساسية.

3- الكشف عن الإسهامات الأساسية لبيتر بلا ومحاولة إبرازها.

4- إبراز الارتباطات النظرية بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وكذلك التداخل الفكري المعرفي بينهما.

تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- ما حقيقة وجدود أبعاد اقتصادية في الفكر الاجتماعي؟

2- ما الدور الذي لعبته طبيعة الحياة الاقتصادية على حياة الإنسان وتفكيره؟

3- ما هو منظور التبادل الاجتماعي؟

4- ما الإسهامات التي قدمها "بيتر بلاو" في منظور التبادل الاجتماعي؟

5- ما هي حقيقة التأثير الطاغي للاقتصاد على الأنماط الاجتماعية المعيشية وكذلك على التفكير النظري وعلى المعرفة عموماً؟

مدخل عام:

منذ أن كتب ابن خلدون عن أهمية النشاط الاقتصادي وإشباع الحاجات والتعاون بين الناس ونشأة المجتمعات الإنسانية – منذ ذلك الوقت – كان ولا يزال موضوع الاقتصاد الشغل الشاغل للباحثين في علم الاجتماع، لقد تحدث إميل دوركايم" عن تقسيم العمل في المجتمع ودوره في التضامن الاجتماعي كما ربط "ماكس ڤيبر" بين الجدور والقيم الدينية والأخلاقية وبين التراكم الاقتصادي، كذلك كانت نظرية "كارل ماركس" في تصوره للنظام الاقتصادي منطلقة من مبادئ اقتصادية متعلقة بالإنتاج وبوسائل الإنتاج وعائداته، وأن الصراع هو صراع مادي بين أرباب العمل والعمال أي أن حركة المجتمع والتغيرات تقوم على الاقتصاد أساساً، الملاحظ كذلك أن هناك تأثيراً فكرياً عاماً للرؤية الاقتصادية على الواقع الاجتماعي وكذلك استمرار علماء الاجتماع بالاهتمام بالمتغيرات الاقتصادية ذات التأثر الكبير على كافة مناحي حياة الإنسان في مجتمعات اليوم.

إن ميدان الاقتصاد والتنمية يمثل نقطة التقاء بين علمي الاجتماع والاقتصاد على سبيل المثال لا الحصر، وبشكل عام فإن نظريات التبادل "تنظر إلى النظام الاجتماعي باعتباره النتاج غير المقصود لأفعال التبادل بين أعضاء المجتمع، فمثلاً نظرية (الاختيار الرشيد أو (الفعل الرشيد) ترد مصدر النظام إلى المزايا الفردية التي يحققها الأفراد من خلال التبادل التعاوني.[1].

ويمكن اعتبار نظرية الاختيار الرشيد ورد أصولها إلى الاقتصاد السياسي الكلاسيكي للقرن الثامن عشر وبخاصة نظرية "آدم سميث" حول تقسيم العمل أكثر الأمثلة على ذلك شيوعاً، فهو يرى أن اليد الخفية للسوق الحر تفضي بالأشخاص المدفوعين بمصالحهم الشخصية إلى تشجيع الرفاهية العامة حتى وإن لم يكن ذلك أبداً من مقاصدهم . لقد أفضى النجاح الواضح لهذه النظرية الاقتصادية إلى القول بإمكانية تطبيقها على موضوعات علم الاجتماع، ويشير مصطلح نظرية التبادل في الولايات المتحدة إلى أن تلك المحاولات هي التي تستطيع – وحدها تقريباً – أن تفهم الحياة الاجتماعية في ضوء مناهج الاختيار الرشيد وتشتمل أمثلة ذلك على الكتابات الخلافية "لجورج هومانز" و"بيتر بلاو" والاقتصادي "جاري بيكر" الذين حاولوا جميعاً بطرق شتى تطبيق فكرة الفعل الفردي المحسوب على تلك المجالات من الحياة الاجتماعية التي قد تبدو للوهلة الأولى غير ملائمة لذلك، وتشمل هذه المجالات، الأسرة والعلاقات العاطفية والمشاعر الغيرية والالتزامات الجمعية.[2]

يقدم "بيتر بلاو" واحدة من أكثر المعالجات التي تناولت هذا الموضوع دقة وأحكاماً، حيث يذهب إلى القول بأن تبادل المنافع الخارجية بين الفاعلين قد يكون غائباً أو منقوصاً كما هي الحال على سبيل المثال في المواقف التي تستخدم فيها القوة ويؤدي هذا إلى تصحيح نظرية التبادل على الأقل بالنسبة لأولئك الذين يرون أن الجانب الأكبر من السلوك الاجتماعي يستهدي بالتبادل أكثر معقولية من الناحية السوسيولوجية.[3]

أما نظرية التبادل الأنثروبولوجية فقد نمت من واقع أن نظم السوق في المجتمعات غير الصناعية تعد من الوجهة النموذجية أكثر أهمية وتجدراً من تلك القائمة في الاقتصادات الحديثة فالتبادل يوجد بالفعل ولكنه يحتوي على عنصر مهم وهو الالتزام في حين أن تعاملات السوق تنهض على الاختيار، وقد أفضت المقارنة بين الاثنين بأن القضية القائلة بأن الحياة الجمعية المنظمة تمثل شرطاً مسبقاً وليست تداعياً للاختيار المدفوع بالمصلحة الذاتية، أي

أن التبادل الرشيد في عالم الأعمال لا يمكن أن يكون بحد ذاته مصدراً لنظام اجتماعي مستقر ومنظم أخلاقياً وإنما هو بدلاً من ذلك يفترض وجوده مسبقاً . فالمشاعر الاجتماعية لابد أن تتجسد في صورة رموز أو تصورات جمعية للقواعد والأوامر الإلزامية للمجتمع الذي يحدد أبعاد المجال المتاح للسعي في أثر المصالح الفردية.[4]

المبحث الأول : منظور التبادل الاجتماعي Social Exchange Theory

التعريف والملامح والقضايا الأساسية

يُعدّ منظور التبادل الاجتماعي أحد الاتجاهات النظرية الحديثة في النظرية الاجتماعية وقد ظهر نتيجة لتوجه عدد من المتخصصين في علم الاجتماع وخاصة الشباب منهم نحو نقد وإعادة تقييم نظريات علم الاجتماع السائدة وبخاصة النظرية الوظيفية وما تضمنته من مسلمات وما تحتوي عليه من مضمون أيديولوجي وما تشير إليه من إجراءات عملية تطبيقية[5].

ويسمى هذا الاتجاه في بعض الكتابات بالبنائية التبادلية Exchange Structuralism أو بمنظور (بيتر بلاو) عن التبادل في الحياة الاجتماعية حيث حاول بلاو إحداث تكامل بين عدة اتجاهات نظرية في منظور سوسيولوجي واحد يجمع بين التحليل على مستوى الوحدات الكبرى والتحليل على مستوى الوحدات الصغرى[6].

وترجع الجذور الفكرية لنظرية التبادل الاجتماعي كإحدى النظريات السوسيولوجية المعاصرة إلى آراء بعض الفلاسفة والعلماء الذين اهتموا بعملية التبادل (الأخذ والعطاء) Reciprocity منذ القدم، فقد شغلت هذه العملية اهتمام فلاسفة اليونان من أمثال أرسطو والفيلسوف الأخلاقي آدم فيرجسون Adam Ferguson وآدم سميث Adm Smith في القرن الثامن عشر، كما تأثرت نظرية التبادل في نشأتها بثلاث مصادر هامة، هي: الاقتصاد الكلاسيكي، الأنثروبولوجيا الوظيفية، علم النفس السلوكي.[7]

ويمكن القول إن آراء بعض رواد الاقتصاد الكلاسيكي النفعي وبخاصة عن مفهوم التبادل المادي نذكر منهم جيري بنتام Jermy Bentham وديفيد ريكارود David Recardo وجون سيتوارت ميل J.S.Mill حيث يركز هؤلاء على التبادل المادي فقط دون الاهتمام بالتبادل اللامادي (الرمزي) والذي هو موضوع أصحاب نظرية التبادل الاجتماعي.

أثرت كذلك بعض الدراسات الأنثروبولوجية في بعض المجتمعات البدائية في نشأة منظور التبادل الاجتماعي، حيث بينت تلك الدراسات أن هناك تبادلاً رمزياً لا مادياً يتخلل حياة الناس وتفاعلها ويشكل عنصراً من عناصر ثقافتها نذكر من تلك الدراسات الأنثروبولوجية دراسة (مارسيل موس) Marcel Maus ودراسة (سير جميس فريزر) Sir James Frazer و(مالينوفسكي) Malinowski وغيرهم.

نجد أيضاً أن بعض الدراسات النفسية حول السلوك الاجتماعي قد كان لها دور في نشأة وتطور نظرية التبادل الاجتماعي مثل دراسات (سكينر) B.F.Skinner عن سلوك الكائنات العضوية.[8]

كذلك تعد بعض الإسهامات النظرية المتواضعة لعلماء الاجتماع المعاصرين والتي لم ترتق إلى نسق فكري متماسك ومتكامل – وتعد هي الأخرى – من الإسهامات التي لابد وأن تذكر . من هؤلاء العلماء (جورج زيمل) Goerg Simmel و(تشارل كولي) Charles H. Cooley و(كيلي) H.Kelley.[9]

ويمثل هذه النظرية الآن كلاً من (جورج هومانز) George C.Homans و(بيتر بلاو) Peter. M. Blau وقد كانت لجهودهما الأهمية والفضل في بروز وظهور هذا الاتجاه النظري الحديث الذي يسمى بنظرية التبادل الاجتماعي . يسمى اتجاه (هومانز) باتجاه السلوكية التبادلية حيث يفترض أنه كلما كانت نتيجة الفعل ذات قيمة بالنسبة للفرد زاد احتمالات أدائه لهذا الفعل.

أما الاتجاه الثاني والذي يمثله (بلاو) فيسمى باتجاه البنائية التبادلية حيث يرى أن التبادل الاجتماعي الذي يمثل التبادل الاقتصادي أحد أنواعه فقط هو الميكانيزم الرئيسي في الحياة الاجتماعية أو المبدأ الذي تنهض عليه الطبيعة البشرية(10).

تتضمن كذلك نظرية التبادل الاجتماعي بعض المفهومات الأساسية التي تعبر عن أهم القضايا الأساسية التي تطرحها هذه النظرية والتي تستند فيها إلى بعض المفاهيم الاقتصادية لعلم الاقتصاد مثل مفهوم الفاعل actor والقيمة value والمكافأة Reward والتكلفة cost والقوة power والاعتماد dependences والتوازن balance.(11)

رؤية نظرية التبادل الاجتماعي لطبيعة الإنسان وطبيعة المجتمع:

1- **بالنسبة لطبيعة الإنسان :**

ترى هذه النظرية أن الإنسان يتصرف حيال الحياة بشكل منطقي وعقلاني فهو يحدد أهدافه ويسعى بالوسائل الممكنة لتحقيقها وبلوغها وأثناء ذلك يضع في اعتباره غيره من الأفراد في المجتمع حيث يكون لهم تأثير على تحقيقه لأهدافه وهذا ما تتأسس عليه عملية التبادل أي العلاقات الأساسية للتبادل فيما بينها، ويتخذ السلوك طبيعته الاجتماعية التبادلية من هذا المنطلق، فأعضاء المجتمع الذين يعيشون مع الفرد في وسطه الاجتماعي هم من يملكون المصادر والموارد وكذلك يملكون المشاعر والعواطف التي لابد للحياة معهم من أن نتبادل معهم تلك الموارد والمصادر والمشاعر والعواطف والخدمات.

2- **بالنسبة لطبيعة المجتمع:**

يرى أصحاب هذه النظرية أن البحث عن الحقيقة ينبغي أن يتم في الفرد لا في المجتمع، فالفرد يمثل وحدة التحليل الأساسية في هذه النظرية، فهو الوحدة التي تتم ملاحظتها للتعرف على طبيعة المجتمع والنظام الاجتماعي، ولا تقتصر رؤية وانطلاقة نظرية التبادل الاجتماعي من الفرد كفرد بل تحاول فهم طبيعة الجماعات، حيث إن الأفراد يتفاعلون مع بعضهم البعض وتحقق العلاقات الاجتماعية فوائد لهم تفوق التكلفة التي تترتب عليها، وتشير التكلفة هنا إلى بعض العوامل السلبية مثل التعب أو القلق وكل ما نحاول تجنبه، أما المكافآت فهي تعني أي شيء نتحمل التكلفة من أجل الحصول عليه، أما الأرباح فهي ناتج طرح التكاليف من المكافآت.

وفي الواقع نحن لا نتبادل النقود والأشياء المادية فقط بل نتبادل أيضاً الخدمات الاجتماعية والعواطف والأمن والنقود والمعلومات.(12)

فالمجتمع يحسب هذه النظرية شبكة من العمليات التبادلية الناجمة عن التفاعل العقلاني الرشيد والاعتماد المتبادل لتحقيق الأهداف وبهذا يؤدي المجتمع وظائفه المختلفة وتتشكل طبيعته التي يقوم عليها وجوده واستمراره.

الملاحظ هنا أن نظرية التبادل الاجتماعي كانت انعكاس لطبيعة حياة المجتمعات الغربية عموماً والمجتمع الأمريكي على وجه التحديد حيث الافتراضات النفعية المادية وحساب الفوائد والأرباح وطغيان الحياة المادية على العلاقات الاجتماعية وعلى طبيعة العلاقات العامة والتفاعل بين الأفراد الناتج عن الرأسمالية وحياة النزعة الفردية والمنافسة والسعي وراء الربح.

المبحث الثاني : الإسهامات الأساسية لـ(بيرت بلاو) Peter M.Blau

يعد كتاب (التبادل في الحياة الاجتماعية) Exchange and power social life الذي تم نشره سنة 1964م من أهم مؤلفات (بيتر بلاو) فيما يتعلق بنظرية التبادل الاجتماعية، وكما يذكر (تيما شيف) أن النصف الأول من هذا الكتاب يوضح المقصود بالقوة والتبادل.

التبادل الاجتماعي يعتبره بلاو المحرك الرئيسي في الحياة الاجتماعية بل وتنهض عليه الطبيعة البشرية، أما القوة الاجتماعية فهي ما يكفل ضبط سلوك الآخرين عن طريق الجزاءات السلبية أو هي العقوبات التي يستحقها كل من يخترق النظم العامة . احتلت بعض المفاهيم الأخرى كالتنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي والقيم أهمية كبيرة في منظور (بلاو) للتبادل في الحياة الاجتماعية حيث يرى إنها عمليات ضرورية لتحقيق النظام في المجتمع، يتطلب ذلك كما يرى بلاو أيضاً الاتفاق حول مجموعة من القيم للإشارة إلى التضامن والتكامل بين أفراد المجتمع مما يدفع نحو تماسك وثبات عناصر البناء الاجتماعي.

استعار (بيتر بلاو) Peter M. Blau بعض من المفاهيم من علم الاقتصاد كمفهوم الفائدة Profit ومفهوم التكلفة cost ومفهوم الاستثمار investments ويعد هذا من ضمن جوانب التداخل بين العلوم الاجتماعية أعني – علم الاقتصاد والاجتماع والأنثربولوجيا – بل وحاول عند صياغته لبعض القوانين والافتراضات النظرية للتبادل في الحياة الاجتماعية أن يماثلها مع قوانين ونظريات الاقتصاد كقوانين العرض والطلب وتناقص الغلة والمنتجات الاقتصادية وذلك لتفسير السلوك الفردي والجماعي.[13]

استخدم (بيتر بلاو) مفهوم التبادل الاجتماعي لتفسير التجمعات الإنسانية وكذلك لتفسير أنماط التفاعل التي تتم داخل تلك التجمعات أو المجتمعات سواء الصغيرة منها أو الكبيرة.

وقد قسم ذلك إلى قسمين :

1) (بناءات صغرى) Microstructure بمعنى التفاعل المباشر والعمليات البسيطة وتكون المكافآت في هذا النوع من البناءات يدعم القواعد المنظمة للعلاقات الاجتماعية والسيطرة والقوة والضبط وتقسيم العمل.

2) البناءات الكبرى والناتجة عن زيادة الأعضاء وهي تشمل المنظمات الرسمية والهيئات وغيرها من التشكيلات الكبيرة التي تكونت من بناءات أصغر منها، وبالرغم من اتفاق (بيتر بلاو) مع من سبقه من منظري علم الاجتماع والأنثروبولوجيا مع أن البناء الاجتماعي تكون من أجزاء مترابطة ومتشابكة إلا أنه لا يتفق معهم في نواحي أخرى حيث يعتبر أن ظهور المجتمع يكون نتيجة لعمليات التبادل الاجتماعي.[14]

من المفاهيم الجديدة التي وظفها "بلاو" في تحليله مفهوم الجاذبية الاجتماعية Social attraction فهي من وجهة نظره تتركب من الشعور بالانجذاب والرغبة في الحصول على مختلف أنواع المكافآت Rewareds ولها جذورها في

التركيبة النفسية للفرد وهي ما تدفع إلى وجود عمليات تبادل الموارد والمصادر بدافع إشباع الحاجات ويعتبرها الخطوة الأولى في تكوين الروابط الاجتماعية، كما أن الاختلافات بين الأفراد والجماعات في المكانة والقوة تكون ناجمة عن عمليات التبادل كما يرى "بلاو"

الملاحظ هنا أن "بلاو" يتفق في رؤيته هذه مع العلامة ابن خلدون الذي يرى أن العمران البشري يتكون من تعاون الناس في معاشهم وإشباع حاجاتهم.

يفترض "بلاو" كذلك أن حالة الصراع تنجم عن التفاوت في توزيع القوة الذي يرتبط بدوره بعملية التبادل أساساً، حيث هناك من وجهة نظره حالات من عدم التوازن والتساوي في المكافآت والتكاليف أثناء عمليات التبادل الاجتماعي، تلك العملية تؤدي إلى سيطرة طرف على آخر، طرف يمتلك القوة والمصادر وطرف لا يمتلكها، يؤدي ذلك كذلك إلى التمايز . المثير للانتباه أن "بلاو" يعد كل ذلك طبيعي لإنجاز الأهداف وأداء العمل، بمعنى آخر يرى ضرورة وجود تمايز وقوة وسلطة ووجود خضوع وامتثال بين طرفي التبادل وبخاصة على المستوى البناءات الكبرى.

ويبدو تأثر "بلاو" بالواقع الرأسمالي وبأشكال العلاقات والروابط الاجتماعية الناجمة عن الأوضاع الاقتصادية واضحاً أثناء تحليله لهذا الجانب وهو يتفق مع من سبقه من منظري علماء الاجتماع وكذلك علماء الاقتصاد وبخاصة في المجتمع الأمريكي حول مفاهيم القوة والسلطة والمكافآت والامتثال والمنفعة والمشقة وما إليه.

أما بالنسبة لرؤية "بلاو" للاستقرار والتغير الاجتماعي على مستوى البناء الاجتماعي بشكل عام فإنه يرجعه إلى موضوع المنفعة والمميزات، فكلما كانت المنفعة والمميزات توفق عمليات المشقة والعناء طبقاً لرغبة صاحب العمل والقوة والسلطة يكون هناك اتفاق عام وتكون هناك مشروعية للقوة وتسود المجتمع حالة استقرار وتوازن ونظام في العلاقات مما لا يتطلب معه ضرورة التغير الاجتماعي، وعلى العكس من ذلك عندما تكون المميزات والمنافع الناجمة عن الإذعان والامتثال لا تعادل المشقة والعناء المبذول في العمل فإنه سيسود الشعور بالاستقلال والقهر والإحباط والغضب والعدوانية والرفض للقوة القاهرة، وتظهر بالتالي قوى المعارضة ويحدث عدم التوازن في العلاقات وتحصل عملية التغير الاجتماعية المطلوبة للبناء الاجتماعي، ويبدو البعد الاقتصادي في رؤية وفكر "بيتر بلاو" واضحاً وجلياً، حيث تتضمن رؤيته نزعة ضد الإنسان فهو يصوره ككائن اقتصادي نفعي ينحصر سلوكه في حساب المكافأة والتكلفة تحقيقاً لرغباته وميوله الفردية الخاصة، فالأفراد ينضمون إلى عضوية الجماعات لأسباب نفعية[15]، وعليه فإن التأثير الاقتصادي في الفكر الاجتماعي شكل رؤية ومنظور التبادل الاجتماعي وبخاصة عند أبرز مفكريه ومنظريه وهو "بيتر بلاو".

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أن تاريخ الفكر الإنساني ونظرياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هي حلقات متصلة متشابكة ومتداخلة ووجود الارتباط العضوي في قضايا الإنسان والمجتمع سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية والثقافية عموماً حالة طبيعية سواء انطلقت من الفرد أو المجتمع.

2- أن حالة الاجتماع ونشأة وتكون الروابط الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي والتعاون هي ضرورة لازمة لإشباع الحاجات الأساسية والتي من ضمنها وليس كلها الحاجات الاقتصادية.

3- أن حاجات الإنسان ليست مادية فقط بل هناك الكثير من الحاجات الاجتماعية العاطفية والمعنوية التي يتبادلها الفرد مع اخرين والتي تشكل جزءاً لا ينبغي الاستهانة به عند دراسة طبيعة الإنسان وطبيعة المجتمع.

4- أن في حياة الإنسان هناك دائماً تبادلاً للأدوار والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية على مستويات المعيشة والتفكير وكل منهما يؤثر بدوره في الآخر.

5- أن هناك أوجه اتفاق كثيرة بين النظريات الاجتماعية الكلاسيكية وبخاصة بين نظرية التبادل الاجتماعي والنظرية الوظيفية ونظرية الصراع بالرغم من وجود بعض نقاط الاختلاف بينهما.

6- أن طبيعة الحياة الاقتصادية للمجتمعات الرأسمالية خصوصاً قد كان لها تداعياتها وتأثيراتها على التفكير الإنساني عموماً والتفكير الاجتماعي كجزء منه.

7- أن طغيان الاقتصاد والمفاهيم الاقتصادية والحياة الرأسمالية المادية كان وراء نقد النظريات الاجتماعية المحافظة ومحاولة إيجاد بدائل نظرية لها هدفها الاهتمام والتركيز على الأبعاد اللامادية في حياة الإنسان والتي من أشكالها صور وأنواع التبادل الاجتماعي.

8- أن منظور "بيتر بلاو" عن التبادل في الحياة الاجتماعية هو خطوة جادة في طريق التفكير في طبيعة الإنسان والمجتمع في المجتمعات الرأسمالية . تلك الطبيعة التي انحرف بها التفكير وأساليب الحياة وبشكل سلبي عن حالة التوازن التي ينبغي أن تراعي فيه الجوانب اللامادية واللامنفعية.

9- أن الخلل في أسس التبادل وهي الأخذ والعطاء يؤدي إلى خلل بنائي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية الفكرية.

10- أن التوازن الحقيقي في الحياة وبالتالي في الفكر هو ذلك التوازن بين الأخذ والعطاء على المستويات المادية واللامادية وهو طريق من الطرق اللازمة لعودة التوازن لطبيعة الإنسان والمجتمع على السواء.

توصيات الدراسة:

1- أن تتضمن مقررات دراسة النظريات الاقتصادية في أقسام الاقتصاد والعلوم السياسة بالجامعات الليبية محاضرات في الفكر الاجتماعي وبخاصة النظريات النقدية المعاصرة للنظريات الكلاسيكية ومنها نظرية التبادل الاجتماعي لما لها من فائدة في التكوين المعرفي العام عن طبيعة الإنسان والمجتمع.

2- الاهتمام بالبحوث المشتركة بين علمي الاقتصاد والاجتماع للتداخل المستمر بين الموضوعات البحثية لكل منهما.

3- أن يتم توجيه بحوث الطلاب نحو موضوعات تتخذ من نظرية التبادل الاجتماعي إطاراً مرجعياً وتفسيرياً موجهاً لها.

المراجع:

1- جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، المجلس الأعلى للثقافة، ترجمة: محمد محيي الدين وآخرون، المجلد الثالث، الطبعة الأولى، 2001م، ص1482.

2- المرجع السابق، ص1483.

3- المرجع السابق، ص1483-1484.

4- المرجع السابق، ص1486.

5- سمير نعيم، النظرية في علم الاجتماع، القاهرة، دار المعارف، 1979م، ص257.

6- Poloma Margaret. M, Contemporary sociological theory, New York: Macmillan Publishing, co.inc, 1979, pp.61-62

7- Turner. Jonathan. M, the structure of sociological theory. I linois the porsey press. 1982,p.211.

8- Timasheff. N.S & Theodorson. G.T. sociological theory: Its Nature and Growth. New York Randow House. 1972. P.340.

9- Ibid. 282-283.

10- Turner. J.H. op.cit. pp.288-289.

11- Zanden James. W. Vander. The social expr New York Mc Graw, hill Rubishing co 1990. P.182.

12- محمد علي محمد، تاريخ علم الاجتماع، الرواد والاتجاهات المعاصرة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1983م، ص504.

13- Skidmore, William. Theoretical thinking in sociology Cambridge. University Press 1979. P79-104.

14- محمد علي محمد، مرجع سابق، ص501.

المناطق الحرة العربية ودورها في التنمية الاقتصادية

دراسة حالة (ليبيا–سوريا – الإمارات)

أ.عامر فتح الله المبروك الفرجاني

كلية الاقتصاد جامعة بني وليد

1- المقدمة :

لاشك ان للمناطق الحرة دورا كبيراً ومهماً في دوران عملية التنمية الاقتصادية لهذا حرصت كثيرا من الدول على إنشاء المناطق الحرة بهدف دفع ورفع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لديها, حيث تعد هذه الوسيلة من أهم الوسائل نجوعاً لجذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية وتنمية الصادرات والحصول على التكنولوجيا. كذلك توفير فرص العمل والاهم من هذا كله زيادة الايرادات من العملة الاجنبية الصعبة .وفي ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة برزت المناطق الحرة كأحد وسائل الانفتاح الاقتصادي ,فهي تقوم على تحرير الاقتصاد من القيود ولا تعترف بالحدود السياسية وتوفر امتيازات مغرية تجذب المستثمرين ,لذا تعمل الدولة العربية على توفير جميع الظروف والسبل الملائمة التي تؤدي إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية والحصول على أكبر عائد ممكن من تفاعلها مع العالم الخارجي . وقد اخترنا دراسة تجارب بعض الدول العربية سوريا. الامارات العربية المتحدة . وليبيا كنموذج باعتبارها دولة خاضت هذا المجال من الاستثمارات حيث تعد ليبيا اخر الدول مرتبة في هذا المجال .

2- مشكلة الدراسة :

تعد المناطق الحرة شكلا من أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر .لذا تسعى الدول النامية ومنها الدول العربية إلى جذب هذا النوع من الاستثمارات لتحريك عجلة التنمية داخل اقتصاداتها خصوصا أن هذا النوع من الاستثمار يقدم تسهيلات وامتيازات منها الحوافز الضريبية والجمركية كذلك فرص العمل التي توفرها هذه الاستثمارات إلى غير ذلك من الامتيازات ، ونجد بعض البلدان قد فشلت في مساهمتها في عملية التنمية بالرغم من توفرها على مؤهلات ومميزات تساعها على ذلك .

لذا جاءت هذه الدراسة لتجيب على التساؤل الاتي.

س- هل نجحت تجارب بعض الدول العربية محل الدراسة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال المناطق الحرة ؟

س- ماهي المناطق الحرة وكيف ظهرت؟

س- ماهي أشكالها وأنواعها؟

س- ماهي النتائج المترتبة على إنشائها؟

3-فرضية الدراسة :

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها :

- ما مدى فاعلية هذا النوع من الاستثمارات المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول محل الدراسة .

4- أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الاهداف الاتية.

- التعرف على مفهوم المناطق الحرة وأهدافها وأشكالها .وأثرها على اقتصاديات الدول التي أنشئت على أراضيها.
- التعرف على دور المناطق الحرة في عملية التنمية الاقتصادية داخل بعض الدول العربية المختارة.
- تحاول هذه الورقة تسليط الضوئ على انعكاسات المناطق الحرة باعتبارها شكل من أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر على اهداف التنمية الاقتصادية .

5- منهج الدراسة :

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي عن طريق وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها من خلال المصادر والمراجع والتقارير والنشرات ذات العلاقة للوصول الى نتائج علمية ومنطقية يمكن الاعتماد عليها.

6-حدود الدراسة :

الحدود المكانية : تمتد الحدود المكانية لهذه بدراسة اقتصاديات الدول الاتية (سوريا .الامارات. ليبيا)

الحدود الزمنية : سنوات مختلفة حسب معطيات الدراسة والبيانات المتوفرة.

المبحث الاول المناطق الحرة (المفهوم .التطور .الاهداف)

1-1- مفهوم المناطق الحرة :

تعددت التعاريف للمناطق الحرة حيث تمثل المناطق الحرة منطقة أو جزء من أرض الدولة تخصصها لأنشطة معينة من خلال وضع القوانين والتشريعات والاجراءات التي تنظيم العمل بها .ومن هنا يمكن تعريف هذه المناطق .

- تعرف المناطق الحرة بأنها عبارة عن جزء من أراضي الدولة تدخل ضمن حدودها سياسيا وتخضع لسلطتها إدارياً ويتم التعامل فيها بصورة خاصة من النواحي الجمركية والاستيرادية والنقدية والضريبية وغيرها من المعاملات التجارية والتي تتعلق بحركة البضاع دخولاً وخروجاً بحيث لا تنطبق على هذه المعاملات تلك الاجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة بهدف السماح بقدر اكبر من المعاملات والمبادلات التي من شأنها جذب الاستثمارات إليها وزيادة التبادل التجاري.(**الكردوسي.2011-63**).

- وتعرف أيضا((بانها ناطق مغلقة ومعزولة وغير مأهولة بالسكان والتي تدخل فيها الكثير من السلع غير الممنوعة دون إجراءات جمركية رسمية للدخول)) (**عاشور-2014-3**).

- ويمكن تعريف المناطق الحرة تعريفا شاملا على انها ((جزء من أراضي الدولة يقع موقع استراتيجي بالقرب من ميناء بحري أو جوي أو طريق بري دولي .يخصص للاستثمار الاجنبي والوطني في مجالات صناعية وتجارية وخدمية وذلك من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة يخضع لنظام اقتصادي خاص يختلف عن النظام السائد في الدولة المضيفة غير أنه يخضع لهذه الدولة إداريا وأمنيا)) (**البيضاني. ثجيل -2006-17**).

1-2-التطور التاريخي للمناطق الحرة:

يعود وجود المناطق الحرة بمفهومها التجاري البسيط إلى عهود الحضارات الفينيقية واليونانية والرومانية . وشهدت المناطق الحرة عبر مراحلها التاريخية تطورات عديدة ومهمة حيث تعد جزيرة ديلوس في بحر إيجا أول منطقة عرفت في التاريخ خلال عهد الامبراطورية الرومانية . وبمرور الزمن شهدت هذه الفكرة تطورا ملحوظا وخصوصا في أوروبا حيث كان من أهم تلك المناطق التي اقامتها بريطانيا في جبل طارق عام 1704 كذلك في سنغافورة عام 1819 وفي هونغ كونغ عام 1842 وفي عدن عام 1850 .كذلك قامت بعض الدول الاوروبية بإقامة مناطق حرة كان من أهمها ميناء هامبورغ عام 1881 وميناء بريمن عام 1885 وميناء نابولي عام 1869. ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأت هذه الفكرة تنمو وتنتشر بسرعة. **(فضلية -2008-13)**

فقد انشئت العديد من المناطق حول العالم ومن أمثلتها منطقة بشانون غرب ايرلندا .كذلك في الهند وتايوان والفلبين والمكسيك .واخذ هذا النوع من الاستثمار في الانتشار حول العالم لتصل عام 2002 إلى 3000 منطقة حرة .

وعلى مستوى الدول العربية فقد تم تأسيس مدينة عدن عام 1850 كمنطقة حرة . وفي عام 1902 انشئت اول منطقة حرة في مصر وفي الوقت الحاضر تعد منطقة (جبل علي) الحرة في دولة الامارات العربية المتحدة في إمارة دبي من اهم المناطق الحرة العربية .

1- 3 أهداف إنشاء المناطق الحرة :

تسعى العديد من الدول لتحقيق العديد من الاهداف من إنشاء المناطق الحرة على أراضيها ومن هذه الاهداف.

- دمج اقتصادها الوطني مع منظومة الاقتصاد العالمي من خلال هذه المناطق.
- تسريع عملية النمو الاقتصادي.
- توسيع تنمية الصادرات وتوسيع القاعدة الصناعية.
- إيجاد فرص عمل جديدة.
- تطوير الجهاز الانتاجي وتدريب عمالة صناعية ماهرة لمواكبة التطور التكنولوجي في جل المجالات.**(المرجع السابق-101)**

1-4- أنواع المناطق الحرة :

يمكن تصنيف المناطق الحرة إلى**(عاشور-2014-4)** :

1- من حيث الهدف وتشمل (الموانئ البحرية –الموانئ الجوية –مناطق التجارة الحرة–المناطق المصرفية الحرة–المناطق الصناعية العلمية والمناطق الحرة العامة والمناطق الحرة الخاصة).

2- من حيث الموقع والمساحة وتنقسم إلى ثلاثة أنواع :

أ- المناطق الحرة الخاصة والتي تكون مقصورة على مشروع واحد

ب- المناطق الحرة العامة وهي المناطق الحرة التي تنشأ داخل الدوائر الحكومية وفي الموانئ البحرية والموانئ الجوية والمنافذ البرية والتي منها :

- مناطق حرة ذات موانئ خاصة بها

- مناطق حرة تقام داخل الوطن . – المناطق الحرة التي تشمل مدينة بأكملها

3- من حيث طبيعة النشاط وتشمل :

- مناطق حرة صناعية. – مناطق حرة تجارية.

- المناطق المشتركة الصناعية والتجارية.

1-5-خصائص المناطق الحرة :

تتميز المناطق الحرة بعدة خصائص وهي.

- نظام جبائي مرن. – الشمولية والعالمية.
- غياب المشاكل الإدارية بمعنى أن العمليات التي تتم داخلها لا تخضع إلى عراقيل إدارية والسرعة في إتمام الإجراءات وبساطتها دون تعقيد.
- المساواة أي أن جميع العاملين داخل هذه المناطق لهم نفس الحقوق والواجبات أجانب كانوا أم محليين.

1-6-الركائز الأساسية لإقامة المناطق الحرة:

تسعى كل الدول في العالم إلى تشجيع وجذب الاستثمارات الاجنبية وذلك للاستفادة منها في تحريك عجلة النمو داخل اقتصاداتها. وتعد المناطق الحرة من أهم أنواع الاستثمارات الاجنبية .لذا يتطلب قيام المناطق الحرة واستمرارية عملها وتحقيق الاهداف التي أنشئت من أجلها توافر مجموعة من العوامل تعد الركائز الاساسية والمهمة لنجاح هذه المناطق ولها تأثير ايجابي في عملية جذب الاستثمارات وتطورها.

- تحديد الهدف من إقامة المناطق الحرة ووضع الخطط اللازمة لنجاحها.
- الموقع الجغرافي الملائم
- وجود الإطار القانوني والتشريعي الداعم لإنشاء المناطق الحرة.
- الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي.
- حسن الإدارة والتنظيم لأنه متى كانت الاساليب الادارية فعالة يكون لها دورا كبيرا في تسهيل عمل المستثمرين دون اجراءات معقدة وجهود كبيرة وكلفة عالية.
- توافر الموارد المالية والأيدي العاملة والخدمات.
- المزايا والحوافز وخصوصا المالية والتجارية والجمركية والخدمية وغيرها .**(فاضل-جواد- -2011-8).**

1-7- الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الحرة :

إن إنشاء المناطق الحرة يعود بجملة من المنافع على الاقتصاد الوطني .ولعل من أهم هذه المنافع ما يلي**(المرجع السابق -9).**

- خلق المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية ورؤوس الاموال الوطنية والاجنبية.
- زيادة الإيرادات من النقد الأجنبي وتنويع مصادر الايرادات العامة.
- خلق فرص عمل جديدة وتدريب وتأهيل الايادي العاملة.
- تطوير البنى التحتية وزيادة التكوين الرأسمالي الثابت.

- تنشيط حركة التبادل التجاري.
- تطوير قطاع النقل البري والبحري والجوي.
- تنشيط القطاع السياحي وتطوير مرافقه.

المبحث الثاني –المناطق الحرة في الدول العربية (تجارب مختارة):

إن للمناطق الحرة دورا كبيراً تلعبه في العملية التنموية كونها إحدى الادوات التي تساهم في تنمية الاقتصاديات المحلية. وكونها عامل مهم في جذب الاستثمارات الاجنبية وتوفير فرص عمل من خلال هذه الاستثمارات. كما تعمل على تحسين هيكل الاقتصاد الوطني عن طريق الاهتمام بالتنمية الاقتصادية الاقليمية للمناطق المختلفة .وذلك بتوطين صناعات بها .مما يخلق مركزا حضاريا يخفف من مشكلة الهجرة الداخلية للمدن الكبرى. ولإدراك مدى مساهمة ودور المناطق الحرة في الدفع بعملية التنمية الاقتصادية تم اختيار تجارب بعض الدول العربية وهي (سوريا– الإمارات – ليبيا) وتم تناول تجربة ليبيا بالرغم من عدم نجاحها كبقية أقرانها من الدول العربية إلا أن هذا لا يعني عدم إدراك ليبيا لأهمية هذا النوع من الاستثمار في دورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

2–1– المناطق الحرة بسوريا.

يعود تاريخ المناطق الحرة بسوريا إلى حوالي أكثر من ستون عاماً عندما أسست المنطقة الاولى في وسط مدينة دمشق عام 1952 ويبلغ عددها حاليا داخل الدولة السورية حوالي تسع مناطق وهي المنطقة الحرة (دمشق–مطار دمشق–عدرا–حلب– طرطوس – اللاذقية الحافة–اللاذقية المرفئية– واليعربية– والمنطقة الحرة السورية الاردنية المشتركة) . **(فضلية –2008–18)**.

الحركة الاستثمارية في المناطق الحرة السوريا.

عند الحديث عن الحركة الاستثمارية فإننا نخص بالذكر رأس المال المستثمر–وعدد وطبيعة الانشطة–حجم الايرادات المتحققة – وعدد الوظائف داخل هذه المناطق وعدد المستثمرين.

وإذا ما نظرنا إلى حركة رؤوس الاموال المستثمرة في المناطق الحرة السوريا من عام 2002 إلى عام 2019 فإننا نجدها متفاوتة من عام إلى اخر .

فقد بلغت رؤوس الاموال المستثمرة في المناطق الحرة السورية لعام 2003 حوالي (865) مليون دولار عن عام 2002الذي وصل إلى (731) مليون دولار ، أما بالنسبة لتطور عدد العاملين في المنشآت الاستثمارية فقد تطور من (8943) عامل في عام 2000 إلى (10287) عام 2002 ثم وصل عدد العاملين بالمناطق الحرة عام 2004 إلى حوالي (13755) عامل ، وبحسب معطيات المؤسسة العامة للمناطق الحرة فإن النشاط الصناعي قد تركز خصوصا في المنطقة الحرة في دمشق والمنطقة الحارة بعذرا . حيث تبلغ نسبة الصناعات فيها من إجمالي المشاريع الصناعية في المؤسسة (39%.30%) على التوالي من إجمالي رأس المال الصناعي المستثمر حوالي (41%–22%).(فضلية–2008–19) ، وبقيت رؤوس الاموال المستثمرة ترتفع إلى أن وصلت عام 2010 إلى حوالي (994)مليون دولار أما عدد المستثمرين فقد وصل (1284)مستثمراً يمارسون مختلف النشاطات الاستثمارية وعدد العاملين 7299 عاملا . (www.7al.net./ovhtz).

وفي عام 2014 وصل عدد المستثمرين الى 1162 مستثمرا برأس مالي (638)مليون دولار و 7026 عاملا.

وقد وصل عدد الشركات في هذا العام حوالي 77 شركة برأس مال 11 مليار ليرة سوريا.

وارتفع عدد الشركات في عام 2016ليصل إلى 80 شركة وبرأس مال 86 مليون دولار ويرجع هذا الي دعم وزارة الاقتصاد والتجارة للمناطق الحرة.

أما في عام 2019 وبحسب المؤسسة الوطنية للمناطق الحرة فإن عدد المستثمرين بلغ (967)مستثمراً وبرأس مال بلغ (751) مليون دولار وبعدد عمال 6478عاملا .وأن الرسوم الجمركية المتحققة خلال هذه المدة وصل ملياران 242 مليون ليرة سوريا. ويعزى هذا التراجع والتذبذب في بعض مؤشرات الاداء للمناطق الحرة بسوريا خصوصا خلال العشر سنوات الاخيرة إلى التدمير الكبير الذي لحق بالبنية التحتية لهذه المناطق جراء الصراع السياسي .

جدول رقم (1)

أهم المؤشرات لأداء المناطق الحرة بسوريا خلال السنوات (2002-2019)

السنوات	رأس المال المستثمر بالمليون $	عدد المستثمرين	عدد العاملين
2002	731	1200	10287
2003	865	1512	---------
2004	994	1597	13755
2008	797	1191	9019
2009	840	1351	9787
2010	837	1284	7299
2011	837	1295	6617
2012	694	1176	6883
2013	687	1150	6821
2014	638	1162	7026
2015	386	1158	7194
2016	634	1152	6962
2017	656	1046	6247
2018	753	967	6154
2019	751	967	6478

المصدر / التقرير السنوي للاستثمارات في سوريا أعداد مختلفة.

جدول رقم (2)

يوضح حجم الايرادات المتحققة من المناطق الحرة وحجم التبادل التجاري بسوريا للسنوات (2008-2018) القيمة بالمليون ل/س

السنوات	إجمالي الايرادات	معدل النمو	حجم التبادل التجاري
2008	1105	-----	240
2009	1088	-1.53	214
2010	1074	-12.38	152
2011	941	-1.06	102
2012	931	075.	75
2013	938	56.8	29
2014	1471	34.05	84
2015	1972	68.35	82
2016	3320	13.25	63
2017	3760	1.01	65
2018	42000	----	---

المصدر / التقرير السنوي للاستثمارات في سوريا أعداد مختلفة

من البيانات الواردة في الجدول رقم (2)يتضح أن الايرادات المتحققة من الانشطة داخل المناطق الحرة بسوريا قد شهدت تذبذب في قيمها خصوصا عام (2011-2012-2013) ويرجع هذا التذبذب في قيمها إلى الاحداث التي شهدتها سوريا وإلى الدمار الكبير التي حل ببعض المناطق الحرة .كذلك يرجع في السبب إلى ضعف البنية التحتية من البداية وإلى عدم الدعم الحكومي اللازم .إلا أن هذه الإيرادات قد حققت ارتفاعا ملحوظا فوصلت عام 2017 إلى حوالي 3760مليار ليرة سوريا وبمعدل نمو بلغ 1.01% عن عام 2016.أما التبادل التجاري أي حركة البضائع الداخلة والخارجة فقد شهدت انخفاض تدريجي فبلغ عام 2008(240) مليار ليرة سوريا. وفي نهاية المدة 2018 بلغ 65 مليار ليرة سوريا والسبب يرجع إلى عدم الاستقرار الامني وما خلفه الصراع الدائر في سوريا من دمار للمناطق الحرة .

2-2- المناطق الحرة بالأمارات العربية المتحدة.

تعد دولة الامارات العربية المتحدة من رواد المناطق الحرة بالوطن العربي وتحتل المرتبة الاولى على المستوى العربي .فقد اهتمت بإنشاء المناطق الحرة لجذب المستثمرين المحليين والاجانب على حد سواء .حيث يبلغ عدد المناطق الحرة بدولة الامارات إلى أكثر من 30منطقة تشكل ربع المناطق الحرة في الوطن العربي والبالغة 123منطقة. **(عاشور -2014-11)**

وذلك بسبب مجموعة من العوامل منها البنية التحتية المتطورة. كذلك الدعم الحكومي الكبير والموانئ الحديثة والكبيرة .والمطارات الدولية والحديثة . واستعمال التكنولوجيا المتطورة فيها.

2-2-1-أهم المناطق الحرة الموجودة بالأمارات.

- المنطقة الحرة جبل علي وهي أهم المناطق بدولة الامارات وسيتم أخذها كنموذج للمناطق الحرة بهذه الدولة لاحقا.
- المنطقة الحرة بعجمان.
- منطقة السعديات الحرة في غمارة أبوظبي.
- المنطقة الحرة بالفجيرة.

إلا أن منطقة جبل علي تعد من أهم هذه المناطق الحرة بالأمارات فاحتلت مكانة عالمية من حيث عدد المشاريع وحجم التبادل التجاري الموجودة بها وخصوصا ميناء جبل علي .ولذا سيتم التطرق إليه وأخذه أنموذج للمناطق الحرة بالأمارات.

2-2-2- نبذة عن ميناء جبل علي.

شكل هذا الميناء علامة فارقة في تاريخ دولة الامارات والمنطقة .حيث يحتل هذا الميناء المرتبة 11 عالميا .وذلك بعد أن بلغت طاقته الاستيعابية ما يزيد عن 22.04 مليون حاوية ويضم أكثر من 180 خطا ملاحيا و80خدمة إسبوعية مرتبطة 150 ميناء حول العالم.

ويعد هذا الميناء أكبر ميناء بحري في الشرق الاوسط والاكبر على خطوط الشحن الرئيسية بعد سنغافورة وروتردام**(صحيفة البيان .2019-6)**

2-2-3- المساهمة الاقتصادية للمنطقة الحرة بجبل علي

أكدت دراسات عالمية قامت بها مجموعة بوسطن الاستشارية حول دور ميناء جبل علي خاصة والمنطقة الحرة بجبل علي عامة علي الاقتصاد الاماراتي أن المنافع المتحققة تتجاوز بتأثيرها الناتج المحلي الاجمالي ويتصاعد دوروها في ثلاث مجالات رئيسية تعكس القيمة الاجمالية المضافة للاقتصاد الاماراتي وهي التوظف .والتنوع .والانتاجية .**(نفس المرجع السابق).**

وحسب هذه الدراسة فإن المساهمة الاجمالية بلغت 137 مليار درهم اماراتي أي ما نسبته 33.4% من الناتج المحلي الاجمالي لإمارة دبي . كذلك 151 مليار درهم من الناتج المحلي لدولة الامارات.

أما بالنسبة للتوظيف فإن الميناء يوفر 450ألف وظيفة أي ما نسبته16.2% من إجمالي التوظف في دبي .والبالغ 2.8 مليون وظيفة وبالنسبة لدولة الأمارات يصل عدد الوظائف إلى 476 ألف وظيفة بنسبة 7.5%من اجمالي التوظف البالغ 6.4 ملايين وظيفة .كذلك بلغ تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر القائمة حوالي 302 مليارات درهم.

كذلك تحتضن المنطقة الحرة جبل علي ع 100 شركة من بين 500 شركة عالمية على صعيد الثروات العالمية . كذلك تعد موطن لحوالي 350 شركة متخصصة في قطاع اللوجستيات والشحن . وتعد ممر تجاري ولوجستي لحوالي

305 مليار نسمة في منطقة الشرق الاوسط وأسيا أفريقيا. وبلغ حجم الاستثمارات في هذه المنطقة عام 2019 حوالي 500مليون درهم اماراتي .أما حجم التجارة في هذه المنطقة تجاوز 93 مليار دولار أمريكي **(المرجع نفسه)**.

وترجع هذه الطفرة والتقدم واحتلال المراتب الاول لدولة الامارات بين الدول العربية والعالمية في هذا المجال إلي الحوافز والضمانات التي تقدمها والمتمثلة في .

- الإعفاء الكامل من الضرائب والاستيراد والتصدير .
- حرية تحويل رأس المال والارباح بالكامل.
- إعفاء الشركات من الضرائب لمدة15 سنة قابلة للتجديد لنفس المدة.
- عدم وجود ضرائب على الدخل الشخصي.
- المساعدة في توفير العمالة وخدمات الدعم مثل الكفالة والسكن .
- المستثمر الأجنبي له حق ملكية الشركة بنسبة 100% وبدون وجود شريك محلي او الحاجة اليه.

2-3- المناطق الحرة بليبيا:

تسعى ليبيا شأنها شأن الدول العربية في إطار تطوير اقتصاداها من خلال إنشاء المناطق الحرة على أراضيها لما لهذا الاستثمار من دور في تحريك عجلة النمو الاقتصادي. لكنا هذا النوع من الاستثمار يحتاج إلى إمكانيات ودعم حكومي واسع .ولا زالت ليبيا متأخرة في هذا المجال إذا ما قورنت ببعض الدول العربية .مثل مصر والامارات وسوريا والاردن.

وتعد المنطقة الحرة مصراته هي أول المناطق في ليبيا وهي تجربة حديثة المنشأ تأسست سنة 2000 على مساحة 3.539 هكتار شاملة ميناء مصراته البحري مع توسعات مستقبلية تصل إلى 20.0000 هكتار مقسمة إلى موقعين.

الاول- 539 هكتار شاملا ميناء مصراته البحري.

الثاني – 3000 هكتار ويبعد 8كلم عن الموقع لأول.

أما النشاط الاستثماري بالمنطقة الحرة بمصراته يشمل كافة المجالات الاقتصادية والصناعية والتجارية والخدمية والمقاولات ..ويكون ذلك من خلال تأسيس شركات أو فتح فروع لشركات قائمة سواء محلية أو أجنبية بناء على ما هو منصوص عليه بلائحة تأسيس الشركات وفتح الفروع رقم 252 لسنة 2005 والتي حددت أن يكون الحد الادنى لرأس المال لأي شركة يتم تأسيسها هو 100.000 دولار أو ما يعادلها (WWW.MFZLY.COM).

وفي عام 2015 تم تأسيس المنطقة الحرة تمنهنت بناء على قرار مجلس الوزارة رقم 196 .كمنطقة حرة تتبع المنطقة الحرة مصراته وتتمتع بكافة المزايا والاعفاءات والتسهيلات المقررة بالقانون رقم 9 لسنة 2000 بشأن تنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة التي تهدف إلى تشجيع التجارة وعمليات التصنيع.

إلا أن بعض الاسباب والتي منها قلت والبنى التحتية الضعيفة وشبه المنتهية .وقلة الاهتمام وعدم وجود الدعم المالي الكافي أي تخصيص الميزانيات لهذا التوع من الاستثمارات للرفع من مستوى النشاط داخل هذه المناطق .كذلك الاحداث الاخيرة التي مررت بها البلاد مندو 2011 ومازالت تبعاتها الاقتصادية تؤثر على الاقتصاد الليبي .كل هذه

الاسباب جعلت من نجاح هذه التجربة أمراً صعبا في ظل عدم وجود استقرار أمني وسياسي واقتصادي وفي ظل الانقسام الحاصل في السلطة التنفيذية والتشريعية كذلك السلطة النقدية.

وبالنظر إلى حركة التجارة داخل هذه المنطقة الحرة مصراته نجدها حركتها حركة ضئيلة وبسيطة لا تعد تذكر ولا توجد أي إحصاءات من الجهات الرسمية عن مؤشرات الاداء الاقتصادي داخل هذه المنطقة .

2-3-1-التسهيلات والإعفاءات الممنوحة للمستثمرين داخل المناطق الحرة بليبيا.

- الإعفاءات من كافة الرسوم الجمركية والضريبية الاخرى .
- سهولة وسرعة إتمام الإجراءات.
- لا توجد قيود على المعاملات المالية.
- عدم وجود قيود على وخروج البضائع.
- إمكانية نقل ملكية المشروع جزئيا أو كليا من مستثمر لأخر.
- لا تخضع المشاريع ولا المستثمرين لمتطلبات التسجيل في سجلات الموردين والمصدرين والسجل التجاري.
- لا توجد قيود على توظيف العمالة .
- مدة الإيجار تصل إلى 30 سنة قابلة للتجديد.

المبحث الثالث

النتائج والتوصيات

3-1-النتائج :

من خلا الدراسة يمكن استخلاص بعض النتائج وتتمثل أهمها في الأتي :

1-تنوع نشاط المناطق الحرة بحسب سياسة واهداف كل دولة .

2-أن الغاية والغرض من إنشاء الناطق الحرة هو دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

3- لا تزال المناطق الحرة في الدول العربية محل الدراسة (سوريا –ليبيا)تعاني من عدة مشاكل من أبزها عدم توفر البنية التحتية اللازمة لتحريك وتسهيل حركة التبادل التجاري والنشاط الاقتصادي بالرغم أن التجربة السورية كان ناجحة ولها أثر ايجابي ومردود بسيط على الاقتصاد السوري ويعكس هذا المردود المؤشرات العامة لأداء المناطق الحرة بسوريا المذكورة في ضوء الدراسة.

4-تعد المناطق الحرة بدولة الامارات من اهم المناطق الحرة العربية والعالمية لما لها من أثر ايجابي على الاقتصاد القومي تعكسها بعض مؤشرات الاداء للمناطق الحرة المذكورة سلفا.

5- نجاح التجربة الإماراتية بكل المقاييس وتعد أنموذج يقتدى به لبقية دول المنطقة.

3-2- التوصيات :

1- توفير ينيه تحتية وجهاز إداري مرن لا نجاح عمل المناطق الحرة.

2- التركيز على هذ النوع من الاستثمار لما لها من أثر ايجابي على مؤشرات النمو والتنمية داخل الاقتصاد القومي.

3-3-المراجع :

3-3-1- الدراسات العلمية :

1- د.مرزيق عاشور .دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاقليمية تجارب مختارة. الملتقى الوطني الاول أفاق التنمية الاقتصادية والمكانية .الجزائر .جامعة حسيبة بن علي .الشلف .2014.

2- د. عايد فضلية .اقتصاديات المناطق الحرة في سورية .دراسة تحليلية تطبيقية .مقارنة الوضع الراهن .مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية .سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية .المجلد 30 العدد3 لسنة 2008.

3- د.جليل شعبان البيضاني .د-ربيع قاسم ثجيل .عوامل النجاح المناطق الحرة في الدول النامية .جامعة البصرة .كلية الادارة والاقتصاد. مجلة العلوم الاقتصادية –العدد 17- لسنة 2006.

4- لبعل فطيمة .المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية المنطقة الحرة العربية المشتركة الاردنية السورية .200-2010- رسالة ماجستير –جامعة محمد خيضر – سكرة- كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير – قسم العلوم الاقتصادية –لسنة 2011-2012.

5- علي عباس فاضل- سرمد عباس جواد- الاستثمارات في المناطق الحرة في العراق (الفرص والتحديات) وزارة المالية –الدائرة الاقتصادية –العراق -2011.

3-3-2- الصحف والمواقع الالكترونية:

1-عادل عبدالجواد الكردوسي .المناطق الحرة في الدول العربية .مقالة .مجلة الامن والحياة –العدد 364-2012 - 1433هجري.

2-صحيفة البيان الإماراتية مقال بعنوان أربعون عاما من التفوق اللوجستي .العدد14417-8 ديسمبر-2019.

3- www.7al.ket/ovhtz.

4- www.mfzly.com

3-3-3-التقارير والنشرات الاقتصادية

- هيئة الاستثمار السورية .التقرير السنوي للاستثمار في سورية اعداد مختلفة.

دراسة العوامل المؤثرة في قدرة المراجع الخارجي لاكتشاف ممارسة إدارة الأرباح

أ. محمد أحمد دياب

كلية الاقتصاد جامعة بني وليد

المستخلص:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي تهتم بتحديد العوامل المؤثرة في اكتشاف المراجع الخارجي لممارسات إدارة الأرباح من خلال التعرف على مفهوم إدارة الأرباح الذي تمارسه الإدارة العليا وإبراز أهم الطرق التي تتبعها لتحقيق ذلك وتحديد ودراسة العوامل التي يمكن أن توثر في مقدرة المراجع الخارجي على اكتشاف ممارسة الإدارة العليا لإدارة الأرباح من خلال الاعتماد على تحليل ما ذكر في الأدب المحاسبي فيما يخص تلك العوامل ومن تم التحقق من صحتها ولقد أكدت نتائج الدراسة على أن جودة الأداء المهني وتخصص المراجع الخارجي في صناعة معينة وحساسيته اتجاه حوافز الإدارة العليا تعتبر من أكثر العوامل المؤثرة في اكتشاف المراجع الخارجي لممارسات إدارة الأرباح بالإضافة إلى عوامل أخرى ولقد تمت التوصية في هذه الدراسة بضرورة تخصص مكاتب المراجعة في صناعة معينة وأن يتم الاهتمام بالتأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي.

الإطار العام للدراسة:-

1- مقدمة:

تعتبر القوائم المالية المصدر الأساسي للبيانات اللازمة لقياس وتقييم أداء الوحدات الاقتصادية كما يعتمد عليها في اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية ولا شك في أن دقة نتائج التقييم وما يتخذ من قرارات يتوقفان على دقة وسلامة البيانات المالية الواردة ضمن تلك القوائم [صالح، 2003:483:484] .

ومن المتعارف عليه ضمن أدبيات المحاسبة أن لدى الإدارة العليا العديد من الأساليب المحاسبة التي تمكنها من التأثير في الأرباح المنشورة ضمن القوائم المالية زيادة أو نقصاناً من خلال المرونة في تطبيق السياسات المحاسبية وتعرف هذه الممارسة أو الظاهرة بإدارة الأرباح [السهلي، 2006:515] .

2- مشكلة الدراسة:

إن ما شهدته الآونة الأخيرة من زيادة في عدد الدول النامية التي تتجه نحو بناء مؤسسات مالية والوقوف على حقيقة أهمية هذه المؤسسات في عملية التنمية الاقتصادية وهو ما يفسر اجتياح موجة الخصخصة والتوجه نحو القطاع الخاص مدفوعاً بضغوطات المؤسسات الدولية- مثل البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية [أبو زيد، 263:2005] لذلك فإن دعم مصداقية المعلومات المحاسبية لإنجاح الخصخصة وتفعيل سوق الأوراق المالية الليبي[أبو دبوس،2005:] يتطلب أن تكوم البيانات المالية المعروضة ضمن القوائم المالية ذات مصداقية عالية ومن أهم داعمي مصداقية القوائم المالية هو وجود تقرير مراجع خارجي بها والدي يمثل المرحلة الأخيرة لعملية المراجعة وقناة الاتصال الأساسية بين مستخدمي القوائم المالية والمنشأة محل المراجعة وبهذا فإن تقرير المراجع يجب أن يوضح ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأنها طبقت خلال الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها

خلال الفترة السابقة [توماس وهنكي، 62:61:1989]، ومن هنا يتطلب من المراجع الخارجي أن يكون يقضا لممارسات إدارة الأرباح وقادراً على اكتشافها .

3- هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم إدارة الأرباح وطرق ممارستها من قبل الإدارة العليا والعوامل المؤثرة في اكتشاف المراجع الخارجي لممارسات إدارة الأرباح .

4- **دراسات سابقة:**

- دراسة [مبارك، 2003]، كانت تهدف لدراسة وتحديد ما إذا كان المراجع الخارجي ساعد الإدارة في تطبيق ممارسات إدارة الأرباح أم أن الإدارة تخدعه كما تخدع المُلاك والأطراف الأخرى وقد توصل لعديد من النتائج أهمها ازدياد احتمالات قيام الإدارة بممارسة إدارة الأرباح مع عدم التقرير عنها .

- دراسة [صالح، 2003]، استهدفت بالتحليل محددات اختيار السياسات المحاسبية من خلال اختيار مجموعة من المتغيرات التي يُمكن أن تؤثر على اختيار الإدارة بين بدائل السياسات المحاسبية ولقد أظهرت أهم النتائج أن عامل الديون والمساعدات الحكومية ليس له تأثير معنوي في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية أما تأثير عقود الحوافز فقد كان عكس المتوقع .

- دراسة [الماقوري، 2004]، هدفت إلى دراسة العوامل المؤثرة في اختيار الطريقة المحاسبية للمحاسبة على المخزون وتوصلت إلى قيام إدارة الشركات بتطبيق ممارسات محاسبية معينة بهدف التأثير على رقم الربح سواء من أجل المحافظة على مركز وظيفي أو لتحقيق بعض الوفرات الضريبة أو تجنباً لبعض التكاليف .

- دراسة [عبيد، 2004]، هدفت إلى دراسة ظاهرة التطويع المصطنع للأرباح المحاسبية لخدمة أغراض الإدارة من حيث إدارة دوافعها وكيفية قياسها والتعرف على أثارها المحتملة وقد أمكن استخلاص جملة من الملاحظات التي يمكن اعتبارها كمؤشرات لممارسة إدارة الأرباح وهي:

أ- تغيير في تطبيق معايير محاسبية معينة من سنة إلى أخرى تم تبريرها في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية فضلاً عن الإشارة إليها في تقرير المراجع .

ب- تحفظات أخرى بتقرير المراجع .

ج- تطبيق معالجات محاسبية معينة لم ترد في سياق المعايير المحاسبية المعمول بها .

د- تضمين عناصر غير عادية وتسويات سنوات سابقة ضمن قائمة الدخل للعام الحالي .

- دراسة [Brenda and Ann,2005] اختبرت جودة المراجعة على إدارة الأرباح في الشركات الأوروبية الخاصة ولقد توصلت إلى عدة نتائج أهمها أن الشركات التي تمت مراجعتها من قبل شركات مراجعة كبرى أقل إدارة للأرباح مما يدعم الرأي القائل بأن المراجعين الكبار أكثر قدرة على كبح جماح ممارسة الإدارة العليا بإدارة الأرباح .

- دراسة [السهلي، 2006]، فقد تناولت ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات ولقد أظهرت أن الشركات تقوم بإدارة الأرباح بدافع المحافظة على المستوى المتوقع للأرباح حيث تمارس الاستحقاق بطريقتين الأولى موجبة عند انخفاض الأرباح أو في حالة الخسارة المنخفضة والثانية سالبة عندما تكون الأرباح عالية مقارنة بالسنوات السابقة وإن أهم دافع

يبرر ممارسة إدارة الأرباح رغبة الشركات في الحصول على زيادة في رأس المال كما أظهرت هذه الدراسة عدم وجود تأثير لنسبة المديونية للشركات في ممارسة إدارة الأرباح أي أن التمويل الخارجي لا يعتبر دافع للشركات لممارسة إدارة الأرباح .

– دراسة [مبارك، 2006]، هدفت بشكل أساسي إلى دراسة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح كمتغير تابع ومستوى جودة أنشطة المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة كمتغير مستقل وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين جودة المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح، كما أن حجم عمل المراجعة الداخلية المرتبط بعملية إعداد وعرض التقارير المالية هو المتغير الوحيد الذي له أثر وتأثير معنوي على إدارة الأرباح بالإضافة إلى ذلك فقد توصل إلى نتيجة مفادها أن وجود أقسام مراجعة داخلية تتمتع بالقدرة المهنية والموضوعية والاستقلالية يساعد بشكل كبير في الحد من قيام الإدارة العليا بممارسة إدارة الأرباح .

– دراسة [Chen et , al , 2008] اختبرت كيف أن الاختلاف في جودة المراجعة تؤثر على تكلفة حقوق الملكية وعلى إدارة الأرباح لنوعين من الشركات الصينية هما : الشركات العائلية والشركات المملوكة للدولة ولقد توصلت لعدد من النتائج أهمها أن استخدام مراجعين دوي جودة عالية يؤدي إلى تخفيض إدارة الأرباح من قبل الإدارة العليا.

– دراسة [معروف، 2011]، هدفت إلى مناقشة وتحليل آليات حوكمة الشركات من حيث مفهومها ومسئولياتها وخصائصها وأثر ذلك على الممارسات السلبية لإدارة الأرباح ضمن بيئة العمل، وقد خلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد اختلاف جوهري بين آراء عينة الدراسة حول دوافع وأساليب ممارسة إدارة الأرباح في بيئة العمل، كما وجد أن مجلس الإدارة يلعب دوراً هاماً في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح وكذلك تلعب لجنة المراجعة دوراً هاماً في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح وإن هذا الدور يتأثر بشكل أساسي بالخصائص التي يتمتع بها أعضاء لجنة المراجعة وعلى عكس ذلك لا تلعب البيئة القانونية والتشريعية دوراً في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح.

– دراسة [مليجي، 2013]، هدفت إلى التعرف على أثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية على ممارسات إدارة جودة أرباح البنوك التجارية وقد خلصت إلى جودة تأثير للأنشطة التي تمارسها المراجعة من خلال الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودتها والتحقق من جودة المعلومات المحاسبية وشفافية التقارير المالية بالبنوك .

– دراسة [كانة، 2014]، هدفت إلى قياس دور لجان المراجعة باعتبارها آلية من آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسة إدارة الأرباح وخلصت إلى جملة من النتائج كان أهمها التأكيد على ممارسة الشركات المساهمة لإدارة الأرباح حيث تمارس الاستحقاق الاختياري بشكل موجب كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لحجم واستقلالية وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح .

5– منهجية ومجتمع الدراسة وأداة جمع البيانات :

ارتكزت الدراسة في جانبها النظري على المنهج الاستنباطي من خلال تحليل الكتابات المتوافرة والمرتبطة بموضوع الدراسة، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد ارتكزت على المنهج الاستقرائي الذي يسمح بالتحقق من صحة أو عدم صحة القضايا والمسائل المطروحة وذلك من خلال تحقيقها تجريبياً ، ولقد تم ذلك من خلال جمع البيانات باستخدام الاستبانة ومن ثم تحليل هذه البيانات إحصائياً ولقد تم التركيز على مجتمع المراجعين الخارجيون العاملون لحساب

أنفسهم في طرابلس وأعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة لكلية الاقتصاد جامعة طرابلس وموظفي أقسام الائتمان بالإدارة العامة والفروع الرئيسية لمصرف الجمهورية بمدينة طرابلس وقد صممت الأسئلة الموضوعة في الاستبانة بحيث تتناسب مع مقياس ليكرت الخماسي والهدف من هذا المقياس هو تحديد اتجاه وأراء الأفراد المراد قياسها [عمر ، 1997 :260] .

موضوع الدراسة :-

1- مفهوم إدارة الأرباح:

لقد عرف(Ronen and yaari، 2008) إدارة الأرباح وصنفها حيث أشار إلى أنها تقع ضمن ثلاثة مناطق [كانة، 2014:31:32] .

أ- منطقة بيضاء: إدارة الأرباح هي أخذ ميزة أو خاصية المرونة في اختيار المعالجات المحاسبية لإشارة المدراء للمعلومات الخاصة عن التدفقات النقدية المستقبلية .

ب- منطقة رمادية: إدارة الأرباح هي اختيار المعالجات التي إما تكون نفعية تعظم الفائدة أو المنفعة للإدارة فقط أو الفعالية الاقتصادية .

ج- منطقة سوداء: إدارة الأرباح هي ممارسة استخدام الحيلة لتحريف أو تخفيض الشفافية في التقارير المالية .

وبالتالي فإن إدارة الأرباح التي تقع ضمن المنطقة البيضاء تعتبر مفيدة لأنها تؤدي إلى تعزيز الشفافية في التقارير المالية وإدارة الأرباح التي تقع في المنطقة الرمادية تتضمن التلاعب بالتقارير المالية ضمن حدود الالتزام بالخطوط العريضة للمعايير المحاسبية فهي إما تكون نفعية أو لتعزيز الفعالية، أما إدارة الأرباح ضمن المنطقة السوداء تعتبر ضارة حيث ترتبط بتحريفات كلية أو على غش .

وفي العموم فإن إدارة الأرباح تعني تطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير في رقم الربح المنشود حسب استراتيجية الإدارة وقت التقرير عن الأرباح تجنباً لمواقف تعاقدية معينة أو للتقرير عن مستوى مرضي من الأرباح باعتباره المقياس التقليدي لتقييم الأداء [السهلي،2006:515] .

2- الأساليب المستخدمة في إدارة الأرباح:

تتطلب ممارسة الأرباح العديد من الوسائل التي يمكن أن تستخدمها الإدارة للتأثير على رقم الربح وصولاً إلى الرقم المطلوب ومن هذه الأساليب ما يلي:

أ- الأساليب الحقيقية:

تتمثل هذه الأساليب في اتخاذ أو تغيير توقيت اتخاذ قرارات حقيقية مثل القرارات المتعلقة بالإنتاج والبيع، وذلك بهدف تغيير توقيت حدوث بعض الأحداث المالية لإظهار الأداء الاقتصادي للمنشأة على غير حقيقته، فيمكن أن تتم ممارسة إدارة الأرباح من خلال إدارة الإنتاج وإدارة المبيعات، وإدارة المصروفات الاختيارية [حامد، 2004: 16: 17]

- **إدارة الإنتاج:** يمكن للشركات ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية من خلال التحكم في الإنتاج، فمن خلال زيادة الإنتاج يتم تخفيض التكاليف الثابتة ومن ثم تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة، كما أن زيادة الإنتاج قد تؤدي إلى زيادة المخزون

في نهاية السنة مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة المبيعات، كل ذلك يقود إلى زيادة الأرباح، ومن ثم الوصول إلى رقم الربح المرغوب فيه.

- **إدارة المبيعات:** تعتبر إدارة المبيعات أحد أساليب إدارة الأرباح الحقيقية حيث يمكن للإدارة نقل مبيعات السنوات التالية إلى السنة الحالية من خلال استخدام عدة أساليب أهمها:-

– تخفيض قيمة القسط المدفوع عند البيع الآجل .

– زيادة فترة الائتمان الممنوحة عند البيع الآجل .

ويترتب على هذه الأساليب تغيير في التدفقات النقدية الداخلة، وهذا يعني أنه في حالة عدم قدرة الإدارة على تعويض ذلك من خلال جهودها بشأن نسبة الخصم على مشترياتها، فإن التأثير النهائي سيكون سلبياً على صافي التدفقات النقدية.

إدارة المصروفات الاختيارية: يمكن للشركة زيادة أرباحها أو تخفيضها من خلال التحكم في المصروفات الاختيارية كالإعلان، والبحث والتطوير، والمصروفات الإدارية والعمومية وغيرها، فالإدارة تمتلك حرية واسعة في هذا الشأن يمكن استخدامها للوصول إلى رقم الربح المرغوب فيه، فقد تقوم الإدارة بتأجيل مصروف معين اعتادت أن تقوم به بشكل دوري كمصروف الصيانة مثلاً حتى تخفض مصروفات السنة الحالية، وبالتالي ترفع الأرباح إلى الرقم المرغوب فيه .

ب- الأساليب الغير حقيقية:

بالإضافة إلى إمكانية إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية كالإنتاج والبيع والمصروفات الاختيارية، يمكن أيضاً إدارتها بوسائل محاسبية غير حقيقية من أهمها إدارة الاستحقاق والتغييرات المحاسبية الاختيارية وإدارة الإفصاح المحاسبي [حامد، 18:19:2004] :

- **إدارة الاستحقاق:** على الرغم من المزايا التي يتمتع بها أساس الاستحقاق والمتمثلة أساساً في مساعدة المستثمرين لتقييم الأداء الاقتصادي للمنشأة من خلال استخدام مبادئ المحاسبة الأساسية كالمقابلة وتحقق الإيراد إلا أن مساحة الاختيار التي يمنحها هذا الأساس قد تمكن الإدارة من توفير معلومات خاصة تقود إلى تضليل بعض أصحاب المصالح حول الأداء الاقتصادي الحقيقي، كما أن استخدامه من قبل الإدارة يسبب العديد من المشاكل سواء بالنسبة للمستثمرين أو المراجعين، حيث يصعب الكشف عن الهدف الحقيقي للإدارة من استخدامه، فمثلاً قد يكون الهدف من وراء رسملة مصروفات البحث والتطوير، أن الاستفادة من هذه المصروفات تمتد إلى أكثر من فترة زمنية، أو قد يكون الهدف التلاعب في الأرباح لتحقيق مصالح ذاتية للإدارة .

التغيرات المحاسبية الاختيارية: تعد التغييرات المحاسبية الاختيارية أحد طرق إدارة الأرباح حيث يمكن من خلال المساحة التي يتركها المنظمون للمهنة- بشأن استخدام أحد السياسات المحاسبية التلاعب في رقم الأرباح، ولعل الحكمة من ترك تلك المساحة تكمن في إعطاء حرية للإدارة لاختيار البديل الأفضل في ضوء مدى الحاجة إلى توفير معلومات ملائمة، وفي ضوء التغيرات التي تحدث في النشاط وظروف المنشأة، وتعتبر هذه الوسيلة أقل استخداماً من بين الوسائل المختلفة وذلك للأسباب التالية:-

– إن المحافظة على الثبات والقابلية للمقارنة قد تكون عائقاً كبيراً أمام استخدام ذلك .

– إن الإفصاح عن أثر التغيير في السياسات المحاسبية على الأرباح من شأنه مساعدة قارئ القوائم المالية في الفصل التام بين التغيير في الأرباح الناتجة عن الأداء الحقيقي، وتلك الناتجة عن التغيير في السياسات المحاسبية، ولا شك أن ذلك يحد بشكل واضح من استخدام هذا الأسلوب .

- **إدارة الإفصاح المحاسبي:** إن استخدام الإدارة للبدائل المتاحة بشن الإفصاح من خلال إعادة تبويب البيانات الواردة في القوائم المالية وعرضها بطريقة معينة يؤثر على الأداء الحقيقي للشركة، ومع أن التغيير في موقع بعض البنود لا يؤثر على النتيجة النهائية للشركة إلا أنه يترك تأثيراً على قدرة المستخدم بشأن فهم الأداء المالي للشركة .

مما سبق يتضح أن الأسلوب الحقيقي يعتمد على اتخاذ قرارات إنتاجية وبيعية وتشغيلية حقيقية تؤثر على التدفقات النقدية، أما الأسلوب الغير حقيقي فيعتمد على قرارات محاسبية تتعلق بالمرونة المحاسبية في تطبيق معايير محاسبية التي تتيح للإدارة مرونة نسبية في الاختيار بين البدائل المحاسبية وممارسة نوع من التقدير الشخصي في بعض الحالات وبالتالي فإنها لا تؤثر على التدفقات النقدية .

وبالرغم من صعوبة تحديد الأسلوب المفضل من قبل الإدارة للتأثير في رقم الأرباح إلا أن الباحث يتفق مع كل من [عبدالحميد، 1999، الزكي،2004]، في الرأي حيث يرون أن الإدارة تميل نحو استخدام الأسلوب الثاني (غير الحقيقي) وذلك على اعتبار أن التغييرات الحقيقية قد تؤدي إلى تخفيض التدفقات النقدية وقد لا تكون الإدارة على استعداد للتضحية بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية، وخاصة أن الإدارة يمكنها تجنب ذلك باستخدام البدائل المحاسبية وتفضل الإدارة توفير جملة من الخصائص في الأسلوب المحاسبي المستخدم لإدارة الأرباح وهي [عبدالحميد، 421:1999، هويدي: 378:1998]:-

– أن يحقق الأسلوب المستخدم تعديلاً في رقم الربح دون أن يزج المنشأة في أعمال غير مرغوب فيها مستقبلاً .

– أن لا يحتاج الأسلوب المستخدم إلى القيام بعمليات فعلية مع أطراف خارجية .

– أن لا يتعارض الأسلوب المستخدم مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

3- العوامل المؤثرة اكتشاف المراجع الخارجي لممارسات إدارة الأرباح :

- **جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي:-**

أن الجودة بشكل عام تعني صلاحية الشيء أو الغرض لأداء عمل أعد من أجلة أو مطابقة الخدمة للمواصفات المطلوبة كما أن جودة الخدمة تعني ملاءمتها للغرض الذي تعد من أجله ولذلك فإن الجودة نسبية وحدودها أن تكون الخدمة مقبولة من جانب العميل [الصباغ، 129:1994] .

وعلى الرغم من أن جودة المراجعة مفهوم مركب متعدد الأوجه لأنه يختص بشتى المشاركين في عملية المراجعة والمستفيدين منها، إلا أنه يمكن القول أن كثيراً من المشاركين والمستفيدين من عملية المراجعة يكون لديهم اختلاف وربما إدراك وفهم متعارض عن الجودة العالية للمراجعة فحملة الأسهم يقيمون الجودة بصورة مختلفة عن الدائنين وهم بدورهم يقيمونها بشكل مختلف عن المستثمرين ولا شك أن باقي الأطراف المستخدمة للمعلومات المالية سوف تدرك الجودة بشكل آخر مختلف عن الجهة التي قامت بمراجعة القوائم المالية ممثلة في فريق المراجعة وذلك لأسباب متعلقة بمعايير المراجعة، ومنها ما يتعلق بالنواحي الاقتصادية والمسؤولية المهنية والنواحي الثقافية [محمد، 3:1993] .

ولقد اهتمت العديد من الدراسات بموضوع جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي [لطفي، 1996؛ طلبة، 1996] حيث توصلت الدراستين إلى مجموعة من العوامل من أهمها:

حجم المكتب وسمعته، التأهيل العلمي والعملي للمراجع، فترة الارتباط بين المراجع والعميل، مستوى المنافسة بين مكاتب المراجع، عدد ساعات المراجعة كمحدد للجودة .

أما دراسة [الدارجي، 1998]، فقد بينت في نتائجها أن عدداً كبيراً من مكاتب المراجعة لا تلتزم بإتباع قواعد الاستقلال المهني عند تقديم خدماتها للعملاء .

كما تناولت دراسة [النعيمي، 2007]، العوامل المؤثرة في جودة أداء مكاتب المراجعة الخارجية وتوصلت إلى أن هنالك علاقة طردية بين كل من سمعة مكتب المراجعة والتأهيل العلمي والعملي للمراجع وعدد الساعات التي يقضيها المراجع في مراجعة منشأة العميل وجودة أداء مكتب المراجعة .

- **حساسية مراجع الحسابات لحوافز إدارة المنشأة لإدارة الأرباح:** في دراسة [Mirst,1994]، لاختبار أثر حساسية المراجع الخارجي لدوافع إدارة المنشأة لإدارة الأرباح، أي اختبار ما إذا كان المراجعون يفرقون بين الإيضاحات المقدمة من الإدارة وبين الدوافع المختلفة لإدارة الأرباح، قدمت الدراسة تجربتين:

الأولى/ استطلاع ما إذا كان استخدام أساس الاستحقاق الموجه لتخفيض الربحية بدافع قيام الشركة بشراء أسهمها يؤثر على تقييم المراجع عن احتمالية وجود تحريفات جوهرية وكانت نتيجة هذه التجربة أن المراجع الخارجي لديه حساسية لهذا الدافع .

الثانية/ استطلاع ما إذا كانت الدوافع الخاصة بوجود خطط لحوافز الإدارة يمكن أن تؤثر في تقدير المراجع لاحتمال وجود تحريفات هامة في القوائم المالية وكانت النتيجة أن المراجع الخارجي يوافق على أن وجود خطط لحوافز الإدارة يخلق الدوافع لدى المديرين لتوجيه أساس الاستحقاق لزيادة أو تخفيض الربحية حسب الشروط الواجبة في هذه الخطط.

- **تخصص المراجع الخارجي في صناعة معينة:** أن تخصص مكتب المراجعة في مراجعة أنشطة اقتصادية معينة يعد من العوامل التي تؤثر في مستوى جودة المراجعة [عوض، 58:2006] ، ولكي يتخصص مكتب المراجعة في صناعة معينة يجب أن يوفر التخصص مزايا للمراجعين لكي يقدموا خدمات صناعية متخصصة، وهنا يمكن القول إن الهدف الأساسي لمكتب المراجعة هو تبني أساليب وطرق خاصة به بعيداً عن المنافسين في تلبية احتياجات العملاء فمن خلال التميز في أبعاد أخرى بخلاف الأسعار، يستطيع مكتب المراجعة أن يخلق فرصاً قوية لتلبية احتياجات العملاء وتحقيق عوائد اقتصادية [سيدي، 131:2005] وإن مكاتب المراجعة تُحقق جملة من المزايا نتيجة التخصص [محمد، 67:2003] وهي:-

- زيادة الحصة السوقية لمكتب المراجعة .
- زيادة أرباح المكتب من خلال زيادة عدد العملاء والناتج عن تخصص المكتب .
- المحافظة على الحصة السوقية للمكتب في السوق التنافسية .
- زيادة جودة المراجعة من خلال التخصص القطاعي للمراجع .

- خفض تكاليف عملية المراجعة نتيجة للتخصص .

ولقد استهدفت دراسة [لبيب، 2005]، اختيار أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في اكتشاف إدارة الأرباح ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن تطبيق التخصص القطاعي للمراجع ساهم في تدعيم قدرات المراجعين على اكتشاف وضع قيام الإدارة بممارسة إدارة الأرباح، كما أن دراسة [عوض، 2006] ، فقد اختبرت أثر تخصص المراجع على جودة الأرباح المحاسبية من خلال اختيار أثر التخصصي على أربع خصائص للأرباح المحاسبية وهي الملائمة والوقتية والتحفظ والمعلوماتية وتوصلت إلى وجود أثر إيجابي لتخصص المراجع على خصائص جودة الأرباح .

4- تحديد المتغيرات المؤثرة في اكتشاف المراجع الخارجي لممارسات إدارة الأرباح:

من خلال الاستعراض السابق لما ذكر في أدبيات المحاسبية يمكن تقسيم والمتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع اكتشاف المراجع الخارجي لوجود ممارسات إدارة الأرباح على النحو التالي:-

- المتغير المستقل الرئيسي الأول: جودة الأداء المهني للمراجع:

المتغيرات المستقلة الفرعية المؤثرة في جودة الأداء المهني للمراجع .

- حجم مكتب المرجعية .
- سمعة مكتب المراجعة .
- التأهيل العلمي والعملي المراجعة .
- فترة ارتباط المراجع بالعميل .
- مستوى المنافسة بين مكاتب المراجعة .
- عدد ساعات المراجعة .

- المتغير المستقل الرئيسي الثاني: حساسية المراجع لحوافز إدارة المنشأة .
- المتغير المستقل الرئيسي الثالث: تخصص المراجع في صناعة معينة .

5- فرضيات الدراسة:

1. فرضية رئيسية أولى/ هنالك ارتباط معنوي موجب بين جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي واكتشافه لممارسات إدارة الأرباح .

ولاختبار هذه الفرضية فقد ثم صياغة جملة من الفرضيات التالية:-

1.1- هنالك ارتباط معنوي موجب بين حجم مكتب المراجعة واكتشاف المراجع لممارسات إدارة الأرباح .

2.1- هنالك ارتباط معنوي موجب بين سمعة مكتب المراجعة واكتشاف المراجع لممارسات إدارة الأرباح .

3.1- هنالك ارتباط معنوي موجب بين التأهيل العلمي والعملي للمراجع واكتشاف المراجع لممارسات إدارة الأرباح .

4.1- هنالك ارتباط معنوي موجب بين فترة ارتباط المراجع بالعميل واكتشاف المراجع لممارسات إدارة الأرباح .

5.1- هنالك ارتباط معنوي موجب بين مستوى المنافسة بين مكاتب المراجعة واكتشاف المراجع لممارسات إدارة الأرباح .

6.1- هنالك ارتباط معنوي موجب بين عدد الساعات التي يقضيها المراجع في عملية المراجعة واكتشاف المراجع لممارسات إدارة الأرباح .

2. فرضية رئيسية ثانية: هنالك ارتباط معنوي موجب بين حساسية المراجع لحوافز إدارة المنشأة واكتشاف المراجع لممارسات إدارة الأرباح .

3. فرضية رئيسية ثالثة: هنالك ارتباط معنوي موجب بين تخصص المراجع في صناعة معينة واكتشاف المراجع لممارسات إدارة الأرباح .

6- عينة الدراسة وتوزيع الإستبانة:

لقد اختصرت الدراسة على عينة مكونة من ثلاثة فئات في حدود مكانية مقتصرة على مدينة طرابلس في فترة زمنية محددة لسنة 2018م حيث تم استخدام أسلوب الاتصال المباشر لتوزيع استمارات الإستبانة وقد بلغ عدد الاستمارات المجمعة (160) استمارة منها(154) استمارة صالحة للتحليل من أصل (191) استمارة أي حوالي ما نسبته (80.6%) والجدول رقم(1) يوضح حجم عينة الدراسة ويوضح عدد الاستمارات المرسلة والمستلمة لكل فئة:-

جدول رقم(1) يبين توزيع استمارات الإستبانة على عينة الدراسة

مصدر المعلومات لعينة الدراسة	الحجم المحدد للعينة	استبانات مرسلة		استبانات مستلمة		الإستبانات غير مستلمة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أعضاء هيئة التدريس	21	21	%100	18	%85.7	3	%14.3
مستخدمي معلومات محاسبية بأقسام الائتمان	43	43	%100	36	%83.7	7	%16.3
المراجعون الخارجيون	127	127	%100	106	%83.4	21	%16.6
الإجمالي	191	191	%100	160	%83.8	31	%16.2

6-**المعالجة الإحصائية**: من خلال استخدام البرامج الإحصائي (SPSS) تم استخدام معادلة ألفا كرونباخ(alpha cornbach) لقياس درجة ثبات الأداء وجد أن قيمة ألفا لجميع المتغيرات تساوي (69%) كما أن تطبيق معامل الثبات (ALpha)لقياس صدق الأداة باستخدام طريقة الصدق الذاتي حيث بلغ معامل الصدق (83%) وهو مؤشر جيد لصدق المقياس المستخدم في الدراسة، كما تم استخدام الإحصاء الوصفي ((العدد والنسب)) لاستخراج النسب المئوية للبيانات المتعلقة بالجوانب الديموغرافية للمشتركين، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع أسئلة الإستبانة، كما تم استخدام الإحصاء الإستنتاجي (one way ANOVA)(ANOVA) و (k.w)(One way KrusKal-Wallis) للتعرف على مدى وجود فروق جوهرية من عدمه عند مستوى معنوية(0.05) بين فئات الدراسة المختلفة وذلك بالنسبة للإجابات لكل سؤال من أسئلة الجزء الثاني من الإستبانة وكذلك اختبار (L.S.D) للتعرف على الفئات التي تختلف جوهرياً عن فئات أخرى واختبار (T.test) لعينة واحدة لاختبار فرضيات الدراسة .

1- تحليل الجزء الأول من الإستبانة (معلومات عامة عن المشاركين في الدراسة):

1.1- **الإحصاء الوصفي :-** فيما يتعلق بخصائص عينة الدراسة (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، التخصص) ، ويبين الجدول رقم (2) أن :-

- (14 أو 9.1%) من المشاركين حاصلين على درجة الدكتوراه ، بينما (32 أو 78.20 %) حاصلين على درجة الماجستير ،و(97 أو 62.98%) حاصلين على درجة البكالوريوس و (11 أو 7.14%) حاصلين على درجات أخرى.
- (155 أو 74.68%) من المشاركين في الدراسة تزيد خبرتهم عن 5 سنوات.
- (124 أو 80.5%) من المشاركين في الدراسة تخصصهم محاسبة .
- تبين البيانات الديموغرافية السابقة المؤهل العلمي و سنوات الخبرة الطويلة لغالبية المشاركين في الدراسة الأمر الذي يضفي انعكاسا صادقا لمدى تفهمهم لحيثيات الدراسة.

جدول رقم (2) خصائص عينة الدراسة

البيان	أعضاء هيئة التدريس		مستخدمو المعلومات المحاسبية		المراجعون الخارجيون		الإجمالي	
المؤهل العلمي								
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
دكتوراه	10	%59	0	%0	4	%3.96	14	%9.1
ماجستير	7	%41	9	%25	16	%15.84	32	%20.78
بكالوريوس	0	%0	24	%67	73	%72.3	97	%62.98
أخرى	0	%0	3	%8	8	%7.9	11	%7.14
المجموع	17	%100	36	%100	101	%100	154	%100
سنوات الخبرة								
البيان	**أعضاء هيئة التدريس**		**مستخدمو المعلومات المحاسبية**		**المراجعون الخارجيون**		**الإجمالي**	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
5 سنوات فأقل	7	%41	8	%22	24	%23.77	39	%25.32
من 6 إلى 10 سنوات	5	%29.4	9	%25	31	%30.69	45	%29.23
من 11 إلى 15 سنة	2	%12	10	%28	26	%25.74	38	%24.67
أكثر من 15 سنة	3	%17.6	9	%25	20	%19.80	32	%20.78
المجموع	17	%100	36	%100	101	%100	154	%100
التخصص								
البيان	**أعضاء هيئة التدريس**		**مستخدمو المعلومات المحاسبية**		**المراجعون الخارجيون**		**الإجمالي**	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
محاسبة	17	%100	19	%53	88	%87.13	124	%80.5
إدارة	0	%0	5	%13.8	4	%3.96	9	%5.85
اقتصاد	0	%0	2	%5.5	5	%4.95	7	%4.55
أخرى	0	%0	10	%27.7	4	%3.96	14	%9.1
المجموع	17	%100	36	%100	101	%100	154	%100

2- تحليل الجزء الثاني من الإستبانة: العوامل المؤثرة في اكتشاف المراجع الخارجي لممارسة إدارة الأرباح

1.2- الإحصاء الوصفي :-

يحتوى هذا الجزء على (6) أسئلة فرعية متعلقة بالفرضية الرئيسة الأولى و (2) أسئلة رئيسية متعلقة بالفرضيتين الثانية والثالثة ، وقد تم صياغتها لمعرفة إلى أي مدى يوافق أو لا يوافق المشاركون في الدراسة على تأثير هذه العوامل في اكتشاف المراجع الخارجي لممارسة إدارة الأرباح .

جدول رقم (3)

التحليل الإحصائي للجزء الثاني من الاستبيان : العوامل المؤثرة في اكتشاف مراجع الحسابات لممارسات إدارة الأرباح

ت	البيان	الإحصاء الوصفي								الإحصاء الاستنتاجي		
		المتوسط الحسابي				الانحراف المعياري				ONE WAY		L.S.D
		A	B	C	الإجمالي	A	B	C	الإجمالي	KW	ANOVA	
1	تخصص مراجع الحسابات في صناعة معينة	4.4118	4.3056	4.1089	4.1883	1.0641	1.0090	1.0089	1.0147	0.164	0.385	لا توجد فروق جوهرية
2	جودة الأداء المهني لمراجع الحسابات	3.9411	3.8055	3.8399	3.8430	0.3568	0.3959	0.2912	0.2840	0.796	0.788	لا توجد فروق جوهرية
1.2	التأهيل العلمي والعملي لمراجع الحسابات	4.4118	4.3611	4.3762	4.3766	0.6183	0.7616	0.8467	0.8009	0.922	0.977	لا توجد فروق جوهرية
2.2	حجم مكتب المراجعة	4.000	4.0278	3.8911	3.9351	0.8660	1.0277	1.0667	1.0332	0.794	0.766	لا توجد فروق جوهرية
3.2	فترة ارتباط المراجع بالعميل	4.2353	3.3056	3.8020	3.7338	0.7524	0.8886	0.9275	0.9361	0.001	0.001	A>B ; C>B
4.2	سمعة مكتب المراجعة	3.7647	4.0278	3.5941	3.7143	0.9701	0.9098	1.2014	1.1243	0.198	0.136	لا توجد فروق جوهرية
5.2	مستوى المنافسة بين مكاتب المراجعة	3.4118	3.5833	3.8020	3.7078	0.7122	0.9964	1.0772	1.0285	0.082	0.250	لا توجد فروق جوهرية
6.2	عدد ساعات المراجعة	3.8235	3.5278	3.5743	3.5909	0.3929	0.8101	1.0133	0.9190	0.347	0.527	لا توجد فروق جوهرية
3	حساسية مراجع الحسابات لحوافز إدارة المنشأة	3.6471	3.7222	3.9109	3.8377	1.1694	1.0312	1.0779	1.0754	0.383	0.495	لا توجد فروق جوهرية

A: أعضاء هيئة التدريس، B: مستخدمو المعلومات المحاسبية ، C: المراجعون الخارجيون

ورتبت هذه العوامل في الإستبانة ترتيبا عشوائيا بغرض عدم الإيحاء بأهميتنا، ولغرض التحليل الإحصائي تم ترتيبها تنازليا وفقا للمتوسط الحسابي ، ويبين الجدول رقم (3) أن إجابات المستجيبين تتراوح بين موافق بشدة للعامل الأول (تخصص المراجع الخارجي صناعة معينة) حيث كان المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذا العامل

(4.1883) و (1.0147) على التوالي ، وموافق لباقي العوامل حيث تراوح المتوسط الحسابي للإجابات بين (3.8430) للعامل الثاني (جودة الأداء المهني مراجع خارجي) ، و(3.8377) للعامل الثالث (حساسية المراجع الخارجي لحوافز إدارة المنشاة) وبانحراف معياري (0.2840) و (1.0754) على التوالي .

مما سبق يتضح أن الاتجاه العام الإجابات المشاركين في الدراسة من أعضاء هيئة التدريس، ومستخدمي المعلومات الحسابية، المراجعين الخارجين تفيد بالموافقة على تأثير كل العوامل السابقة في اكتشاف مراجع الحسابات لممارسة إدارة الأرباح .

2.2 – الإحصاء ألاستنتاجي :-

1.2.2- اختبار مدى التوافق والاختلاف بين إجابات الفئات المشاركة في الدراسة :-

قبل قيام الباحث باختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بالعوامل المؤثرة في اكتشاف المراجع الخارجي لممارسات إدارة الأرباح قام بمعرفة مدى التوافق ، والاختلاف بين إجابات الفئات المشاركة في الدراسة باستخدام الاختبار الإحصائي (One way ANOVA)و(One way KrusKal-Wallis) وقد تم صياغة الفرضيات الإحصائية المتعلقة باختيار دلالة الفروق بين الفئات المشاركة في الدراسة على النحو التالي :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الفئات المشاركة في الدراسة .

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الفئات المشاركة في الدراسة.

وتبين نتائج اختبار (One way ANOVA) و (One way KrusKal-Wallis) الواردة بالجدول رقم (3) وجود فروق جوهرية عند مستوى معنوية (5%) بين إجابات الفئات المشاركة في الدراسة للعامل رقم (3.2) (فترة ارتباط المراجع بالعميل) ولمعرفة الفئة أو الفئات المختلفة التي تختلف جوهرياً عن الفئات الأخرى، تم إجراء (L.S.D)، وتبين نتيجة التحليل الواردة بالجدول رقم (3) أن سبب الاختلاف لهذا العامل (فترة ارتباط المراجع بالعميل) كان على النحو التالي:

- تختلف إجابات الفئة الأولى (أعضاء هيئة التدريس) عن إجابات الفئة الثانية (مستخدمو المعلومات المحاسبية)، حيث كان المتوسط الحسابي لإجابات الفئة الأولى (4.2353) أكبر من المتوسط الحسابي لإجابات الفئة الثانية (3.3056).
- تختلف إجابات الفئة الثالثة (المراجعون الخارجيون) عن إجابات الفئة الثانية (مستخدمو المعلومات المحاسبية)، حيث كان المتوسط الحسابي لإجابات الفئة الثالثة (3.8020) أكبر من المتوسط الحسابي لإجابات الفئة الثانية (3.3056).

3- اختبار الفرضيات :-

تم استخدام البيانات التي قام الباحث بتجميعها للوصول إلى قرار بشأن رفض أو عدم رفض الفرضيات الصفرية (فرضيات العدم) التي وضعت لتفسير الظاهرة موضوع الدراسة باستخدام اختبار (T- Test) وذلك من خلال الخطوات التالية :-

- صياغة الفرضيات الإحصائية للدراسة على النحو التالي :-

$$H_0: \mu = 3$$
$$H_1: \mu \neq 3$$

- إذا كانت قيمة (P-value) أكبر من (0.05) فيكون القرار عدم رفض الفرض الصفري (H_0).
- إذا كانت قيمة (P-value) أقل من (0.05) فيكون القرار رفض الفرض الصفري (H_0) و قبول الفرض البديل ،

وهذا القبول للفرض البديل يعني عدم المساواة بين المتوسط المفترض والحقيقي أي أنه يضعنا أمام أحد أمرين إما أن يكون المتوسط المفترض أكبر من المتوسط الحقيقي وهو ما يدل على أن إجابات المشاركين في الدراسة تتجه إلى عدم الموافقة، أو يكون المتوسط المفترض أصغر من المتوسط الحقيقي وهو ما يدل على أن إجابات المشاركين تتجه إلى الموافقة .

الفرض الرئيس الأول :-

تشير نتائج التحليل الواردة بالجدول (4) إلى أن قيمة (P-value) لجميع الفرضيات الفرعية التالية والمتعلقة بالفرض الرئيس الأول أقل من (0.05) مما يعنى رفض الفرض الصفري (H_0)، وقبول الفرض البديل (H_1) لجميع هذه الفرضيات:-

- هناك ارتباط معنوي موجب بين حجم مكتب المراجعة واكتشاف المراجع الخارجي لممارسات إدارة الأرباح .
- هناك ارتباط معنوي موجب بين سمعة مكتب المراجعة واكتشاف المراجع الخارجي لممارسات إدارة الأرباح .
- هناك ارتباط معنوي موجب بين التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي واكتشافه لممارسات إدارة الأرباح .
- هناك ارتباط معنوي موجب بين فترة ارتباط المراجع بالعميل واكتشافه لممارسات إدارة الأرباح.
- هناك ارتباط معنوي موجب بين مستوى المنافسة بين مكاتب المراجعة واكتشاف المراجع الخارجي لممارسات إدارة الأرباح .
- هناك ارتباط معنوي موجب بين عدد الساعات التي يقضيها المراجع في عملية المراجعة واكتشافه لممارسات إدارة الأرباح .
- يتم رفض الفرض الصفري (H_0) الخاص بالفرض الرئيسي الأولى بناءاً على رفض كل الفرضيات الصفرية الخاصة بالفرضيات الفرعية المتعلقة به ، ومن تم قبول الفرض البديل (H_1)، ونظراً لأن المتوسط الحقيقي العام للفرضيات الفرعية (3.8430) أكبر من المتوسط المفترض (3.0) مما يعني موافقة المشاركين في الدراسة على قبول الفرض الرئيس الأول (هناك ارتباط معنوي موجب بين جودة الأداء المهني المراجع الخارجي واكتشافه لممارسات إدارة الأرباح) .

الفرض الرئيس الثاني :-

تشير نتائج التحليل الواردة بالجدول (4) إلى أن قيمة (P-value) أقل من (0.05) مما يعنى رفض الفرض الصفري (H_0)، و قبول الفرض البديل(H_1) المتعلق بالفرض الرئيس الثاني ، ونظرا لأن المتوسط الحقيقي (3.8377) أكبر من المتوسط الحسابي المفترض (3.0) مما يعني موافقة المشاركين في الدراسة على قبول الفرض الرئيس الثاني (هناك ارتباط معنوي موجب بين حساسية المراجع الخارجي لحوافز إدارة المنشأة واكتشافه لممارسات إدارة الأرباح) .

الفرض الرئيس الثالث :-

تشير نتائج التحليل الواردة بالجدول (4) إلى أن قيمة (P-value) أقل من (0.05) مما يعنى رفض الفرض الصفري (H_0)، و قبول الفرض البديل (H_1)المتعلق بالفرض الرئيس الثالث ، ونظرا لأن المتوسط الحقيقي(4.1883) أكبر من المتوسط الحسابي المفترض (3.0) مما يعني موافقة المشاركين في الدراسة على قبول الفرض الرئيسي الثالث (هناك ارتباط معنوي موجب بين تخصيص للمراجع الخارجي في صناعة معينة واكتشافه لممارسات إدارة الأرباح) .

تبين نتائج التحليل الإحصائي للجزء الثاني من الإستبانة : العوامل المؤثرة في اكتشاف المراجع الخارجي لممارسات إدارة الأرباح إلى تأثير كل من (تخصص مراجع الحسابات في صناعة معينة ، جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي ، وحساسية المراجع الخارجي لحوافز إدارة المنشأة) ، في اكتشاف المراجع لممارسات إدارة الأرباح ، مما يعني أن الاستنتاجات العملية للدراسة تؤيد الاستنتاجات النظرية (فرضيات الدراسة) بذلك يكون الباحث قد أضاف دليلا عمليا من واقع البيئة المحلية يؤيد ما ورد بأدبيات الدراسة (الاستقراء).

الجدول رقم (4) اختبار الفرضيات المتعلقة بالعوامل المؤثرة في اكتشاف المراجع الخارجي لممارسات إدارة الأرباح

Test Value = 3						
%95 Confidence Interval Upper	Lower	**Mean**	**Sig (2-tailed)**	**t**	**الفرضيات**	**ت**
1.3499	1.0268	4.1883	0.000	14.533	تخصص المراجع الخارجي في صناعة معينة	**1**
1.0286	0.6957	3.8430	0.000	10.930	جودة الأداء المهني المراجع الخارجي	**2**
1.5041	1.2491	4.3766	0.000	21.329	جودة الأداء المهني المراجع الخارجي	**1.2**
1.0996	0.7706	3.9351	0.000	11.230	التأهيل العلمي و العملي المراجع الخارجي	**2.2**
0.8828	0.5847	3.7338	0.000	9.727	فترة ارتباط المراجع بالعميل	**3.2**
0.8933	0.5353	3.7143	0.000	7.883	سمعة مكتب المراجعة	**4.2**
0.8715	0.5441	3.7078	0.000	8.540	مستوى المنافسة بين مكاتب المراجعة	**5.2**
0.7372	0.4446	3.5909	0.000	7.979	عدد ساعات المراجعة	**6.2**
1.0089	0.6665	3.8377	0.000	9.666	حساسية المراجع الخارجي لحوافز إدارة المنشأة	**3**

– النتائـج:–

خلصت الدراسة إلى الآتي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الفئات المشاركة في الدراسة فيما يخص العوامل المؤثرة في اكتشاف المراجع الخارجي لممارسات إدارة الأرباح، تختلف إجابات فئة أعضاء هيئة التدريس وفئة المراجعون الخارجيون عن إجابات فئة مستخدمو المعلومات المحاسبة حول العامل المتعلق بفترة ارتباط المراجع بالعميل
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الفئات المشاركة في الدراسة حول بقية العوامل .
- أكدت النتائج أن العوامل التالية تؤثر بشكل كبير جداً على اكتشاف المراجع الخارجي لممارسات إدارة الأرباح وهذه العوامل هي :–
- جودة الأداء المهني .
- تخصص المراجع الخارجي في صناعة معينة .
- حساسية المراجع الخارجي لحوافز إدارة المنشأة .

– التوصيات:

- من خلال النتائج المتواصل إليها في هذه الدراسة نوصى بالاتي :–

الاهتمام بالتأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي وتطوير أدائهم من خلال استخدام التقنيات الحديثة ووضع برامج تدريب مستمرة للعاملين بمكاتب المراجعة لتحسين جودة الأداء ومن تم زيادة مقدرتهم على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح .

- تخصص مكاتب المراجعة في صناعة معينة بدعم قدرتهم على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح من خلال الإلمام بأساليب إدارة الأرباح الشائعة استخدامها في ذلك القطاع أو تلك الصناعة .

- **المراجع**

المراجع العربية :-

- أبودبوس، شعبان محمد مفتاح ،"دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة في اختيار طريقة المحاسبة عن المخزون بالتطبيق على بيئة الأعمال المحلية " ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد ،جامعة 7 أكتوبر ، ليبيا ، 2005 .
- أبو زيد ، محمد المبروك ،"المحاسبة في ليبيا جذورها ... حاضرها وسبل تطورها" منشورات أكاديمية الدراسات العليا، الطبعة الأولى ، طرابلس، ليبيا ، 2005.
- الماقورى ، سامح فرحات بلقاسم ،"نحو إطار مقترح لتقييم جودة خدمات المراجعة الخارجية من وجهة نظر أطراف المراجعة "، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد والمحاسبة ، جامعة غريان ، ليبيا ، 2004 .
- الزكي، رحاب كمال محمود محمد ،" دور السياسات المحاسبية في إدارة الأرباح وأثرها على أسعار الأسهم بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصري"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة بالإسماعيلية جامعة قناة السويس ،مصر ،2004 ".
- السهلي، محمد بن سلطان، " إدارة الربح في الشركات السعودية "، الإدارة العامة ، العدد الثالث، 2006.
- الصباغ، أحمد عبد المولى ،"رقابة الجودة على عمليات المراجعة وأسلوب الفحص بواسطة النظراء "، دراسات في المال والأعمال، كلية المحاسبة ،جامعة الجبل الغربي، العدد الثالث، ليبيا،1994.
- الدراجى، عبد السلام محمد،" تقييم جودة خدمات مكاتب المراجعة في ليبيا "، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد ،جامعة قاريونس، ليبيا ،1989 ".
- النعيمى ، نجاة الصديق، " العوامل المؤثرة في جودة أداء مكاتب المراجعة في ليبيا "، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد ،جامعة قاريونس، ليبيا ،2007 ".
- توماس، وليم وهنكي ، آمرسون، " المراجعة بين النظرية والتطبيق"، تعريب: أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعد، دار المريخ، 1989 .
- حامد، صفاء محمود السيد، " إدارة الربحية ومعايير المحاسبة المصرية" ، جامعة جنوب الوادي، العدد الأول، مصر ، 2004 .
- سيدي، عمر محمد ، " نموذج مقترح لقياس مستوى الجهد في تنفيذ عملية المراجعة لترشيد تكلفتها "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مصر ، 2005 .
- صالح، رضا إبراهيم، " محددات اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية "، مجلة الإدارة العامة، العدد الثالث، مصر ، 2003 .
- طلبة، علي ابراهيم، " قياس أثر بعض العوامل على جودة أداء مراقب الحسابات على مكاتب المراجعة بسلطنة عمان " ، بحوث في المراجعة دراسة ميدانية، سلطنة عمان، 1996 .

• عبدالحميد، ممدوح، " أثر السياسات المحاسبية لإدارة الأرباح على أسعار الأسهم بالتطبيق على الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية المصري " ، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، مصر ، 2003 .

• عوض، أمال محمد، " دراسة واختبار أثر التخصص الصناعي لمراجع الخارجي على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية "، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، مصر، 1999 .

• عبيد، حسن أحمد، " دراسة ميدانية لظاهرة التطويع المصطنع للأرباح المحاسبية لخدمة أغراض الإدارة الدوافع والآثار " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2004 .

• عمر، معن خليل، " مناهج البحث في علم الاجتماع، " دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 1997 .

• كانه، محمد مورى، " دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في ضوء حوكمة الشركات مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في السوق المالي السعودي "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم المحاسبة، السعودية، 2014 .

• كساب، ياسر السيد، " محددات اختيار السياسة المحاسبية لتقويم المخزون وآثاره على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية " ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 1996.

• لطفي، أمين السيد أحمد، " دراسة اختبارية للعوامل والخواص المؤثرة في جودة عملية المراجعة من وجهة نظر المراجعين ومعدي ومستخدمي القوائم المالية في جمهورية مصر العربية " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، ملحق العدد الأول ، مصر، 1996 .

• مبارك، الرفاعي إبراهيم، " جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح "، دراسة تطبيقية على البيئة السعودية " ، الدورة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة بالمملكة العربية السعودية، قسم المحاسبة، جامعة الملك سعود، السعودية 2018 .

• مبارك، الرفاعي إبراهيم، " دور المراجع في الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح "، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، مصر، 2003 .

• مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم، " أثر جودة أنشطة المراجعة على إدارة جودة الأرباح، كمدخل لتحسين الملائمة والاعتمادية على القوائم المالية للبنوك التجارية السعودية دراسة تطبيقية "، مجلة الإدارة العامة، العدد الثالث، السعودية، 2014 .

• معروف، هادي مسعود، " دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح بالتطبيق على بيئة الأعمال السورية "، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، مصر، 2004 .

• محمد، توفيق محمد، " العوامل المؤثرة على استقلال مراقب الحسابات بين الفكر المراجعي والممارسات العملية "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، مصر، 1993 .

• هويدي، علي محمد حسن، " دراسة اختبارية لبعض العوامل المؤثرة على استقلال المراجع "، مجلة البحوث التجارية، العدد الأول، مصر، 1992 .

2-15 المراجع الأجنبية:-

- Hirst,D.E Auditor Sensitivity to Earning Management, Contemporary Accounting Research, Vol 11، No 1، 1994 .
- Brenda Van Tendeloo and Ann Vanstraelen ,Earnings Management and Quality in Europe :Evidence from the Private client Segment Market , May (2005) . www.ssrn.com.
- Chen , Hanwen ; Chen, Zeyun ; Lobo, Gerald and Wang,yanyan,.Effeets of Audit Quality on Earnings Management and the Cost of Equity Capital:Evidence from china,March ,(2008).www.ssrn.com

---

الملحق (الإستبانة)

بعد التحية والتقدير

يقوم الباحث بإعداد دراسة عن العوامل المؤثرة في اكتشاف المراجع الخارجي لممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها الإدارة العليا .

وحيث أننا نعمل جميعاً على الرقي بخدمة ومهنة المراجعة في ليبيا حتى تكون مهنة قادرة على مواجهة مثل هذه الممارسات لذلك نرجو من سيادتكم التكرم بتعبئة قائمة الإستبانة بجزئيها الأول والثاني بعد قراءة عبارات الإستبانة بشكل دقيق وإبداء الرأي حولها بموضوعية، ذلك الإدراكي التام أن لديك الخبرة الواسعة التي يمكن أن تفيد في هذا المجال مع تأكيدي على سرية المعلومات وأنها لن تستخدم سوى لأعراض البحث العلمي .

البـــاحث

الجزء الأول : معلومات عن المشاركين

يرجى وضع علامة (✓) أمام الإجابة المناسبة :

1. الوظيفة

(   ) عضو هيئة تدريس .

(   ) مراجع خارجي يعمل لحسابه الخاص.

(   ) موظف بقسم الائتمان بمصرف الجمهورية.

(   ) أخرى أذكرها ....

2. المؤهل العلمي للمشارك

(   ) دكتوراه .

(   ) ماجستير.

(   ) بكالوريوس.

(   ) أخرى أذكرها...........

3. عدد سنوات الخبرة

(   )5 سنوات فأقل.

(   ) من 6 إلى 10 سنوات .

(   ) أكثر من 15 سنة.

4. التخصص

(   ) محاسبة.

(   ) إدارة.

(   ) اقتصاد.

(   )أخرى اذكرها ....

الجزء الثاني العوامل المؤثرة في اكتشاف المراجع الخارجي لممارسات إدارة الأرباح :

بين إلى أي مدى توافق أولا توافق على أن كل عامل من العوامل التالية يزيد من اكتشاف المراجع الخارجي لممارسات إدارة الأرباح بوضع علامة (✓) مقابل الاختيار المناسب.

رقم السؤال	الســــؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	حجم مكتب المراجعة					
2	سمعة مكتب المراجعة					
3	التأهيل العلمي والعملي المراجع الخارجي					
4	فترة ارتباط المراجع بالعميل					
5	مستوى المنافسة بين مكاتب المراجعة					
6	عدد ساعات المراجعة					
7	حساسية المراجع الخارجي لحوافز إدارة المنشأة					
8	تخصص المراجع الخارجي في صناعة معينة					
9	أذا كان هناك عوامل أخرى تعتقد أنها تؤثر في اكتشاف المراجع الخارجي لممارسات إدارة الأرباح ولم يتم ذكرها،أذكرها وبين إلى أي مدى توافق أو لا توافق عليها .					

الابتزاز الالكتروني وأثره في الحد من انتشار التجارة الإلكترونية

دراسة ميدانية على الشركات السياحية ببني وليد–ليبيا

د. محمد عثمان الفيتوري أبو مهارة

كلية الاقتصاد جامعة بني وليد

الملخص:

يمكن هذا البحث من معرفة التطبيق العكسي للتجارة الالكترونية من خلال كشف ظاهرة الابتزاز الالكتروني كأحد المعوقات التي تحد من نمو وتطور وانتشار التجارة الالكترونية ويركز على الابتزاز الالكتروني وتأثيره على الشركات السياحية المستخدمة لشبكة الدولية (الانترنت) ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بدراسة ميدانية **على الشركات السياحية بني وليد** وبتوزيع صحيفة استبيان على كل مفردات العينة باستخدام أسلوب المسح الشامل والتي بلغت (70) مفردة، وخلص البحث إلى إن الابتزاز الالكتروني قد أثر على بعض الشركات السياحية ولو بشكل جزئي وأصبحت بالفعل ظاهرة تعيق التجارة الالكترونية ، وأوصى البحث بالاستفادة القصوى من مخرجاته لتعزيز الأمن الرقمي الذي يعزز انتشار التجارة الالكترونية، ولهذا تتضح أهمية بحثنا من حيث توضيح وكشف هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية : الابتزاز الالكتروني ،التجارة الإلكترونية، الشركات السياحية.

Abstract:

This research enables to know the reverse application of e–commerce by uncovering the phenomenon of electronic blackmailing as one of the obstacles that limit the growth and development of electronic commerce and focuses on its impact on travel companies which use the international network،in introducing their services in Bani – Walid.

For achieving so; the descriptive analytical method was used by distributing a questionnaire on a sample of these companies reached (70). The research concluded that electronic blackmailing as has affected some of the travel companies at least partially and it indeed has become a phenomenon that impedes electronic commerce.

The research recommended the maximum benefit of its outputs to enhance digital security, which promotes the spread of electronic commerce, so it becomes clear the importance of our research to clarify and detect this phenomenon.

الإطار العام للبحث (خطة البحث)

المقدمة:

إن التطور المستمر والمتسارع لوسائل الاتصالات والاستخدام الواسع لها وخاصة شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) أدي إلى تطور كثير من المجالات التقليدية لتصبح الكترونية ومن أهمها ظهور الخدمات التجارية الالكترونية التي انتشرت بشكل جعل لها تأثيراً في جميع المجالات ، إلا أن هذا التطور له سلبيات ومعوقات تقلل أحيانا من فوائده وفي مقدمة هذه التحديات تحدي الأمن الرقمي وما يلعبه في ثقة العملاء، وقد ظهرت أنواع حديثة من الابتزاز الالكتروني تحد وتعوق التجارة الالكترونية الظاهرة التي يجهل الكثير من مستخدمي الشبكة الدولية أخطارها وأضرارها وفي هذا البحث دراسة هذه الظاهرة وتأثيرها على الشركات السياحية المستخدمة للشبكة الدولية وتم توضيح كيف أصبحت تحديا لانتشار التجارة الالكترونية.

المبحث الأول : الإطار العام للبحث (خطة البحث)

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث ويشمل مفاهيم التجارة الالكترونية وأمن البيانات والمعلومات والابتزاز الالكتروني

المبحث الثالث: الإطار العملي للبحث ويشمل التحليل الإحصائي للبيانات المفرغة من الاستبيان الموزع على عينة البحث واثبات أو نفي فرضيات البحث

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات والمصادر والمراجع

المشكلة البحثية:

تتمحور مشكله البحث في التحدي الذي يشكله أمن المعلومات والبيانات على الشبكة الدولية وخطورة الابتزاز الإلكتروني الذي يستهدف الشركات السياحية المستخدمة لهذه الشبكة ويكون معوقا للتجارة الالكترونية ، ومن خلال دراستنا للابتزاز الالكتروني اتضح لنا وجود تأثيرا عكسيا على الشركات السياحية المستخدمة للشبكة الدولية وبإجراء زيارة ميدانية ومقابلات مع مستخدمي الانترنت في هده الشركات اتضح أن هناك تأثيرا للابتزاز الالكتروني من حيث إعاقة وعرقلة عمل هذه الشركات المستخدمة للتجارة الإلكترونية.

ويمكن تلخيص ذلك في سؤال مفاده:

هل هناك تأثيرا للابتزاز الالكتروني على عمل الشركات السياحية المستخدمة للشبكة الدولية ويحد من انتشار التجارة الالكترونية لديها؟

أهداف البحث:

يهدف لمحاولة معرفة الأتي:

- حقيقة الابتزاز الالكتروني وتحديد المفاهيم الأساسية والأسس النظرية له وأثاره السلبية على الشركات السياحية المستخدمة للتجارة الإلكترونية.
- قدرة الابتزاز الالكتروني على الحد من انتشار التجارة الالكترونية وتطورها.
- توضيح العلاقة بين الابتزاز الالكتروني والتجارة الالكترونية.

- الخروج ببعض النتائج والتوصيات المفيدة للشركات السياحية قيد الدراسة.

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث في توفير المعلومات عن هذا الموضوع للباحثين والمستخدمين للشبكة الدولية:

– أهمية علمية: تعود على المجتمع عامة والأكاديميين خاصة بمعرفة الكثير عن ظاهرة الابتزاز الالكتروني وتأثيرها على الشركات السياحية التي تستخدم التجارة الالكترونية.

– أهمية عملية: التعرف على ظاهرة الابتزاز الالكتروني والتحدير منه للتقليل من خطره كأحد معوقات انتشار التجارة الالكترونية.

فرضيات البحث:

1 – توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الابتزاز الالكتروني والشركات السياحية التي تستخدم التجارة الالكترونية.

2 – يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتزاز الالكتروني يؤدي للحد من انتشار التجارة الالكترونية في الشركات السياحية.

منهجية البحث:

استخدم المنهج الوصفي التحليلي في البحث لتحقيق الأهداف واثبات أو نفي الفرضيات عن طريق المصادر والمراجع والمواقع الالكترونية لوصف الموضوع وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من استمارة الاستبيان والوصول إلى أهم النتائج.

مصادر جمع البيانات:

1 – مصادر أولية والمتمثلة في البيانات المتحصل عليها من استمارة الاستبيان

2 – مصادر ثانوية والمتمثلة في عدد من المواقع الإلكترونية والكتب والمراجع

8-1مجتمع و عينة البحث:

1 – مجتمع البحث : الشركات التجارية المستخدمة للأنترنت والعاملة داخل مدينة بني وليد.

2 – عينة البحث : الشركات السياحية ببني وليد والمستخدمة لأساليب التجارة الالكترونية والتي بلغت (15) شركة سياحية بها(70) مفردة استبعد منها (6) واعتمد منها (64) مفردة.

3 – وحدة المعاينة : أسلوب المسح الشامل

حدود البحث:

الحدود الموضوعية : كل المصادر العلمية التي تتعلق بموضوع البحث (العنوان) تأثير الابتزاز الالكتروني على الحد من استخدام التجارة الالكترونية وانتشارها في الشركات السياحية ببني وليد.

الحدود المكانية : الشركات العاملة في قطاع السفر والسياحة مدينة بني وليد–ليبيا

الحدود الزمنية : خلال الفترة من يناير إلى مارس عام 2019 م

الإطار النظري للبحث

المفاهيم الأساسية للبحث:

التجارة الالكترونية : هي " نوع من عمليات البيع والشراء ما بين المستهلكين والمنتجين أو بين الشركات بعضهم من بعض باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات "، (رأفت رضوان، 140: 1999).

الجرائم الالكترونية: هي كل فعل أو امتناع من شانه الاعتداء على الأموال المادية والمعنوية يكون ناتجا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن تدخل التقنية المعلوماتية، (أحمد خليفة الملط،2006 ص87).

الابتزاز الالكتروني : إن الابتزاز الإلكتروني عبارة عن عملية تهديد وترهيب وترغيب للضحية بنشر صور أو مواد فيلمية أو تسريب معلومات سرية تخص الضحية، مقابل دفع مبالغ مالية أو استغلال الضحية للقيام بأعمال غير مشروعة لصالح (المبتزين)، (المقبالي، 2018).

المطلب الأول: التجارة الإلكترونية:

مفهوم التجارة الالكترونية:CommerceElectronic:

لم يتوصل العلماء والباحثين إلى تعريف موحد للتجارة الإلكترونية وذلك لتعدد وتنوع التعاريف، فبعضها يميل إلى التضييق وبعضها يميل إلى التوسيع فيما يندرج تحت هذا النشاط الاقتصادي من أنشطة ومعاملات وممارسات، وفيما يلي عرض لأهم التعريفات التي وردت في أدبيات التجارة الإلكترونية من أجل الوصول إلى تعريف متكامل وعام للتجارة الإلكترونية وتشمل هذه التعريفات ما يلي:

عرف كتلر (Kotler،2003) التجارة الإلكترونية بأنها عملية توفير المعلومات وفرص العمل وإجراء التعاملات في السلع والخدمات بصورة فورية عبر الإنترنت. كما يري (رأفت رضوان، 140:1999) أن التجارة الإلكترونية هي " نوع من عمليات البيع والشراء ما بين المستهلكين والمنتجين أو بين الشركات بعضهم من بعض باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ". وقد بين (بسيوني وبسيوني، :200456) أن التجارة الإلكترونية هي " عملية إنتاج وترويج وبيع وتوزيع للمنتجات من خلال شبكات الاتصالات ".

ولكن على الرغم من تعدد التعاريف التي تناولت مفهوم التجارة الالكترونية وتعدد اراء الباحثين الا ان الباحث يتفق مع تعريف منظمة التجارة العالمية **W.T.O** التي عرفت **التجارة الالكترونية** بانها "النشاط التجاري الذي يشمل عملية انتاج وترويج وتسويق وبيع وتوزيع المنتجات من سلع وخدمات من خلال شبكة اتصالات الكترونية". (صبرة ،2010 ص20). وهي كافة العمليات الخاصة بتنفيذ عملية التبادل التجاري من خلال استخدام الشبكة الدولية بالإضافة إلى الوسائل والشبكات العالمية على مختلف أنواعها. (الصميد عيو يوسف، 2012 ص60)، **ومن خلال ما تقدم من التعاريف السابقة فأننا نستخلص ما يلي:**

- ان **التجارة الالكترونية** ساهمت في تطوير الاسواق التجارية وجعلها اسواق مفتوحة امام الزبائن بغض النظر عن الموقع الجغرافي اذ انها تتعدى الحدود الزمانية والمكانية التي تعيق حركة التعاملات التجارية.

- انها تساعد على قيام سوق عالمي الكتروني وخلق بيئة تمكن الزبائن من التحكم بشكل أكثر فاعلية في عملية الشراء والحصول على معلومات حسب الطلب.
- انها تقوم على عمليات متبادلة سواء كانت تجارية او خدمية ووجود عدة أطراف تتعامل مع بعضها البعض ووجود جانب تكنولوجي او الكتروني عند تطبيقها اذ انها لا تتطلب اجتماع أطراف التعامل كما انها لا تشترط وجودهم او اتصالهم بصورة مباشرة. تسمح التجارة الإلكترونية للفرد بالعمل في منزله مما يقلل الوقت الافتراضي للتسوق، وهو ما يعني ازدحام أقل في الشوارع، وبالتالي خفض نسبة تلوث الهواء، (TurbanEfraim et.al, 2006: 26).
- انها تساعد على رفع الكفاءة في الاداء وتحقيق الفاعلية في العمل. وعلاوة على ما سبق فالتجارة الإلكترونية تمكن كذلك من تقديم خدمات عامة عن طريق الإنترنت مثل خدمات تعليمية ورعاية صحية وخدمات اجتماعية بأقل سعر وأعلى جودة، (Tsao et al. 2004: 198).

مزايا تطبيق التجارة الإلكترونية :Benefits of Electronic Commerce

يوفر تطبيق نظم التجارة الإلكترونية العديد من الفرص والمزايا على كافة الأصعدة سواء على المستوى الفرد (ويقصد به المستهلك بشكل عام) أو على مستوى منشآت وقطاعات الأعمال أو على مستوى المجتمع.

ويرى (Turban Efraim et al., 2006: 25-26)، أنه يمكن أن تحقق التجارة الإلكترونية منافع متعددة للمستفيدين والمتعاملين معها كافة ويمكن تقسيم فوائد التجارة الإلكترونية وفقا للجهات المتعاملة كما هو موضح فيما يلي:

1- منافع التجارة الإلكترونية للمنظمات:

من أبرز منافع التجارة الإلكترونية للمنظمات أنها توسع نطاقا السوق من نطاق محلي إلى نطاق دولي وعالمي ويتم ذلك مع القليل من التكاليف إذ بإمكان أي شركة إيجاد مستهلكين أكثر ومزودين أفضل وشركاء أكثر ملائمة وبصورة سريعة وسهلة.

وتمكن التجارة الإلكترونية كذلك من إعادة هندسة العمليات التجارية، ومن خلال هذا التغير فإن إنتاجية الباعة والموظفين والإداريين تقفز إلى أكثر من 100%، (أيمن عمر، 2007: 97). كما أن نظم التجارة الإلكترونية يؤدي إلى تخفيض تكاليف الاتصالات من خلال اعتمادها على الشبكة الدولية للاتصالات، كما أن اعتمادها يؤدي أيضا إلى انخفاض تكاليف النقل وخاصة في حالة المنتجات الرقمية التي يمكن نقلها عبر الشبكة بشكل مباشر كما هو الحال في برامج الكومبيوتر،(TurbanEfraim et.al , 2006: 26). وكذلك السهولة في ابرام الصفقات والعقود، باستخدام التكنولوجيات المعرفة للشراء من خلال شبكة الإنترنت، ويمكن أن يقوم بها المستهلك والشركات على مدار ساعات اليوم وخلال كل ايام السنة، (رسلان، 2012 :25).

وقد اضافت فوائد التجارة الإلكترونية في تحسين صورة الشركة وفعالية خدمة الزبائن وإيجاد شركاء تجارين جدد وتسهيل العمليات وتقليل الفترة الزمنية لإرسال المنتجات والخدمات ورفع الإنتاجية والتخلص من الأوراق وخفض تكاليف المواصلات وأخيرا زيادة المرونة في المعاملات، (أيمن عمر، 2007: 94).

2- منافع التجارة الإلكترونية للمستهلكين:

تمكن التجارة الإلكترونية المشترين من القيام بعمليات الشراء على مدار الساعة يوميا، والوصول إلى جميع أسواق العالم في وقت واحد ومن أي مكان. وبشكل عام تعتبر التجارة الإلكترونية هي الأرخص بالنسبة للتسوق، لأن البائع يستطيع أن يتسوق في الكثير من المواقع على الإنترنت ويقارن بضائع شركة ما مع نظيراتها بسهولة، وفي آخر الأمر سيتمكن من اختيار العرض الأفضل بالنسبة له، (أيمن عمر، 2007: 95).

وتتجلى منافع التجارة الإلكترونية في تحسين الخدمات المقدمة للمستهلك والمواطن، سواء كان ذلك في المعاملات التي تجري بين الشركات والمستهلك (B2C)، أو من خلال الشراء من الموقع مباشرة (Online Shopping)، أو المعاملات التي تجري بين الحكومة والمواطن، (رسلان، 2012 :25).

كما أنها تمكن الزبائن من تبادل الخبرات والآراء بخصوص المنتجات والخدمات الإلكترونية كالمنتديات مثلا. كما تمكن من إمكانية التسوق عن طريق شبكات الاتصال الدولية والمشاركة في المزادات العلنية مباشرة دون التقيد بحدود المكان أو المسافة أو الوقت، (أيمن عمر، 2007: 95).

3- منافع التجارة الإلكترونية للمجتمع:

تسمح التجارة الإلكترونية للفرد بالعمل في منزله مما يقلل الوقت الافتراضي للتسوق، وهو ما يعني ازدحام أقل في الشوارع، وبالتالي خفض نسبة تلوث الهواء،(TurbanEfraim et.al, 2006: 26). وتسمح للناس الذين يعيشون في دول العالم الثالث أن يقتنوا منتجات وبضائع غير متوفرة في بلدانهم الأصلية.

كما تمكن من خلق فرص جديدة للعمل الحر وذلك من خلال إتاحتها لفرصة إقامة المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة التي يتم اتصالها بالأسواق العالمية بأقل تكلفة ممكنة، (خشبية، 2003: 15). وعلاوة على ما سبق فالتجارة الإلكترونية تمكن كذلك من تقديم خدمات عامة عن طريق الإنترنت مثل خدمات تعليمية ورعاية صحية وخدمات اجتماعية بأقل سعر وأعلى جودة، (TurbanEfraim et.al , 2006: 26).

ومن جهة أخرى فان التجارة الإلكترونية تسمح لبعض البضائع أن تباع بأسعار زهيدة، وبذلك يستطيع الأفراد ذوي الدخل المنخفض شراء هذه البضائع مما يعني رفع في مستوى المعيشة للمجتمع ككل.

متطلبات نمو التجارة الإلكترونية:

ترى (منارمحسن،2005:4) أنه لممارسة التجارة الإلكترونية تحتاج المنشأة أو المستهلك إلى كمبيوتر وشبكة وحلول وبرمجيات وموقع، أما **على مستوى الشركة**، فيرى كل من (السمان،2005:33)، (العيسوي، 2003:74)، و(Abolhassani, etal , 2001) أن دخول شركة ما في مجال التجارة الإلكترونية يتطلب تركيز الاهتمام لعدد من القضايا من أهمها:

- اقتناء الأجهزة والبرمجيات اللازمة سواء لإنشاء موقع للشركة على خادم خاص بالشركة أو على خادم مضيف للإنترنت، ويتوقف الاختيار هنا على درجة تعقد الموقع الذي تنشئة الشركة.
- تصميم وصيانة موقع الشركة على الإنترنت، ويجب أن يكون الموقع أكثر من مجرد واجهة إعلانية إلكترونية لنشاط الشركة، بل من الضروري أن يقدم الخدمات التي يتلقاها العملاء في أي متجر.
- اختيار اسم الموقع (اسمالدومين) وتسجيله لدى الهيئة المختصة، ويجب أن يكون اسم الموقع جذابا ومثيرا للخيال ويسهل تذكرة، ويجب تسجيل هذا الاسم لدى الشركة المختصة بتسجيل الأسماء (ICANN).
- تسويق الموقع: بعد إنشاء الموقع واعتماد الاسم الخاص به، يجب إشهاره والإعلان عن وجوده لدى الناس، وذلك بالإعلان عنة لدى إحدى أدوات البحث ممثل yahooأو infoseekوكذلك الإعلان في الصحف والراديو و التلفزيون فضلا عن إثبات عنوان الموقع على مراسلات الشركة ووسائل النقل الخاصة بها (بهاءشاهين،2000:182).
- ضرورة وجود دليل (كتالوج) إلكتروني يسمح بعرض جميع المنتجات ومواصفاتها للمستهلك وعرض دراسات تسويقية عن الأسواق، (أبو بكر ألبنا،2005: 31).

الآثار الاقتصادية للتجارة الالكترونية على الدول النامية، (محمد الفيتوري،2012):

· تستفيد منشآت الدول النامية الصغيرة والمتوسطة من الفرص التسويقية التي توفرها التجارة الالكترونية حيث تسمح لها النفاذ آلي الأسواق العالمية لترويج منتجاتها

· تخفض التجارة الالكترونية من مكونات الإنتاج وتكلفته والمدخلات غير المباشرة وهذا يوفر للدول النامية فرصة تخفيض أسعار منتجاتها النهائية مما يتيح قدرا من المنافسة في التصدير

· تتيح التجارة الالكترونية للدول النامية فرصة تسويق منتجاتها من الصناعات اليدوية والحرفية والشعبية التي تنتمي آلي تراث هذه الشعوب وتجذب السائحين إليها

· توفر التجارة الالكترونية للمزارعين والمنتجين في الدول النامية الحافز لتحسين منتجاتهم لمواجهة المنافسة العالمية

· تتيح الفرصة لتنشيط القطاع السياحي وجذب السياح وابرام العقود من خلال الاتصال المركزي online دون الحاجة لوسيط ولخدمات الشركات الكبرى

التحديات والمعوقات التي تواجه التجارة الالكترونية العربية:

1- متطلبات البنية التحتية وخاصة الالكترونية.
2- المعلومات المتاحة للمنظمات العاملة في الفضاء الالكتروني.
3- قدرات ومهارات العاملين بالمنظمات الالكترونية.
4- تحديات البناء القانوني والتشريعي.
5- تحديات التميز والاستمرارية والقدرة التنافسية. (صبرة ،2010، ص 29،30)

ويري الباحث أحد المعوقات المهمة والحديثة لانتشار التجارة الالكترونية وخاصة في المجتمعات العربية هي: ظهور وانتشار أنواع وأشكال حديثة للابتزاز الالكتروني.

المطلب الثاني: الجرائم الالكترونية التي تتعرض لها الشركات التجارية:

إن الجرائم الالكترونية ظاهرة بالغة الخطورة وان احتمال تعرض الأشخاص أو المؤسسات لجريمة الالكترونية صارت مرتفعة جدا ذلك أن حجم الجريمة الالكترونية في تزايد مستمر وعمق تأثيرها السلبي على المجتمع في تزايد مستمر هو الأخر.

تعرف الجرائم الالكترونية بأنها تلك الأفعال الإجرامية الناتجة من خلال أو بواسطة استخدام المعلوماتية و التقنية الحديثة المتمثلة في الكمبيوتر و المعالجة الآلية أو بنقلها (محمد الشوا، 1994،ص7) ولقد عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية : OECD كل فعل أو امتناع من شانه الاعتداء على الأموال المادية و المعنوية يكون ناتجا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن تدخل التقنية المعلوماتية ،(أحمد خليفة الملط،2006 ص87) وتتم من خلال الاتصال بالأنترنت ويكون هدفها اختراق الشبكات أو تخريبها أو تحريف أو التزوير أو السرقة و الاختلاس أو قرصنة ، جرائم أخلاقية ،ابتزاز و سرقة حقوق الملكية الفكرية.

الطرق الكفيلة للحد من جرائم الالكترونية، (سورية ديش 2017):

- لمكافحة الجريمة يجب رسم سياسات دولية تفرض عقوبات صارمة على مرتكبي جرائم الانترنت إذ يستلزم التدخل الوطني والدولي نظرا للخطورة الجسيمة للأمر.
- الاعتماد على أساليب وتقنيات متطورة للتمكن من الكشف عن هوية مرتكب الجريمة والاستدلال.
- يجب توعية الأفراد ونصحهم لماهية الجرائم الالكترونية وكل ما يترتب عليها من مخاطر والحرص على الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالعناوين الالكترونية كالحسابات البنكية والبطاقات الائتمانية وغيرها وتسليط الضوء على موضوع الجرائم المتصلة بالكمبيوتر وسبل مكافحتها للحيلولة دون المزيد من انتشارها.
- عدم الكشف عن كلمة السر نهائياً وتغيرها بشكل مستمر مع تجنب تخزين الصور الخاصة بالأفراد على مواقع التواصل الاجتماعي وأجهزة الحاسوب.
- تجنب تحميل أي برنامج مجهول المصدر واستمرارية تحديث برامج الحماية الخاصة بأجهزة الحاسوب.
- لا بد من التحسيس والتوعية والتعريف للعامة ونشر المعرفة عبر الأعلام حول هذه الجرائم وخصائصها ونشر الوعي حول خطورتها وآليات مكافحتها.
- يجب إنشاء خطوط هاتفية للمواطنين تسمح لهم الإبلاغ عن هذه الجرائم حين اكتشافها الى السلطات المعنية.

مراحل حدوث الجريمة الالكترونية:

عادة ما تحدث الجريمة الالكترونية في إحدى ثلاث مراحل هي(سورية ديش 2017):

المرحلة الأولى: وتتمثل في مرحلة إدخال البيانات فعلى سبيل المثال قيام المجرم الالكتروني بتغير أو تزوير البيانات مثل التسلل الالكتروني الى البيانات المتعلقة بفاتورة الهاتف قبل طبعها في شكلها النهائي بحيث يتمكن من حذف بعض المكالمات من الفاتورة قبل طباعتها وإرسالها ومثل قيام أحد الطلاب بتغير درجاته المسجلة على الكمبيوتر في مادة معينة أو تغيير معدله الفصلي أو العام.

المرحلة الثانية : وتتمثل في مرحلة تشغيل البيانات مثل قيام المجرم بتغيير أو تعديل البرامج الجاهزة التي تقوم بتشغيل البيانات للوصول الى نتائج محددة أو مقصودة بطرق غير شرعية من قبل الجاني وكمثال لاستخدام (softwear) برنامج معين لتقريب الأرقام المتعلقة بالعمولات البنكية على حساب أحد الأشخاص.

المرحلة الثالثة: مرحلة إخراج البيانات ومثل ذلك سرقة بعض البيانات الالكترونية أو المعلومات الآلية المتعلقة بمراقبة مخزون إحدى الشركات أو إفشاء معلومة متعلقة بإحدى الشركات أو معلومة متعلقة بأحد العملاء.

المطلب الثالث: جريمة الابتزاز الالكتروني:

أن الابتزاز الالكتروني يعد أي طريقة تستخدم بواسطة وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة وبالعادة يقوم المجرم باستدراج الضحية عبر مواقع التواصل الاجتماعيSocial Media أو بعض تطبيقات الهواتف الذكية Smart Mobile Appsلإغرائهم بالظهور في أوضاع غير لائقة وتصويرهم دون علمهم وتهديدهم بنشر الصور ومقاطع الفيديو وابتزازهم مالياً أو الحصول منه على أي بيانات حساسة من شانها أن تسبب خطرا أو حرجا شديدا للضحية فيما لو تسربت الى العامة وابتزازهم ماليا. (مازن الحكيم، 2019 ص 77). وهو عملية تهديد الضحية بنشر صور خاصة أو مقاطع فيديو أو فضح معلومات سرية مقابل دفع أموال (-www.hellooha.com).

إن الابتزاز الإلكتروني عبارة عن عملية تهديد وترهيب وترغيب للضحية بنشر صور أو مواد فيلمية أو تسريب معلومات سرية تخص الضحية، مقابل دفع مبالغ مالية أو استغلال الضحية للقيام بأعمال غير مشروعة لصالح المبتزين، (المقبالي www.atheer.com).

وسائل الابتزاز الالكتروني:

يتم تصيد ضحايا الابتزاز الالكتروني بشكل عام عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي أو بعض تطبيقات الهواتف الذكية ، إن أشهر مواقع التواصل الاجتماعي استخدما لتصيد الضحية هي الفيسبوك Facebook والإنستغرام Instagram والسنا بشات Snapchat وتويتر Twitter و حتى اليوتيوب YouTube

أما أشهر تطبيقات الهواتف الذكية فهي الواتساب WhatsApp والفايبر Viber والسكايب Skype فضلا عن البريد الالكتروني . وأي وسيلة الالكترونية أخرى يمكن من خلالها الوصول الى معلومات سرية أو حساسة عن الضحية، ويعد الانترنت بيئة خطرة وتحتوي على كافة أنواع الجرائم حاولوا أن تقدموا النصيحة الى الآخرين وتحذيرهم من مخاطر الانترنيت وتعليمهم كيف يمكن استخدام الانترنت بشكل سليم دون التعرض الى أي أخطار والتي تتمثل فيما يلي(الحمداني، 2014، ص ص143،144):

1- بث الأفكار الهدامة والدعوات المنحرفة.
2- عرض المواد الإباحية والفاضحة.
3- التشهير والمضايقة.
4- انتهاك الحقوق الخاصة والعامة .

أنواع الابتزاز الالكتروني:

الابتزاز الالكتروني له عدة صور وأنواع ووسائل يستخدمها الجاني في التأثير على المجني عليه والتأثير في إرادته وهذا مما جعلها من الجرائم المعقدة والمنتشرة داخل المجتمعات لاستهدفها اكتر من ضحية ويمكن تقسيمهـا إلي:(سلمى صالح، 2010).

أولاً: الابتـــزاز الالكترونـي باعتبار الضحيـــة:

- **الحكومات والشركات والمؤسسات:**

هي الجرائم التي يستهدف فيها الجناة الحكومات والشركات والمؤسسات عن طريق التجسس الالكتروني على أنشطتها واختراق أنظمتها والحصول على معلومات سرية تتعلق بالمنشاة والتي يحرص القائمون على تلك الشركات والمؤسسات على عدم ظهورها للآخرين وإبقائها في إطار ضيق تشمل عددا من الموظفين التابعين لها.

- **الرجال والنساء والأحداث:**

هو اكتر أنواع الابتزاز الالكتروني انتشارا حيث يعمد المبتز لطلب بطاقات شحن أو تحويل مبلغ من المال لبعض الحسابات المصرفية وذلك مقابل عدم نشر تلك المعلومات عبر الانترنت وهنا يبحث المبتزين أصحاب الشركات والميسورين مادياً.

ثانياً: الابتزاز الالكتروني باعتبار الهدف:

- **ابتزاز مادي:** من أهم الأهداف التي ينشدها المبتز هو الحصول على المال ويقوم المبتز بطلب دفع مبالغ مالية أو عينية ذات قيمة من المجني عليه في مقابل عدم إفشاء الإسرار الموجودة بحوزته ونشرها عبر الشبكة المعلوماتية (الانترنت)، وينشط هؤلاء المجرمين من خلال الاختراقات لجدار الحماية للمواقع المرتبطة بالشركات والمؤسسات وسرقة الملفات والبيانات المهمة بغرض الابتزاز،(سلمى صالح 2010 ص45)
- **ابتزاز المنفعة:** حيث يطلب الجاني من الضحية تنفيذ عدد من الطلبات لتحقيق مصالح شخصية له وينشط هذا النوع من الابتزاز لدى العصابات الإجرامية لتنفيذ مخططاتهم الإجرامية والتوسع في تنفيذها واستغلال الضحايا لتكون وسائل لارتكاب الجرائم مما يشكل تهديد الأمن واستقرار المجتمع وزيادة معدلات الجريمـة.

كيف تتصرف حال تعرضك لعملية ابتزاز:

1- عدم التواصل مع الشخص المبتز حتى عند التعرض للضغوطات الشديدة.

2- عدم تحويل أي مبالغ مالية أو الإفصاح عن رقم بطاقة البنك وتلبية أي طلب إذ قد ينطوي ذلك الضغوط على الضحية لتلبية طلبات المبتز.

3- تجنب المشادات مع المبتز وعدم تهديده وعدم تهديده بالشرطة وقم بالإبلاغ عند وقوع الحادثة مباشرة لدى الجهات المختصة دون أن توجه الى المبتز أي تلميح أو تخبره برغبتك فيإبلاغ الجهات المختصة.

4- في حالة التعرض للابتزاز قم بالتواصل مباشرة وحدة الجرائم الاقتصادية أو طلب المساعدة من المراكز الوطني للسلامة المعلوماتية بهيئة تقنية المعلومات.

خصائص عملية الابتزاز الالكتروني:

ضع المختصون في مجال مكافحة جرائم الابتزاز الالكتروني عدة خصائص وملامح لعملية الابتزاز الالكتروني وكما يلي(مازن الحكيم، 2019 ص 80):

1- هي نوع من أنواع الجرائم الالكترونية الحديثة.

2- تعد من اكثر الجرائم الشائعة للشباب من رواد التواصل الاجتماعي.

3- هي جريمة تستهدف جميع فئات المجتمع.

4- يمكن أن تصدر من شخص مبتدئ أو متمرس.

5- هي جريمة خطرة وارتكابها سهل ومتاح لمجتمع الانترنت.

6- هي جريمة في بعض الأحيان يصعب اكتشافها.

7- لا يمكن تقدير حجم الخسائر المادية والنفسية أو تقدير حجم الأضرار.

مفهوم الاختراق :

الاختراق بشكل عام هو القدرة على الوصول لهدف معين والدخول على الأجهزة والشبكات بطريقة غير مشروعة عن طريق ثغرات في نظام الحماية الخاص بها بهدف السرقة أو التجسس على خصوصيات الآخرين وإلحاق الضرر بهم ويطلق على المخترق مصطلح هاكر (Hacker) وحينما يتمكن المخترق من أحداث الإضرار كحذف ملفات أو تشغيل ملفات مؤدية أو وضع وزراعة ملفات تجسسية (أحصنة طروادة) أو فيروسات أو أي نوع من هذه الأنواع فهو مخرب.

ويتم الاختراق عن طريق معرفة الثغرات الموجودة في النظام والتي غالبا ما تكون في المنافذ (Ports) الخاصة بالجهاز ويمكن وصف هذه المنافذ بأنها بوابات لأجهزة الحاسوب على الشبكة العالمية تسمح لها بالدخول، (دخيل وطلحة 2016، ص19)

هناك شيء يدعى (hack value) أو قيمة الاختراق وهي حصول المخترق على البيانات فانه سيقوم بعمل ابتزاز لصاحب البيانات ودائما تكون الابتزاز مالي فكلما كان الضحية يريد بياناته ويخاف من انتشارها فهنا يزداد الـ (hack value) وكلما طلب المخترق مطالب اكثر وتبدأ بمبالغ بسيطة وتزداد دائما. وفى كل مرة يقوم المخترق بوعدك انه سيقوم بمسح بياناتك عند إعطائه المقابل المادي وبعد فترة ستجد انه لم يمسحها ويقوم بالابتزاز مجددا وهكذا دائما.

أنواع ملفات الاختراق:

تتم اغلب عمليات الاختراق عن طريق زرع برنامج معين في جهاز الضحية ومن أهـم هذه البرامج حسب (دخيل وطلحة 2016، ص 20-21) هي:

1- **الفيروسات:Virus**

هي برامج لها القدرة على نسخ نفسها اكثر من مرة وتمتاز بقدرتها على التخفي ولها أثار تدميرية على أنظمة تشغيل الحاسوب لان عملية النسخ والتكرار الدائم لملفاتها تجعل هذه الملفات تحل محل الملفات الأصليــة.

2- **أحصنة طروادة: Trojan Horses**

برامج تجسسية تقوم بعمل معين يحدده الشخص الذي صممه أو زراعة في جهاز الضحية وتعد هذا البرامج من أخطر البرامج المستخدمة من قبل الهاكرز وسبب ذلك تسمح له أن يقوم بالاستيلاء على كلمة السـر والحصول كلمات المرور للحاســب بالكامـل

3- **الديدان: Worms**

هي برامج تنتقل غاليا عبر البريد الالكتروني تمتاز بقدرتها على التنقل عبر شبكات الانترنيت لغرض تعطيلها أو التشويش عليها عن طريق شل قدرتها على تبادل المعلومات

4- **القنبلة المعلوماتية: Information Bomp**

هي برنامج يصنعه مصمم النظام نفسه لغرض إنهاء مدة عمل ذلك النظام خلال وقت معين أو حال استخدام أرقام أحرف معينة يحددها المصمم.

5- **الفخ: Trappe**

عبارة عن منفذ يتركه مصمم البرنامج عمدا بحيث يسهل له عملية الدخول أليه وقت ما يشاء وإجراء التعديلات التي يريدها ويتم زرع هذا البرنامج عند تركيب النظام.

مخاطر المخترقين على أمن المعلومات:

من التهديدات الأمنية الخطيرة التي تتعرض لها المواقع من قبل المخترقين والمجرمين والعابثين(نصير،2005، ص 47):

1 – التقمص (spoofing)

التكلفة المنخفضة لبناء موقع على الأنترنت وسهولة نسخ صفحات من مواقع شبكية حالية، يجعل الأمر سهل جدا لبناء مواقع غير شرعية تتقمص واجهة مواقع حقيقية لخداع الزوار لإعطاء معلوماتهم الشخصية وبطاقات الائتمان الخاصة بهم ظنا منهم ان المواقع المتقمصة هي مواقع لشركات محترمة.

2 – التنصت (Eavesdropping)

عند تصفح المواقع الشبكية على الانترنت والقيام بعمليات شراء، تنتقل المعلومات (أرقام، بطاقات الائتمان، المعلومات الشخصية) عبر الأنترنت وان كانت غير مشفرة تكون عرضة للمخترقين لسرقتها عن طريق التنصت

3 – التخريب المتعمد (Deliberate sabotage).

قد يلجأ منافس أو عميل ما إلى اختراق موقع المنشأة وتغيير بعض الصفحات للإساءة للمنشأة أو تعطيل الموقع بحيث يرفض خدمة العملاء المحتملين

4 – تغيير البيانات (Data alteration)

لا يمكن فقط التنصت على بيانات الانترنت بل يمكن تغيير البيانات كقيمة المنتج ، الخدمة، المعلومات الشخصية.

أمن البيانات والمعلومات:

أمن البيانات والمعلومات هو أحد فروع العلم الباحث في مجال توفير الحماية اللازمة للمعلومات ومنع الوصول إليها وهدرها من غير ذوي الصلاحية ، وحمايتها من أي تهديد خارجي ، ويشمل هذا المصطلح الأدوات و الطرق و الإجراءات اللازمة الواجب توفرها لتحقيق الحماية من المخاطر التي قد تواجهها من الداخل و الخارج ، ويعتبر هذا العلم نوعا من تمكين المستخدم فرض سيطرته على المعلومات بشكل كامل ، ومنع الآخرين من الاطلاع عليها أو إجراء أي تغيير عليها دون إذن مسبق ، فأمن البيانات و المعلومات هو عبارة عن حزمة من العمليات و الطرق و الإجراءات التي يتم انتهاجها لبسط أقوى طرق الحماية على المعلومات الخاصة بها وعلى أنظمتها ووسائطها لمنع الوصول إليها لغير المصرح لهم بذلك

كما تمتاز حماية البيانات والمعلومات بالاستمرارية في مواكبة كل ما هو مستحدث ومتطور من درجات الأمان وأساليبها في حماية هذه المعلومات، كما تتطلب الاستمرارية بفرض الرقابة على المخاطر وافتراضها، والسعي الدائم لوجود حلول وابتكارات دائمة، ولذا لا يطلق اسم النظام المعلوماتي الحقيقي على نظام أي منظمة إلا في حال كان فعالا ومحققا للاستمرارية في مواكبة العمليات الأمنية والنقدية سعيا للوصول إلى الأمن الرقمي.

تعريف البيانات (Data): هي مجموعة الحقائق والقياسات والمشاهدات التي تكون على شكل أرقام وحروف ورموز وأشكال خاصّة، تختصّ بفكرة وموضوع معيّن، والبيانات لا يكون لها معنى، ولهذا يتم تجميعها حتى يتم معالجتها واستخدامها، (حجازي،2002، ص33).

تعريف المعلومات (Information): هي نتاج معالجة البيانات، فالمعلومات عبارة عن البيانات التي تمّ معالجتها بتصنيفها وتنظيمها وتحليلها، وأصبح لها معنى لتحقق هدف معين وتُستعمل لغرض معيّن حتى توفّر ما يسمى المعرفة.(جمال،2005، ص35)

تعريف بأمن المعلومات: هو العلم الذي يعمل على توفير الحماية للمعلومات من المخاطر التي تهددها أو الحاجز الذي يمنع الاعتداء عليها وذلك من خلال توفير الأدوات والوسائل اللازم لحماية المعلومات من المخاطر الداخلية أو الخارجية لمنع وصول المعلومات إلى أيدي أشخاص غير مخوّلين عبر الاتصالات ولضمان أصالة وصحة هذه الاتصالات،

(جمال،2005، ص39).

العناصر أو المبادئ الأساسية لأمن المعلومات:

1 – السرية أو الموثوقية (CONFIDENTIALITY)

وتعني التأكد من ان المعلومات لا تكشف ولا يطلع عليها من قبل اشخاص غير مخولين بذلك

2 – التكاملية وسلامة المحتوى (INTEGRITY)

التأكد من ان محتوى المعلومات صحيح ولم يتم تعديله او العبث به وبشكل خاص لن يتم تدمير المحتوى او تغيره او العبث به في اية مرحلة من مراحل المعالجة او التبادل سواء في مرحلة التعامل الداخلي مع المعلومات او عن طريق تدخل غير مشروع

3 – توافر المعلومات او الخدمة (AVAILABILITY)

التأكد من استمرار عمل النظام المعلوماتي واستمرار القدرة على التفاعل مع المعلومات وتقديم الخدمة لمواقع المعلوماتية وان مستخدم المعلومات لن يتعرض الى منع استخدامه لها او دخوله اليها. (الحناوي ،2010، ص21).

طرق حماية المعلومـــات:

وسائل حماية المعلومات توفر تأمين ماديّ ملموسٍ على الأجهزة والمعدّات جميعها لحِمايتها من السرقة أو الانتهاك ومنها(إبراهيم نضال ،2005ص ،33):

1 – استخدام مضادّات الفيروسات الفعّالة واستمرارية تحديثها دوريّاً لضمان مواكبتها للتطوّرات والتصدّي للفيروسات المستحدثة.

2 – استخدام أنظمة الكشف الخاصّة بالاختراق وتحديثها باستمرار. خلق نظام مراقبة على الشبكة للكشف عن الثغرات ونقاط الضعف التأمينيّة أولاً بأول قبل وقوع المشكلة.

3 – الاستمراريّة في الاحتفاظ بنسخٍ احتياطيّة للبيانات والمعلومات المتوفّرة على النظام.

4 – الاعتماد على أنظمةٍ قويةٍ لغايات تشفير المعلومات المرسلة وحمايتها.

5 – توفير مزوّدٍ كهربائيّ لتفادي مشكلة انقطاع التيار الكهربائي.

6 – العمل مليّاً على نشر الوعي الأمنيّ بين الأفراد.

7 – تفعيل خاصية جدران الحماية الإلكترونية (Fire wall)، وذلك لتوفير الحماية اللازمة للأجهزة والمعدّات من الاختراق.

8 – استخدام خاصية File Valute لإخضاع البيانات الموجودة في القرص الصلب للتشفير بشكل كامل.

9 – استخدام برنامج Private Tunnel لغايات تشفير البيانات المُتناقلة عبر الشبكة العنكبوتية.

10 – استخدام HTTP Everywhere لمستخدمي متصفح الجوجل كروم.

11 – المداومة على تحديث برامج الحماية من الفيروسات أولاً بأول.

12– وضع كلمة سر غير مألوفة وأن تكون صعبة وتتألف من رموز وحروف وأرقام.

الإطار العملي للبحث

عينة البحث:

الشركات السياحية ببني وليد والمستخدمة لأساليب التجارة الالكترونية والتي بلغت (15) شركة سياحية بها (70) مفردة استبعد منها (6) واعتمد منها (64) مفردة.

عرض بيانات البحث :

من خلال توزيع الاستبيان لجمع البيانات من أفراد العينة تم القيام بتحليل البيانات بعد أن تم جمعها وتبويبها واستخدام المقاييس الاحصائية وفيما يلي تفاصيل ذلك.

الخصائص الاجتماعية والثقافية لعينة البحث:

جدول (1) يوضح جنس أفراد عينة البحث

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	**44**	**%68.75**
أنثى	**20**	**%31.25**
المجموع	**64**	**%100**

الجدول من اعداد الباحث

الجدول (1) أن الذكور يشكلون النسبة الكبرى بنسبة 68.75% مقابل 31.25% من الإناث

جدول (2) يوضح اعمار عينة البحث

العمر	العدد	النسبة
من18إلى أقل من 28	**20**	**%31.25**
من 28 إلى أقل من 38	**26**	**%40.63**
من 38 فأكثر	**18**	**%28.12**
المجموع	**64**	**%100**

الجدول من اعداد الباحث

من خلال الجدول (2) المتعلق بأعمار عينة البحث اتضح أن الفئة الأولى والتي تنحصر من18إلى أقل من 28 بلغت نسبتهم 31.25%، بينما الفئة العمرية الثانية بلغت نسبتهم 40.63% وكانت الفئة العمرية الثالثة بلغت نسبتهم 28.12%.

جدول رقم (3) يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث

		الوضوح	الخصوصية	الأمن	الشركات السياحية
الابتزاز الالكتروني	معامل الارتباط	0.371**	0.521**	0.493**	0.802**
	مستوى الدلالة	0.000	0.002	0.083	0.000
المخترقين	معامل الارتباط	0.587**	0.790**	0.411**	0.830**
	مستوى الدلالة	0.000	0.000	0.005	0.000
التجارة الالكترونية	معامل الارتباط	0.588**	0.822**	0.580**	0.851**
	مستوى الدلالة	0.000	0.005	0.005	0.000
الابتزاز الالكتروني مؤثر على الشركات السياحية ومعوق للتجارة الالكترونية	معامل الارتباط	0.477**	0.694**	0.841**	0.874**
	مستوى الدلالة	0.000	0.000	0.008	0.000

المصدر: اعداد الباحث من خلال التحليل الاحصائي (2019)

أداة صدق واثبات البحث:

1- الصدق الظاهري: بعد وضع عبارات الاستبيان تم عرضها على محكمين بغرض التدقيق والتحقق من وضوح العبارات وصحة صياغتها، وقد أخذت ملاحظاتهم بعين الاعتبار.

2- الصدق البنائي: وتم ذلك من خلال حساب معامل الارتباط بين عبارات كل محور وبين المحاور وكانت النتائج كالاتي :

إن عبارات كل محور يتضح ارتباطها ببعضها في دلالة موجبة (**) وعند مستوى معنوية مقبول وهذا يدل على صدق أداة الدراسة ويلاحظ من الجدول الاتي:

إن معامل الارتباط بين كل من الابتزاز الالكتروني والمخترقين وقلة انتشار التجارة الالكترونية والشركات السياحية ارتباط موجب قوي وهذا يعني أنه كلما زاد الابتزاز الالكتروني زاد الحد من انتشار التجارة الإلكترونية والمتمثل في اهم ظواهره ظاهرة المخترقين

سيؤدى ذلك إلى تخوف الشركات السياحية من استخدام الطرق الالكترونية والرجوع والاعتماد على العمليات التجارية التقليدية ليكون ذلك معوق أمام التجارة الالكترونية.

ثانيا : ثبات أداة البحث:

قام الباحث بحساب معامل ثبات الاستبيان (α)من خلال استخدام الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لحساب معامل ألفا كرونباخ (Chronback Alpha)، وكانت قيمة هذا المعامل لكل محور أكثر من 60 % كانت قيمة هذا المعامل للاستبيان ككل قد بلغت (**0.711**) و وفقا **Sekaran)**

(2003, فإن هذا المعامل يعني توفر درجة عالية في ثبات وصحة إجابات المبحوثين، و بالتالي تحقق ثبات مقبول لغرض الدراسة العلمي.

جدول رقم (4) اختبار أداة ثبات البحث

الترتيب	المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات α	معامل الصدق
المحور الأول	الابتزاز الالكتروني	**6**	**0.802**	**0.855**
المحور الثاني	الشركات السياحية	**6**	**0.739**	**0.701**
المحور الثالث	انتشار التجارة الالكترونية	**6**	**0.691**	**0.950**
الاستبيان ككل		**18**	**0.711**	**0.922**

المصدر: اعداد الباحث من خلال التحليل الاحصائي (2019)

(جـ) تحليل متغيرات البحث :

جدول رقم (5) التحليل الاحصائي للمحور الأول

رقم	المحور الاول : الابتزاز الالكتروني		غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
1	توجد لديك معلومات مسبقة عن الابتزاز الالكتروني	العدد	**2**	**4**	**12**	**30**	**16**	**3.84**	**0.986**	موافق
		%	**3.1**	**6.2**	**18.8**	**46.9**	**25**			
2	أصبحت الابتزاز الالكتروني ظاهرة تهدد مستقبل	العدد	**2**	**18**	**4**	**22**	**18**	**3.56**	**1.267**	موافق
		%	**31**	**28.1**	**6.2**	**34.4**	**28.1**			

	الشركات السياحية									
3	تعرف الأثار والمخاطر التي يسببها الابتزاز الالكتروني	العدد	**2**	**10**	**4**	**28**	**20**	**3.84**	**1.138**	موافق
		%	**3.1**	**15.6**	**6.2**	**43.8**	**31.2**			
4	تعتقد أن الابتزاز الالكتروني كأحد الظواهر الالكترونية الهدامة نحد من انتشار التجارة الالكترونية	العدد	**0**	**8**	**6**	**24**	**26**	**4.06**	**1.013**	موافق
		%	**0**	**12.5**	**9.4**	**37.5**	**40.6**			
5	عند التعرض لخطر الابتزاز الالكتروني لا تعرف الخطوات التي تتبعها	العدد	**2**	**2**	**4**	**30**	**26**	**4.18**	**0.932**	موافق
		%	**3.1**	**3.1**	**6.2**	**46.9**	**40.6**			

	للتصدي له									
6	ليس لديك برامج وقائية تحد من خطر الابتزاز الالكتروني	العدد	**2**	**8**	**6**	**22**	**26**	**3.96**	**1.148**	موافق
		%	**3.1**	**12.5**	**9.4**	**34.4**	**30.6**			

المصدر: اعداد الباحث من خلال التحليل الاحصائي (2019)

الجدول رقم (5) يبين مدى موافقة عينة البحث على العبارات الموجودة في الاستبيان من عدمها وفق مقياس ليكارت الخماسي :

باستقراء النتائج الاحصائية لقيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري تدل على موافقة أفراد العينة على العبارات ويؤكد ذلك أن متوسط درجة الاستجابة زاد عن (3) لكل العبارات وهذا يعني أن أفراد العينة لديهم معلومات مسبقة عن الابتزاز الالكتروني وأضراره وأنه يعتبر خطرا على الشركات السياحية ويحد من انتشار التجارة الالكترونية وتبين عدم وجود البرامج اللازمة للتصدي لهذه الظاهرة.

ونخلص أن الابتزاز الالكتروني له أثار سلبية على الشركات السياحية ولا توجد برامج حماية الكترونية كافية لتصدي له وتؤكد أنه معوق لانتشار التجارة لدى الشركات السياحية وهذا ما تعرض له المحور الأول.

جدول رقم (6) التحليل الاحصائي للمحور الثاني

رقم	المحور الثاني الشركات: السياحية وتأثير الابتزاز الالكتروني عليها		غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
1	لا يتم استخدام برامج حماية قوية على جهازك وكلمات مرور معقدة لموقع الشركة للتأمين أثناء بقائك متصلا بالشبكة لمدة طويلة	العدد	**4**	**2**	**8**	**32**	**18**	**3.9**	**1.074**	موافق
		%	**6.2**	**3.1**	**12.5**	**50.5**	**28.1**			
2	توجد مواقع مريبة تتصل	العدد	**14**	**12**	**14**	**18**	**6**	**2.84**	**1.323**	محايد
		%	**21.9**	**18.8**	**21.9**	**28.1**	**9.4**			

	بموقع الشركة قد تسبب بعض المشاكل للشركة.									
3	تفصح عن كل المعلومات الخاصة بالشركة عند الاتصال بأغلب المواقع.	العدد	**6**	**18**	**6**	**20**	**14**	**3.28**	**1.348**	محايد
		%	**9.4**	**28.1**	**9.4**	**31.2**	**21.9**			
4	يبقى موقع الشركة متصل بالأنترنت على مدار الساعة	العدد	**0**	**4**	**4**	**40**	**16**	**4.06**	**0.758**	موافق
		%	**0**	**6.2**	**6.2**	**62.5**	**25**			
5	تستخدم الانترنت في كل معاملات الشركة.	العدد	**2**	**26**	**4**	**22**	**10**	**3.18**	**1.171**	محايد
		%	**3.1**	**40.6**	**6.2**	**34.4**	**15.6**			
6	تلاحظ بان	العدد	**0**	**4**	**8**	**26**	**26**	**4.15**	**0.884**	موافق

	موقع الشركة يتم اختراقه من حين لأخر ولا يستطيع نظام الحماية الخاص بالشركة التصدي له	%	0	6.2	12.5	40.6	40.6			

المصدر: اعداد الباحث من خلال التحليل الاحصائي (2019)

الجدول رقم (6) يوضح مدى موافقة عينة البحث على العبارات الموجودة في الاستبيان من عدمها وفق مقياس ليكارت الخماسي

بالنظر إلى القيم الاحصائية في هذا الجدول والمتمثلة في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري نجد أن أفراد العينة وافقوا على نصف العبارات وأخذو موقف الحياد في النصف الآخر والمتعلق بالتساهل في الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالشركة عند الدخول للمواقع الالكترونية يسبب في مشاكل وصعوبات للشركة.

نخلص من هذا المحور إلى أنه **يوجد تأثير للابتزاز الالكتروني على مواقع الشركات السياحية وعملها ولو بشكل جزئي.**

جدول رقم (7) التحليل الاحصائي للمحور الثالث

رقم	المحور الثالث :الحد من انتشار التجارة الالكترونية		غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	قامت الشركة بالشراء أو البيع أو تحويل أموال أو معلومات عبر مواقع الكترونية	العدد	0	4	0	48	12	4.06	0.668	موافق
		%	9	6.2	0	75	18.8			

2	تخشى الشركة من الافصاح عن المعلومات المالية عند القيام بعمليات تجارية الكترونية	العدد	**2**	**2**	**8**	**28**	**24**	**4.09**	**0.692**	موافق
		%	**3.1**	**3.1**	**12.5**	**43.8**	**37.5**			
3	تعرض موقع الشركة للابتزاز الالكتروني أثناء اتصالك بمواقع الكترونية أخرى.	العدد	**6**	**16**	**4**	**22**	**16**	**3.4**	**1.365**	موافق
		%	**9.4**	**25**	**6.2**	**34.4**	**25**			
4	قامت الشركة بالتعامل مع موقع الكتروني تبين انه موقع وهمي.	العدد	**10**	**14**	**0**	**22**	**18**	**3.37**	**1.496**	محايد
		%	**15.6**	**21.9**	**0**	**34.4**	**28.1**			
5	توجد مواقع الكترونية تتصل بموقع	العدد	**8**	**8**	**0**	**36**	**12**	**3.56**	**1.294**	موافق
		%	**12.5**	**12.5**	**0**	**56.2**	**18.8**			

	الشركة بشكل مستمر لغرض الحصول على معلومات فقط لاستخدامها للابتزاز الالكتروني دون القيام باي معاملة تجارية مع الشركة.									
6	تعتقد أن الابتزاز الالكتروني هو المعوق لجعل التجارة الالكترونية الخيار الأول والأفضل امام الشركات السياحية.	العدد	**2**	**10**	**4**	**28**	**20**	**3.84**	**1.138**	موافق
		%	**3.1**	**15.76**	**6.2**	**34.8**	**31.2**			

المصدر: اعداد الباحث من خلال التحليل الاحصائي (2019)

من الجدول رقم (7) تبين مدى موافقة العينة على العبارات الموجودة في الاستبيان من عدمها وفق مقياس ليكارت الخماسي:

بمقارنة النتائج الاحصائية للمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري يتبين موافقة أفراد العينة على أكثر من (80%) من العبارات وكانت اجاباتهم محايدة فيما يتعلق بوجود مواقع وهمية تتعامل مع الشركة من حين الى اخر.

من نتائج المحور الثالث يتبين ان للابتزاز الالكتروني تأثيرا واضحا وسلبيا على استخدام وانتشار التجارة الالكترونية والاعتماد عليها كخيار أفضل امام الشركات السياحية للحصول على ميزه تنافسية بين الشركات الأخرى.

اختبار الفرضيات بدلالة متغيرات البحث:

أولا: اختبار الفرضية الأولى إن النتائج الاحصائية الموجودة نوضح العلاقة بين الابتزاز الالكتروني وتأثيرها على الشركات السياحية التي تستخدم التجارة الالكترونية باستخدام القيم في الجدول رقم (8)

جدول رقم (8)القيم الاحصائية المتعلقة بمتغيرات الفرضية الأولى

المتغير المستقل	معامل الانحدار(B)	قيمة (T)	مستوى الدلالة (Sig)	قيمة (F)	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد(R^2)
الابتزاز الالكتروني	0.593	4.702	0.000	18.428	0.802	0.643

مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) **المصدر: اعداد الباحث من خلال التحليل الاحصائي (2019)**

لاختبار هذه الفرضية نجد أن هناك علاقة قوية تدل عليها النتائج الاحصائية الموجودة في الجدول رقم (8) تبين أن الابتزاز الالكتروني يؤثر على بعض الشركات السياحية التي تستخدم التجارة الالكترونية بمستوى دلالة (α= 0.05) ويؤكد ذلك قيمة (F) التي بلغت (18.428) وقيمة (T) التي بلغت (4.702) بمستوى دلالة (0.000) وهو أقل من (α= 0.05) وتدل قيمة معامل الارتباط (R) ‘إلى أن قوة العلاقة بين المتغيرين هي (0.802) علاقة طردية فوق المتوسط حيث اتضح أن متغير الابتزاز الالكتروني يؤثر سلباً بنسبة 64.3% في الشركات السياحية التي تستخدم التجارة الالكترونية وذلك بابتزازهم ماليا والسيطرة عليهم وهذا يؤكد تحقق واثبات الفرضية .

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية يتضح من النتائج الاحصائية وجود أثر للابتزاز الالكتروني يودي للحد من انتشار التجارة الالكترونية في الشركات السياحية باستخدام القيم في الجدول رقم (9).

جدول رقم (9) القيم الاحصائية المتعلقة بمتغيرات الفرضية الثانية

المتغير المستقل	معامل الانحدار(B)	قيمة (T)	مستوى الدلالة (Sig)	قيمة (F)	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد(R^2)
الابتزاز الالكتروني	**0.566**	**4.021**	**0.000**	**17.960**	**0.851**	**0.724**

مستوى دلالة (α= 0.05) **المصدر: اعداد الباحث من خلال التحليل الاحصائي (2019)**

لاختبار هذه الفرضية نجد في الجدول (9) أن هناك اثر قوي تدل عليه النتائج الاحصائية يبين أن الابتزاز الالكتروني يحد من انتشار التجارة الالكترونية في الشركات السياحية عند مستوى دلالة (α= 0.05) ويؤكد ذلك قيمة (F) التي بلغت (17.960) وقيمة (T) التي بلغت (4.021) بمستوى دلالة (0.000) وهو أقل من (α = 0.05) وتدل قيمة معامل الارتباط (R) إلى أن قوة العلاقة بين المتغيرين هي (0.851) علاقة طردية قوية حيث اتضح أن متغير الابتزاز الالكتروني تعيق بنسبة 72.4% في انتشار متغير التجارة الالكترونية حسب عينة البحث وهذا يؤكد تحقق واثبات الفرضية .

النتائج والتوصيات

النتائــج:

إن السرد النظري والتطبيق العملي لهذا البحث أوصلنا إلى نتائج تبين مدى تأثير الابتزاز الالكتروني على الشركات السياحية بني وليد مما يجعله معوقا للاعتماد على التجارة الالكترونية كخيار أمثل لهذه الشركات ومن أهم هذه النتائج الآتي:

1. أن الشركات السياحية لديهم معلومات مسبقة عن الابتزاز الالكتروني وأضراره.
2. تبقى مواقع الشركات السياحية متصلة بالأنترنت على مدار الساعة مما قد يعرضهم لخطر الابتزاز الالكتروني.
3. اغلب الشركات السياحية لا تمتلك نظام حماية قوي لحماية معلوماتها من التخريب أو السرقة
4. أن التساهل في الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالشركة عند الدخول للمواقع الالكترونية يسبب في مشاكل وصعوبات للشركة
5. توجد مواقع الكترونية تتصل بموقع الشركة بشكل مستمر لغرض الحصول على معلومات فقط لاستخدامها للابتزاز الالكتروني دون القيام باي معاملة تجارية مع الشركة.
6. ان للابتزاز الالكتروني تأثيرا واضحا وسلبيا على استخدام وانتشار التجارة الالكترونية والاعتماد عليها كخيار أفضل امام الشركات السياحية للحصول على ميزه تنافسية بين الشركات الأخرى.

التوصـيات:

1. يجب على الشركات السياحية عند التعامل مع شركات او هيئات حكومية التأكد من بيانات الخصوصية والشهادة الرقمية المعتمدة والمؤمنة لهذه الشركات او الهيئات.
2. على الشركات السياحية استخدام كافة أنظمة الحماية الممكنة وذلك لتامين بياناتها ومواقعها وأجهزتها من خطر الاختراق والابتزاز الالكتروني.
3. في حالة الابتزاز المالي، الذي تتعرض له الشركات السياحية يجب التوقف فورا عن مجاراة الجهة المبتزة والعمل على تغيير انضمت الحماية الممكنة واتخاذ الإجراءات القانونية الازمة.
4. على الجهات المختصة ضرورة اصدار التشريعات والقوانين اللازمة أو تطويرها إن وجدت لتجريم ظاهرة الابتزاز الالكتروني ووضع أقصى العقوبات الرادعة للمتسببين بها.
5. أن هذا الموضوع شديد الأهمية وينبغي أن نبذل فيه كل الجهود الممكنة والمتوفرة وأن يحظى بكل العناية اللازمة وكل الاهتمام المستطاع تقديمه لأنه يقف حجرة عثرة امام انتشار التجارة الالكترونية.

المصادر والمراجع:

أولا: الكتب:

1. أحمد خليفة الملط، (2006)، **الجرائم المعلوماتية**، الطبعة الثانية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
2. احمد حمد الله السمان، (2005)، " التجارة الإلكترونية وتنمية الصادرات "، **مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد (24)، فبراير 2005.
3. إبراهيم العيسوي، (2003)، **التجارة الإلكترونية**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
4. إبراهيم، نضال سليم، (2005)، **أحكام عقود التجارة الإلكترونية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
5. أبوبكر عبد العزيز ألبنا، (2004)، المعاملة الجمركية والضريبة للصفقات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية المحلية والدولية، **المجلة العلمية لكلية التجارة**، جامعة الأزهر، العدد الثاني والعشرون، ص ص11- 73.
6. الحمداني، بشري حسين، (2014)، **القرصنة الالكترونية أسلحة الحرب الحديثة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

7. الحناوي، محمد صالح، (2010)، **مقدمة في الأعمال في عصر التكنولوجيا**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
8. الصميدعي، محمود جاسم، يوسف، ردينة عثمان، (2012)، **التسويق الالكتروني**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
9.أيمن علي عمر، (2007)، **دراسات متقدمة في التسويق**، الدار الجامعية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
10.بهاء شاهين، (2000)، **العولمة والتجارة الإلكترونية**، رؤية إسلامية، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
11.جمال، نادر، (2005)، **أساسيات ومفاهيم التجارة الإلكترونية**، دار الإسراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
12.حجازي، عبد الفتاح بيومي، (2002)، **النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية**، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
13.رأفت رضوان، (1999)، **عالم التجارة الإلكترونية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
14.رسلان محمد، (2012)، " **التجارة الإلكترونية في المؤسسات التجارية الفلسطينية: الواقع والتحديات** "، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (400)، السنة الخامسة والثلاثون، يونيو.
15.سلمي، منصور صالح، (2010)، **المسؤولية المدنية لانتهاك الخصوصية في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية**، (رسالة ماجستير)، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، كلية الدراسات العليا، الرياض، السعودية.
16.صبرة، سمر توفيق، (2010)، **التسويق الالكتروني**، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
17.عبد الحميد بسيوني وعبد الكريم عبد الحميد بسيوني، (2004)، **أساسيات ومبادئ التجارة الإلكترونية**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
18.مازن سمير الحكيم، (2019)، **الابتزاز الالكتروني المفهوم والخصائص وسبل المواجهة**، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق.
19.محمد الشوا، (1994)، **ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات**، الطبعة الثانية، دار النهضة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
20.محمد السعيد خشية، (2003)، **تكنولوجيا التجارة الإلكترونية**، مطبعة الاوفست الحديثة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
21.محمد عثمان الفيتوري (2012)، **مقومات ومعوقات الحكومة الإلكترونية، تجارب عربية وعالمية**، المؤتمر الليبي الدولي حول الحكومة الالكترونية، طرابلس، ليبيا، 14-2012/07/15.

22.منار علي محسن، (2005)، التجارة الإلكترونية: متطلباتها وإستراتيجية تنميتها من الإشارة لمصر، **مجلة النهضة**، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، المجلد السادس، العدد الثاني، ابريل 2005، ص ص1-32.

23.نصير، محمد طاهر، (2005)، **التسويق الإلكتروني**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانيا: المراجع الأجنبيــة:

1- Kotler, Philip, (2003), **Marketing Management**, New Jersey: prentice Hall.

2- Turban, Efraim & et al: (2002) "Electronic Commerce: A Managerial Prospective", Prentice-Hall,

3- Tsao, H., Lin, K and Chad, L, , (2004) " An investigation of Critical Success factors in the adoption of B2B. E.C by Taiwanese companies ", **Journal of American Academy of business**. Vol. 5 (2) P. 198.

4- Abolhassani, M. (2001)" **Reviewing the Requirements of Traditional e-Commerce** ",. (Available online atwww.e-eglobal.es/014/014).

5- Sekaran, U . (2003) **Research Methods for Business: A Skill Building Approach** , 4th Edition, John Wiley & Sons U.S.A

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

1. المقبالي، صلاح بن خليفة – **الابتزاز الالكتروني** تاريخ الزيارة 2-2- 2019 (www.atheer.com)
2. سوريـة ديـش، **(2017)**، **الجرائم الالكترونية**، مجلة العلوم السياسية والقانون اصدارات المركز الديمقراطي العربي العدد الأول لسنة "2017"الجزائر، تاريخ الزيارة 2-2-2019 .(/https://democraticac.de)
3. احمد نوري دخيل وسعد عبد السلام طلحة، (2016)، **اختراقات امـن المعلومات وطرق تفاديها**، المجلة الدولية المحكمة للعلوم الهندسية وتقنية المعلومات، المجلد 2، العدد2، ص ص 19-26، 2016 (/https://ijeit.misurateu.edu.ly)
4. موقع حلوها تاريخ الزيارة 1-2-2019www.hellooha.com

مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية

رقم الإيداع : دار الكتب الوطنية – بنغازي

2013 / 423